

جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس



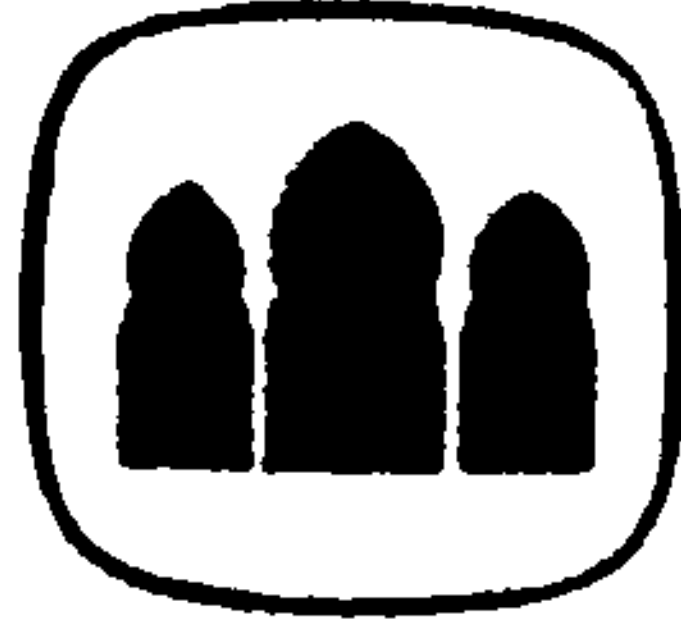
اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق

4

سلسلة الندوات

1992

جامعة المولى إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس



اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق

سلسلة الندوات

تقديم

نظمت وحدة اللسانيات العربية في شعبة اللغة العربية وأدائها بكلية الآداب بمكناس بتاريخ 25 أكتوبر 1991 يوما دراسيا في موضوع اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق .

وقد حاول الأساتذة المشاركون أن يوضحوا أن الأدوات التنظيرية والتطبيقية القديمة والحديثة ، التركيبية والدلالية والتداولية والمعجمية ، تتضافر فيما بينها للقيام بمهمة الوصف والتحليل والتفسير في المجال اللساني وقد كانت العروض الملقاة ترمي الى تحقيق هذا الهدف .

وهكذا حاول الأستاذ عبد العزيز العماري (شعبة اللغة العربية وأدائها) أن يبرز في عرضه "المجاز : مقارنة دلالية تركيبية " أنه من الضروري أن يدرس المجاز دلاليا وتركيبيا وأن تتضافر المعايير الدلالية والتركيبية لدراسته دراسة دقيقة وشاملة . وأن يبحث عنه داخل الجملة أو الملفوظ ، إذ لا يمكن أن توصف الكلمة المفردة بالحقيقة أو المجاز .

وحاول الأستاذ عبد الناصر لقاح (شعبة اللغة العربية وأدائها) في عرضه " مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر " أن يلقي الضوء على الاتجاهات اللسانية الحالية التي تهدف الى دراسة النص .

وحاول الأستاذ أحمد مخوخ (شعبة اللغة الانجليزية وأدائها) أن يعرف في عرضه "نظرية الحواجز واللغة العربية" بنظرية الحواجز عند شومسكي ، ويطبقها على اللغة العربية .

وحاولت الأستاذة أمينة فنان (شعبة اللغة العربية وأدائها) أن تبين في عرضها "مفهوم الجملة في النموذج الوظيفي " ، الكيفية التي تحلل بها النظرية الوظيفية الجملة ، متخذة الجملة العربية نموذجا تطبيقيا .

وقدم الأستاذ بنعيسى أزابيط (شعبة اللغة العربية وأدائها) عرضا تحت عنوان "من تداوليات المعنى المضمرة" ، حاول من خلاله التعريف بالمعنى المضمرة وإبراز المسوغات التي تسمح باعتباره فعلا لسانيا يربط بين المتكلم والمخاطب وفق شروط تفاعلية تداولية أساسها القصد والتواصل .

وقدم الأستاذ أحمد الفوحي (شعبة اللغة العربية وأدائها) عرضاً تحت عنوان " مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكليات اللغوية " أبرز من خلاله أن مفهوم الجملة وارد في الفكر اللغوي العربي القديم ، وأنه من قبيل الكليات اللغوية الموجودة في كل لغة طبيعية .

وحاول الأستاذ محمد أمقران (شعبة اللغة الانجليزية وأدائها) في عرضه نماذج تركيبية في النحو العربي تحليل "نقل الرأس " أن يبين كيف يتم نقل الرأس عامة والفعل خاصة ، وأن يوضح أن عملية نقل الفعل من داخل المركب الفعلي إلى الصرفة ثم الى موقع المصدر ، تقوم بدور جوهري في اشتقاق الجملة العربية كما حاول أن يبرز إمكان تعميم هذه العملية من أجل استيعاب الخصائص الأساسية للبنية المكونية للعربية وتحديد نقط الاختلاف التركيبي بين العربية والإنجليزية .

وحاول الأستاذ عز الدين البوشيخي (شعبة اللغة العربية وأدائها) أن يبرز في عرضه " مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه " دور النمذجة في صياغة الأنحاء المعاصرة وتحديد أبعادها النظرية والإبستمولوجية والمنهجية .

وقدم الأستاذ الحسين كنوان (شعبة اللغة العربية وأدائها) عرضاً حاول من خلاله أن يبرز الإشكالات التي يثيرها مصطلح "إعراب " في النحو العربي القديم . وفي الختام نأمل أن يكون هذا اليوم الدراسي قد حقق أهدافه ، وبالله التوفيق .

اللجنة المنظمة

كلمة السيد القيدوم

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أفتتح هذا اليوم الدراسي حول " اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق " . إن هذا اليوم تم مشروع إنجازه مرتين . وتم تأجيله مرتين . فأنا مسرور لأنه تم اليوم تحقيقه . ويسرني أن أفتتح هذا اليوم نظرا لأهميته ، أهمية بالنسبة للشعبة . فهذه مجموعة تتحرك بنشاط وحيوية في إطار علمي ، فيه اختلاف الآراء واحترام الرأي الآخر . كذلك يكتسي هذا اليوم أهمية بالنسبة للكلية ، فبتحريكه للبحث العلمي في الميدان اللساني ، تزامن مع ميلاد مجموعة البحث اللساني بالكلية ، التي تجمع ليس فقط شعبة اللغة العربية وآدابها ، بل اللغة الفرنسية وآدابها ، وشعبة اللغة الانجليزية وآدابها . فبهذا تكون خلية البحث اللساني قد اكتملت في رحاب كليتنا .

من ينظر الى البرنامج نظرة خاطفة يرى أنه شامل ، ولا يمتد فقط من النظرية الى التطبيق ، بل كذلك من القديم الى الحديث ، ومن لسانيات الجملة إلى لسانيات النص .

فاتمنى أن يسمح النقاش بتعميق العلاقة بين النظرية والتطبيق ، لكي يتم إبراز أهمية البحث اللساني في الحياة اليومية ، وتأثيره على هذه الحياة ، سواء في مجال التواصل على مستوى الكلام أو التواصل السمعي البصري ، أو غيره من الميادين المتعلقة بتوظيف اللغة والاستفادة من البحث اللساني .

أتمنى لجميع المشاركين ولهذا اليوم كامل النجاح والتوفيق . ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أنوه بمجهودات جميع الذين أسهموا من قريب أو من بعيد في تنظيم هذا اليوم وإنجاحه .

وشكرا

كلمة السيد رئيس الشعبة

السيد قيـدوم الكلية المحترم
زملائي الأساتذة
إخواني الطلبة ، أخواتي الطالبات

إنه لشرف عظيم لي أن أتناول الكلمة في هذا اليوم الدراسي الذي تنظمه وحدة اللسانيات بشعبة اللغة العربية وآدابها لأشكر اللجنة المنظمة (تربويين وإداريين) أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي الأساتذة على الجهود التي بذلتها في سبيل إعداد هذا اليوم الدراسي الذي لاتخفى فائدته العلمية على أحد والذي يعبر بعمق عن ازدواجية المسؤولية الملقاة على عاتق كل واحد منا باعتباره أستاذا وباحثا في آن واحد .

سيدي القيـدوم ، السادة الأساتذة إخواني ، أخواتي الطلبة والطالبات .إذا كان من السابق لأوانه الحديث عن الحصيلة المعرفية لهذا اللقاء ، فإن هذا ، مع ذلك ، لا يمنع ، في اعتقادي ، من استعراض بعض الخاصيات الإيجابية التي يشخصها تنظيم هذا اليوم الدراسي كحدث ثقافي في حد ذاته ، أذكر منها :

(1) أنه يعكس التفاهم الحاصل بين الجهازين التربوي والإداري في هذه الكلية ، إذ المعروف أن أي نشاط كيفما كان نوعه وحجمه لا يمكنه أن يرى النور بدون تظافر جهود الأطراف المعنية ، ومن ثم فإن إخراج هذا النشاط الثقافي اليوم هو ترجمة ملموسة وبليغة لطبيعة العلاقة السائدة بين الجهازين المكونين للطاقتن المسير لهذه الكلية .

(2) وتكمن الملاحظة الإيجابية الثانية لهذا اللقاء في طبيعة الموضوع وهو : اللسانيات العربية ، الذي يعد متميزا في تاريخ الأنشطة الثقافية التي دأبت الكلية والشعبة على تنظيمها ، فعلى حد علمي

المتواضع ، هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها هذا الموضوع في كليتنا .

(3) والخاصية الإيجابية الثالثة لهذا اليوم الدراسي تكمن ، في اعتقادي ، في الحرص على الجمع في محوره العام بين التنظير والتطبيق مما يضيف عليه طابعا شموليا يتم فيه التصور المجرد ، التشخيص الملموس ، بحيث يصبح الأول وصفا وتقييدا والثاني تمثيلا واختبارا لسلامة الأول . وبهذا تكتمل الاستفادة في أبهى صورها .

(4) أما خاصية الإيجابية الرابعة فتبرز من خلال استعراض أسماء المشاركين ، فهذا اللقاء وإن كان من تنظيم أساتذة وحدة اللسانيات بشعبة اللغة العربية وآدابها ، إلا أنه يضم مع ذلك أسماء أساتذة ينتمون لشعب أخرى ، وبذلك يتم التعالي عن التصنيفات الإدارية الشكلية في محاولة لخلق حوار معرفي بناء بين جميع أساتذة هذه الكلية على اختلاف لغات تلقيهم . على أن أهمية هذه الخاصية لاتقف عند هذا الحد ، وإنما تتجاوره لتنقل هذا التفاعل الى صفوف الطلبة أنفسهم ، فالجمهور سيتعامل مع هذا اليوم الدراسي كوحدة متجانسة ومتلاحمة خارج التصنيفات الإدارية المتمثلة في هذا طالب في شعبة كذا ، وذاك طالب في شعبة كذا ، وهذا مهم جدا على مستوى تنظيم هذا اليوم الدراسي .

ومع هذا كله يبقى طموحنا أكبر في أن نرقى مستقبلا إلى ما هو أحسن من خلال توسيع دائرة المشاركين لتشمل مساهمة فعاليات ثقافية أخرى من خارج كليتنا ، ولم لا ، من خارج الوطن حتى تعم الاستفادة والإستفادة ويتعمق النقاش ويقوى ، وما ذلك بعسير على همم إخواننا الأساتذة والإداريين بهذه الكلية .

وقبل إنهاء كلمتي هذه أرجو من إدارة هذه الكلية ممثلة في شخص السيد القيدوم المحترم ، وكما عودنا على ذلك ، العمل على جمع وإخراج مداخلات هذا اليوم الدراسي في عدد خاص من أعداد مجلة كليتنا ، تخليدا لهذا اليوم من جهة ، وحفظا لهذا المجهود العلمي من جهة ثانية ، وتعميما للفائدة من جهة ثالثة .

وختاماً اسمحوا لي أن أجدد تشكراتي وتهانئي الحارة لكل من ساهم في إعداد هذا اليوم الدراسي أساتذة وإداريين ، وكما أشكر الحضور الكريم على تلبية الدعوة .

والسلام عليكم

كلمة اللجنة المنظمة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد قيـدوم الكلية ، زملائي الأساتذة ، أيها الحضور الكريم !
إنه لمن الفخار لنا نحن أعضاء هيئة التدريس بشعبة اللغة العربية
وأدائها ، إساتيـذ علوم اللغة أن نجلس إليكم ووكـدنا أن نـظهركم على بعض
ما نعانيه في احتفالنا بقضايا العربية وسؤالاتها التي تحتاج منا إلى
مدارسة وفضل تأمل عميقين ، دون صدوف عما يفد علينا من ثقافة
الافرنجية وعلومها .

وإننا بهذا الصنيع لنحب أن نرقى إلى مستوى عـربيـتنا التي
أهملناها وذهبت بنا الظنون إلى أنها ميتة ، حتى لكان أهلها لم يقدموا
شيئا . ونحن في ذلك نطارد مثالات وتهويمات وسبحات خيالية يطربنا
كل تنويق فارغ ونمنمة دعـية يزعمـان التحديث ، ولا حـدائـة في عدول عن
الأصول .

هذا وأهـتـبل الفرصة لأشكر ، باسم أساتذة وحدة اللسانيات ، لكل من
أسهم في تنظيم هذا اليوم الدراسي ، أساتذة وشعبة وإدارة ، أشكر لهم
صنيعهم الطيب وأرجو أن يحالفنا التوفيق والنـجـح .
وأود أن أنبه في الختام إلى أن موضوعاتنا متنوعة المشارب ،
متعددة النظرات ، لم نلزم أنفسنا فيها توجها معينا ، فثمة من ارتبط
بالعربية موضوعا وتنظيرا ، وثمة من عرض أبعادا نظرية ما ، ولا نرى
في ذلك حيادا عن المقصود .

وبالله التوفيق ، والسلام

المجاز : مقارنة دلالية تركيبية

عبد العزيز العماري
كلية الآداب - بمكناس

ملخص :

في هذا العرض سأحاول أن أبرز أن دراسة المجاز مازالت في بدايتها بالرغم من تراكم معلومات عنه . وسوف نرى أن التعريفات والتقسيمات المتعلقة بالمجاز قابلة للمراجعة وأن التراث البياني العربي يتوفر على إشارات مهمة ولكنها متفرقة في مختلف كتب البلاغة العربية ، وأن بعض الدراسات اللسانية الحديثة تلتقي مع مضامين هذه الإشارات التراثية . وهنا لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد ، حسب علمي ، ولحد اليوم ، نظرية لسانية حديثة تختص بدراسة المجاز ، بل إن بعض النظريات اللسانية صرحت بمعجزها عن دراسة المجاز (النحو التوليدي ، مثلا ،) . وعلى هذا الأساس فإن مقاربتنا هنا للمجاز ستستفيد من كل دراسة تستطيع أن تقدم البحث في مجال المجاز ، سواء كانت هذه الدراسة قديمة أو حديثة . وستكون هذه المقاربة دلالية تركيبية باعتبار أنه لا يوجد مجاز خارج إطار تركيبية ولا يوجد إطار تركيبية بدون مضمون دلالي .

١ - عند ما يريد البلاغيون تعريف المجاز فإنهم يجدون أنفسهم مجبرين على تعريفه عن طريق تعريف الحقيقة . وقد صار من المسلمات عندهم أن لكل حقيقة مجازا . يقول الجرجاني : «...المجاز في مقابلة الحقيقة» (١) . غير أن هذه المسألة تحتاج إلى نقاش ، فعلى المستوى النظري يمكن أن نقبل هذه الفرضية ، لكن

على مستوى الواقع اللغوي ليس ضروريا أن نعثر لكل مجاز على مايقابله من حقيقة .

يرفض Searle الفرضية التي توجب أن يكون لكل مجاز حقيقة ، يقول : « ليس صحيحا أنه ينبغي لكل استعمال استعماري أن يكون مرهونا بورود حرفي للعبارات الأخرى » (2) .

2 - لكن ما الحقيقة وما المجاز ؟ يقول الجرجاني : « كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح ... فهي حقيقة (3) . ويقول : « ... كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضحها ، لملاحظة بين الثاني والأول ، فهو مجاز » (4) . ويقول السكاكي : « (الحقيقة) هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع ، كاستعمال الأسد في الهيكل المخصوص (...) . وأما المجاز فهو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق ... » (5) . ويتبنى القزويني التعريف نفسه (6) .

3 - لن نلتفت إلى هذه التعريفات التي تعزو المجاز إلى الكلمة . ما يهمننا هو وعي البيانين بضرورة عزو المجازية إلى الجملة . يقول الجرجاني : « لامجاز في دلالة اللفظ ، وإنما المجاز في أمر خارج عنه » (7) . يمكن أن نفهم من قوله : « في أمر خارج عنه » أنه يقصد الإسناد أو انتلاف عناصر الجملة . ويقول أيضا : « وحده (= حد المجاز) أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأويل فهي مجاز ... » (8) .

وترى I.T. Mecz أن المجاز ليس موجودا في الوحدات المعجمية ولا في الإطارات التركيبية . إنه نتاج الترابط بين المكونات المعجمية والنحوية (9) . وترى أن المعنى المجازي ليس دلالة منحرفة ملازمة لكلمة ، في استعمال خطابي ، ولكنه دلالة علائقية تتولد عن عمليات تلفظية منتظمة ، نجد أثرها في المستوى التركيبي والمرجعي الملفوظ (10) . وتنقل هذه الباحثة عن Du Marsais قوله : « لا تكسب الكلمات معناها الاستعماري (= المجازي) إلا عن طريق انتلاف جديد فيما بينها » (10) . ويرى Searle أن أبسط شكل يمكن التعبير بواسطته عن المجاز هو الشكل المكون من مسند إليه ومسند (11) .

نفهم من هذه النصوص أن المجاز لا يتم إلا داخل إسناد أو انتلاف . وعلى هذا الأساس نقترح أن يكون تعريف الحقيقة والمجاز على الشكل التالي : « كل ملفوظ (= Enoncé) أريد به ماوضع له في وضع واضح

فهو حقيقة ، وكل ملفوظ أريد به غير ما وضع له في وضع واضعه ، لملاحظة بين الثاني والأول ، فهو مجاز » . وقد استعملت مصطلح " ملفوظ " لأنه يشمل الجملة وما فسوق الجملة .

4 - ويوجد باحثون قدامى ومحدثون ينكرون وجود المجاز . ورد في « المزهرة » مايلي : « لامجاز في لغة العرب بحجة أن العرب نطقت بالحقيقة والمجاز على وجه واحد ، فجعل هذا حقيقة وهذا مجازا ضرب من التحكم » (12) . ويرى لطفي عبد البديع متبنيا رأي «كروتشه» أنه « إذا كان اللفظ الحقيقي ، في بعض الأحوال غير معبر ... ، فهذا يعني أن المجاز هو نفسه اللفظ الحقيقي الذي ميزوه منه ... » (13) . أما ابن جني فيرى عكس ذلك . يقول : « إن أكثر اللغة ، مع مع تأمله ، مجاز لاحقيقة » (14) .

5 - لقد ذكرنا كل هذه النصوص ، على اختلاف مصادرها وأزمنة صدورها ، لنؤكد مدى صعوبة الحسم في مشكل الحقيقة والمجاز . لكننا تسهيلات مهمة البحث ، نفترض أن التمييز النظري بين الحقيقة والمجاز موجود وأن وسائل تحديد المجالين مختلفة .

6 - يبقى مشكل تحديد أنواع المجاز مطروحا ، فالبلاغيون العرب يقسمون المجاز إلى مجاز استعارة ومجاز مرسل . يقول القزويني : « والمجاز ضربان : مرسل واستعارة ، لأن العلاقة المصححة إن كانت تشبيهية معناه بما هو موضوع له ، فهو استعارة ، وإلا فهو مرسل » (15) . حاصل ما في الأمر أن المجاز إذا قبل أن يخضع لعلاقة التشبيهية فهو استعارة ، وإذا لم يقبل ذلك فهو مجاز مرسل .

7 - لكن السؤال المطروح هو : هل يسهل دائما إرجاع الاستعارة إلى تشبيه مناسب ؟ تكون محاولة الإرجاع ، في بعض الحالات ، عملية تعسفية . تنبع صعوبة هذه العملية من كون الاستعارة عبارة عن ائتلاف عناصر معينة ائتلافا خاصا ومن كون التشبيه يقتضي إحضار عناصر التشبيه ، ولا يتصور كيف يمكن إقحام هذه العناصر في بناء مكتمل مؤتلف ، فإذا كان من السهل أن نخضع استعارة من نوع :

- رأيت أسدا

لهذه العملية ، حيث نحصل ، مثلا ، على التشبيه التالي :

- رأيت رجلا كالأسد في الشجاعة

فإنه يصعب إجراء عملية معادلة على الجملة التالية :
- نزعنا من تفكيره أن يكون زيد خائناً

6 - ويعتبر المحوران الاستبدال والتركيب من أهم الوسائل التي تستعمل في تحديد المجاز . إذا اعتمدنا على المحور الاستبدال فإن الجملة التالية :

- غرس في قلب زيد أنك ظريف

تعامل كالتالي :

- المعنى المجازي : غرس في قلب زيد أنك ظريف

- المعنى الحقيقي : غرس في البستان أشجاراً

نلاحظ أن المقطع : « في قلب زيد » يستبدل بالمقطع : « في البستان » ، وأن المقطع « أنك ظريف » يستبدل بالمقطع : « في البستان » . أما المقطع : « غرس » فلم يتغير ، لأنه عنصر قيادة ، فكأننا بهذا الإجراء نوضح أن « قلب زيد » يشبه مكان الفرس ، وهو البستان » ، وأن « أنك ظريف » يشبه شيئاً يفرس وهو « أشجاراً » .

لكن هذا الرائز التركيبي لا يستطيع أن يحل كل المشاكل ، فبواسطته يصعب تصور معنى حقيقي واضح للمعنى المجازي في الجملة التالية :

- قطعنا على أنفسنا أن نقرضك مالا

لنتأمل العملية التالية :

- المعنى المجازي : قطعنا على أنفسنا أن نقرضك مالا .

- المعنى الحقيقي : قطعنا على الخشبة اللحم .

نلاحظ أن المعنى الحقيقي المفترض هنا لا يصلح أن يكون أصلاً للمعنى المجازي المستعمل . وإذا اعتمدنا على المحور التركيبي ، فإننا سنصل إلى شكل من النوع التالي :

غرس في قلب زيد أنك ظريف كما غرس في البستان أشجاراً .
لا قيمة لهذه العملية إلا في كونها رائزاً قد يستعمله الباحث للتأكد من وجود علاقة تشبيه أو من عدم وجودها .

7 - نلاحظ أن المحور التركيبي أهم من المحور الاستبدال في تحديد المجاز ، وذلك لأن المحور الأخير لا قيمة له إلا بعد أن يكون قد تم الانتقال بين العناصر . وقد كان للجرجاني إحساس بذلك ، فقد توصل إلى أنه لا يمكن تفتيت الجملة المجازية . يقول عن المثال العربي المشهور : « الآن

أخذ القوس باريها « : لا يجوز أن يقول : القوس مستعار للخلافة ، على حد استعارة النور والشمس ، لأجل أنه لا يتصور أن يخرج للخلافة شبه من القوس على الانفراد ، وأن يقال : هي قوس ، كما يقال : هي نور ، وإنما الشبه مؤلف بحال الخلافة مع القائم بها ومن حال القوس مع الذي براها » (16) . هو هنا يؤكد على ضرورة اعتبار المجاز نتاج امتزاج عناصر الجملة المجازية ، فالمجاز في الجملة التالية :

- محوت من ذاكرة زيد أن تكون فعلت ذلك
نابع من امتزاج العناصر المكونة لها .

8 - يبقى أن نتحدث عن جهات المجاز . عندما يقول الجرجاني :
« وما تجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به ويكون استعارة من جهة مفعوله ... » (17) ، فإنه يعترف بأن جهات المجاز لا تتم إلا بين الفعل وفاعله أو بين الفعل ومفعوله ، وعندما يعزو الاستعارة (= المجاز) إلى الفعل ، فإنه يقصد الجملة التي يقودها هذا الفعل ، باعتباره العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه سائر العناصر المكونة للجملة .

وقد لاحظت I.T.Mecz من جهتها أنه : « عندما يتعلق الأمر بمحور فعلي (Pivot verbal) ، فإن الفعل يدخل في علاقة مجازية مع فاعله من جهة ، ومع أحد مفاعيله من جهة أخرى ... » (18) .

من الناحية النظرية يمكن أن نتصور جهات المجاز المحتملة كالتالي :

- فعل ، فاعل

- فعل ، مفعول 1

- فعل ، فاعل ، مفعول 1

- فعل ، مفعول 2

- فعل ، فاعل ، مفعول 1 ، مفعول 2

نلاحظ أن الفعل دائم الوجود وأن المجاز لا يتم في استقلال عنه ، كما نلاحظ أن هذه الإمكانيات نظرية ومجردة ، وبالتالي فإن تطبيقها على مستوى لغوي واقعي هو الذي يقرر الجهات المجازية المستعملة .
لنتأمل المثالين التاليين :

1 - رسم زيد في خيال عمر أن الأمر سهل

2 - رسمت الظروف في خيال زيد أن المغامرة ضرورية

لا توجد علاقة مجازية بين الفعل وفاعله في الجملة الأولى ، حيث إن إسناد الفعل إلى فاعله لا يعبر عن معنى مجازي . لكن امتزاج الفعل المحور بالمفعول الثاني وبالمفعول الأول ينتج مجازا ، حيث إن الحقيقة

تقتضي أن يرسم شيء محسوس يمكن رسمه في مكان قابل لذلك . وفي هذه الجملة نلاحظ أن المرسوم (=المفعول الأول) ، عبارة عن فكرة وأن المرسوم فيه (= المفعول الثاني) . هو الخيال . هنا يتضح أن المجاز تحقق من ائتلاف الفعل بمفعوله الأول ومفعوله الثاني .

وفي الجملة الثانية نلاحظ وجود علاقة مجازية بين الفعل وفاعله وبين الفعل ومفعوله الأول وبين الفعل ومفعوله الثاني ، حيث أسند الرسم إلى " الظروف " ووقع الرسم في " خيال زيد " وجاء المرسوم على شكل فكرة (المفامرة ضرورية) ، فكانت بذلك هذه الجملة مجازية من ثلاث جهات .

نستنتج ، بعد هذا العرض الموجز ، مايلي :

- لا يمكن البحث عن المجاز خارج الجملة أو الملفوظ .
- لابد من تضافر المعايير الدلالية والتركيبية لدراسة المجاز.

الهوامش :

- 1 - الجرجاني - أسرار البلاغة - ص 153 .
- 2 - J.Searle - sens et expression - p : 137 - 138 .
- 3 - الجرجاني - أسرار البلاغة - ص 396 .
- 4 - نفسه - ص 398 .
- 5 - السكاكي - مفتاح العلوم - ص 152 - 153 .
- 6 - القزويني - الإيضاح - ص 151 - 153 .
- 7 - أسرار البلاغة - ص 456 .
- 8 - نفسه - ص 430 .
- 9 - Irène Tamba Mecz - le sens figuré - p: 31 .
- 10 - نفسه - ص 188 .
- 11 - J. Searle - sens et expression - p : 129 .
- 12 - السيوطي - المزهري - ج 1 - 364 - 365 .
- 13 - التركيب اللغوي للأدب - ص 86 - 87 .
- 14 - الخصائص - ج 2 - ص 447 .
- 15 - الإيضاح - ص 154 .
- 16 - أسرار البلاغة - ص 293 .
- 17 - نفسه - ص 61 .

المصادر والمراجع

1- العربية

- ابن جنى ، أبو الفتح عثمان - الخصائص - تحقيق : محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت ط 2 .
- الجرجاني ، عبد القاهر - أسرار البلاغة - تعليق أحمد مصطفى المراغي - مطبعة الاستقامة - القاهرة .
- السكاكي ، أبو يعقوب - مفتاح العلوم - دار الكتب العلمية بيروت .
- السيوطي ، جلال الدين - المزهرفي علوم اللغة وأنواعها - شرح وتعليق : أحمد جاد المولى والمجموعة - دار الفكر - بيروت .
- القزويني ، الخطيب - الايضاح في علوم البلاغة - دار الجيل - بيروت .
- لطفي عبد البديع - التركيب اللغوي للأدب - مكتبة النهضة المصرية - ط 1 - 1970 .

2- الأجنبية

- Irène Tamba Mecz - Le sens figuré - Puf - Linguistique nouvelle.
- J. Searle - Sens et expression - Minuit - 1982.

مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر

عبد الناصر لقاح
كلية الآداب - مكناس

ملخص:

تسمى هذه المقالة الى عرض المفاهيم الرئيسية للنص في الاتجاهات اللغوية المعاصرة وعقد المقارنة بينها ، ورصد مدى ما حققه اتجاه " كالتوليدي " مثلا من تجاوز بالقياس إلى الاتجاه الوصفي البنيوي . وكل ذلك من أجل الوقوف على مدى الاختلاف المفهومي الراجع أصلا إلى اختلاف المشارب المنهجية والتوجهات النظرية . وتحصر المقالة نفسها في الاتجاهات البنيوية والتوليديّة ، والاقناع ، لغالبيتها في مجال الدراسة النصية .

إن تمة مجموعة من الانظار والمفاهيم المتصلة بالنص ، راجعة الى نوع المنبت المعرفي الذي انتجها وأسهم في تبليرها وفق التراكم المعرفي والمراس الاجتماعي اللذين أحاطا بها ، ولذلك وجب النظر إلى تحليل النص باعتبار ممارسيه ، قبل النظر إليه باعتباره عملية علمية ، إذ الحياد في هذه الحال غير ممكن ، وبناء على ذلك فاننا عندما نتحدث مثلا عن النص Text أو الخطاب Discourse من وجهة نظر فرنسية فإن الأمر ليس هو نفسه عند حديثنا عن النص أو الخطاب ، بأمريكا أو هولندا أو غير ذلك من الدول ، بل إن النظر الى النص في البلد الواحد يختلف من مجموعة علمية إلى أخرى (1) ، وكذلك الأمر بالنسبة للعملية التحليلية فتحليل الخطاب Discourse Analysis بأمريكا ليس هو بالضبط Analyse du discours بفرنسا (2).

وبناء على ما سبق ، فإننا سنسعى في هذا المقام الى عرض المفاهيم المتعلقة بالنص ، ومحاولة رصد ما بينها من اختلاف أو ائتلاف .

(1) النص باعتباره متنا :

يطبق أغلب اللسانيين البنيويين بفرنسا على أن النص يمثل مجموعة من الملفوظات اللغوية القابلة للتحليل ، ومن ثم ، فهو عينة من السلوك اللغوي مكتوبة أو شفوية .. إن النص في هذه الحال مرادف لمصطلح آخر هو المتن Corpus (3) .

يبدو من خلال هذا التعريف ، أن النص مجموعة غير محددة من الجمل ، تتخذ قيمتها من قابليتها للوصف .

يقول جان ميشال آدم " نستطيع أن نقول إن النص مجموعة غير محددة من الجمل ... إنه هو الذي يضمن لسلسلة من العناصر اللغوية وجودا ماديا ملموسا " (4) .

بناء على ما سبق يصبح النص معادلا لمصطلح آخر هو الكلام Pa- role فهو مرتبط بارادة وذكاء ، يدل عليهما تركيب ذاتي للجمل ... إنه حالة ذاتية عارضة تحقق فيها الذات المتكلمة أبعادها في عفوية أو تمحل وتصنع ، وتعديل بها عن القواعد أولا تعدل ، والابداعية متصلة بهذا المعنى بالنص باعتباره انجازا فرديا (5) .

إن هذا المعنى عينه هو الذي دفع الاسلوبيين الى النظر الى النصوص الشعرية ، على سبيل المثال بوصفها تحقيقا لعدول ما Ecart بالقياس الى المعيار La Norme ، أو بالقياس الى أمور أخرى لسنا في حاجة الى ذكرها هنا ، حسبنا أن نقول إن مفهوم النص بوصفه إنجازا فرديا أو كلاما Parole يقابل اللسان Langue عند سوسير ، بمعنى آخر ، إن قواعد الكتابة Ecriture ، وأخلاقيها من حيث ما يمكن أن يتعلم ، كل ذلك يمثل اللسان Langue ، وأما استغلال تلك القواعد والأخلاق وإنجازها فرديا ، فإن ذلك يمثل النص Texte ، أي الكلام Parole ، " إن هذا المعنى هو الذي يثوي تحت أعمال الاسلوبيين بعامة ، والذين احتفلوا منهم بالشعر بخاصة (6) .

وفي هذا الاتجاه نفسه ، يحقق بعض اللغويين نوعا من الفرادة حين يذهبون إلى أن الخطاب Discours (وهو يعني عندهم في الغالب ما يعنيه مصطلح Texte) مجموع منظم من الجمل ، وأنه بناء على التنظيم

ذاته يبدو شبه خطاب خاص ، له لسانه الخاص (7) إنه مكون من وحدات Unités وقواعد Règles ينفرد بها تمثل نحوه Sa grammaire . وهذا التصور قمين بالنظر إليه على أساس أنه أكثر طموحا ، فالنص ليس مجموعة من الجمل بالضبط ، وإن كان التعريف يصرح بذلك ، إنه (أي النص) قابع في ما يربط بين تلك الجمل ، كما أن مفهوم الجملة ثا وفي ما يربط بين الوحدات المعجمية Lexèmes والصرفية النحوية Morphèmes التي يتكون منها . واستنادا الى هذا المفهوم ، سيحدد النص بوصفه حالة تماسك Cohesion ، أو حالة انسجام Cohérence مع ما بينهما من اختلاف ، إذ إن التماسك عادة ما يكون مؤشرا عليه Marked [في السطح] بوضوح ، فيما قد يكون الانسجام واضحا وقد يكون مضمرا ، بمعنى غير مؤشر عليه Unmarked ، وعلى الرغم من ذلك ، فإن الانسجام عندما يكون مؤشرا عليه ، فإن التمييز بينهما (أي بين التماسك والانسجام) يصبح من الصعوبة بمكان ، نظرا لتداخلهما (8) . والامر في هذه الحال ، متعلق قبل وبعد كل شيء بقراءة النص ، إلا فكيف نرصد مواصفات الانسجام ... هل في شكله أم في مضمونه ؟ إذ إن هناك نصوصا تتصف بنوع من الشذوذ والغرابة ... هنا تجب القراءة من أجل إظهار الانسجام ، ويصبح حينئذ الامر متعلقا ببناء النص من جديد .

واستنادا الى ذلك يرى (براون ويول 1983) أن النص ليس شيئا معطى ، " ليس شيئا موجودا في الخطاب ينبغي البحث عنه للعثور عليه (على مجسدياته) وإنما هو ... شيء يبني ، أي ليس هناك نص منسجم في ذاته ونص غير منسجم باستقلال عن المتلقي " (9) . وإذا كانت الجملة تحدد من جهة النظر اللسانية استنادا الى الاوار الدلالية ، والوظائف النحوية وغير ذلك من الامور الخاصة بها ، والتي تجعلها شبه ثابتة ، فالنص غير ذلك ، إذ إن كثيرا من الصيغ اللغوية الثابتة في اللسان تصبح غير ذلك في النص ، فالإشارات مثلا Deixis لا تشير ضرورة - في حال الزمن - في مستوى الحاضر Le présent إلى زمن الحضور الحقيقي ، بل إلى زمن الاحداث Les événements وهذا نفسه داع قوي إلى تنظيم نحو خاص بالخطاب .

ويميز هاليداي بين ثلاث وظائف لغوية ، هي الوظيفة المثالية Idéationnelle والوظيفة البين شخصية Interpersonnelle والوظيفة النصية Textuelle ، وهذا النوع الأخير من الوظائف هو الذي يسمح للتكلم (كتابة وشفهيا) بتكوين النصوص التي تلائم الأوضاع وتسمح للمستمع أو القارئ بتمييز تلك النصوص عن مجموع

جمل ، ومن بين المهمات المنوطة بالوظيفة النصية عقد الصلات بين الجمل داخل الخطاب " (10) .
وبالنسبة لهاليدائي ، فالوظيفة النصية لسانية صرف ، وهي التي تسمح للوظيفتين الأخرين بالظهور (11) .

(2) النص باعتباره احتمالا :

يقوم لاتجاه الثاني في مدارس النص على الابعاد النظرية للنحو التوليدي Grammaire Générative وإن كان تشومسكي نفسه براء عمليا من الاحتفال بالنص بوصفه موضوعا للدراسة اللسانية .
تسمى النظريات التوليدية الخاصة بالخطاب مثل الانحاء التوليدية ، الى انشاء نماذج للقدرة قادرة على تفسير توليد الاشكال الخطابية (12) .

ولعل الشعرية التوليدية Poétique générative هي القسم الأكثر تطورا ، في مجال دراسة النصوص من هذه الوجهة ، فقد استطاع العروض التوليدي Métrique générative تجديد العروض التقليدي بشكل جذري ، كما صنع النحو التوليدي مع الانحاء التقليدية (13) وبناء على ذلك فقد استطاعت الشعرية التوليدية أن تنظر في القواعد المجردة الخاصة بالخطاب الشعري ، دون أن تربط نفسها بالبلاغة التي يشترك فيها كل من الشعر والنثر (14) والنجاح نفسه ، لقيته الاعمال التي قيم بها في هذا السياق حول السرد Narration .

وعلى العموم ، ما هي المبادئ النظرية المعتمدة في هذا الاتجاه ؟ لقد قلنا ، إن أصحاب هذا الاتجاه يعتمدون مبادئ النحو التوليدي ، ولكن هذا لا يعني أنهم يتشبهون بها بشكل مطلق .

يرى فان دايك Vandijk ، " أن كثيرا من الظواهر الخاصة باللغة الطبيعية ، هي خواص خطابية Properties of Discourse ، وأنها من ثم لا يمكن وصفها بشكل كفي في أشكال النحو الموجودة " (15) ، وبناء على هذا ، يكون مشروع فان دايك عبارة عن محاولة لتجاوز ما يعتور النحو التوليدي ، من نواقص ناتجة حسب اعتقاده عن توجيه العناية كلها للجملة (16) .

يذهب فان دايك الى أن ثمة قدرة Compétence ينبغي للفوي الاهتمام بها ، هي القدرة النصية Compétence textuelle ، " إن قدرتنا ليست جميلة ولكنها نصية Textual " (17) . والمتكلم الاهلي للغة

يستطيع اعتمادا على هذه القدرة انتاج Produce وتاويل Inter-pret ملفوظ ما بشكل شمولي ، أو في شكل خطاب مترابط Connected Discourse وليس في شكل مجموعة خطية من الجمل النحوية (18).

هذا ، وعلى اللغوي أن يفسر كيف يستطيع المتكلم أن يميز بين نصوص نحوية grammatical وأخرى لاحنة Ungrammatical، وكيف يتعرف انواع الاختلاف بين نصوص مختلفة جدا على مستوى الشكل و كيف يتمكن من إعادة صياغتها ، بالاستعانة بنصوص أخرى (19) .

ويذهب اللغويون الذين يهتمون بدراسة النصوص ، إلى تقديم الاسباب التي تسوغ لهم الصدوف عن الجملة ، وهي عموما :

(1) إن النص هو الذي يسمح لنا برفع اللبس في الجمل .
(2) النص يشتمل على اقتضاءات واستلزمات لا تشتمل عليها الجمل التي تكونه .

(3) النص قابل لإعادة الصياغة بشكل أكثر من الاحتمالات التي تمدنا بها الجمل (إما عن طريق الاطناب والشرح ، أو التلخيص الشديد) (20).

على أننا ينبغي أن نشير إلى أن بعض اللغويين ، أمثال ايزبرج Isenberg ، يذهب إلى أن الجملة الواحدة قد تكون نصا إذا توافرت لها شروط أو وظائف تواصلية Cinq Fonctions de communication : الامر l'Ordre ، والرسالة Message ، والاشاريات Déictique ، والتعبير l'Expression والاشتراك Participation (21) ، ولعل أهم مفهوم يتداوله التوليديون في هذا المجال ، هو مفهوم " القدرة " com-pétence وهي تتعدد عند فان دايك بحسب تعدد أنواع النصوص ، وتتيح هذه القدرة للمتكلم الاهلي المثالي للغة المعينة ، فهم وتاويل أو تفسير عدد لا متناه من النصوص النحوية ، Grammaticaux ، أو المنسجمة Cohérents أو الكاملة Complets ، وكل هذه المصطلحات تعني تقريبا الشيء نفسه . وبناء على ذلك ، فان القدرة ذات طبيعة نصية ، ومن ثم فان لسانيات الجملة لا تمثل إلا جزءا من لسانيات النص ، تساهم في تأطيرها إلى جانب النداوليات Pragmatique .

يرى فان دايك أن المتكلم المثالي - الذي يفترضه - قادر على التمييز بين نص شعري ونص آخر غير شعري ، رياضي مثلا ، ويعزو ذلك إلى قدرته النصية في إطار نحو توليدي للنص ، وإذا كانت القدرة عند تشومسكي تقوم على معرفة مضمرة بالجمال بعامة ، أو تختص بالتراكيب بشكل مباشر ولا تهتم بالاوضاع (22) فان القدرة النصية عند فان دايك أنواع ، إذ يرى أن ثمة - إلى جانب ما يسميه القدرة

النصية - قدرة سردية compétence narrative وهي داخلة في النحو النصي Grammaire Textuelle المؤهل لتوليد مجموعة غير محدودة العدد من البنى النصية السليمة القابلة للوصف اللساني (23) . وبالنسبة لكوت زفينولد Gotz wienolot فان السردية Narra- tivit  مشتقة من نموذج كوني أو عالمي للنص ، ومن تم وجب في رأيه رصد الكليات اللغوية الخاصة بالنص ... وكما يذهب تشومسكي إلى التمييز بين مفهومي القدرة والانجاز ، ويقدم دراسة القدرة على الانجاز الذي يرجيء الاهتمام به ، بعد الانتهاء من دراسة القدرة ، فان النحاة الذين يشتغلون بالنص يميزون بين قدرة سردي Comp tence narrative وانجاز سردي Performance narrative وتأتي دراسة القدرة في المقام الاول ، وبعد تحديدها ، يمكن أن نقوم ببلورة الانجاز نظريا " (24) . ويتصل بمفهوم القدرة ، مفهوم آخر هو البنية العميقة Structure Profonde فلكل نص بنية عميقة نستطيع من خلالها توليد النص بشكل كامل وشمولي (J. Petofi 1973) ويوازي هذا المفهوم مفهوم آخر عند فان دايك هو البنية الكبرى Macro - structure التي تحدد انسجام النص Sa coherence ومن المفترض أن هناك قواعد تحويل تنقل النص من حالته العميقة الى حالته السطحية (25) . هذه هي عموما المبادئ التي يقوم عليها نحو النص ، وهي تثير اشكالات ، لعل أهمها أن البنية العميقة تصبح بمثابة خطاطة مجردة " موضوعاتية " مرتبطة بقصد التواصل L'intention de communication ، ومن ثم ، يدمج هذا النحو ، مفهوم المقام Situation والتداول ولسنا ندري الى أي حد يمكن الحديث عن قدرة نصية تدخل فيها مثل هذه العناصر التي كانت تعد عند رائد التوليديّة من المسائل المرتبطة بالانجاز Performance (26) .

3 - النص إقناعا :

تهتم نظرية الاقناع th orie de l'argumentation بالتقنيات الخطابية Techniques discursives ، التي يتوسل بها المتكلم أو الكاتب ، لمحاولة التأثير على المتلقي لكسبه ، وإثارة اهتمامه وميله إلى تبني طروحاته (27) . يحدد فينيو الخطاب الإقناعي Discours Argumentatif بقوله

إنه ذلك الخطاب الذي يطبع بواسطته المتكلم أو الخطيب [مثلا] الذات المتقبلة القارئة أو المستمعة (فردا أو جماعة) وذلك انطلاقا من موقف يتخذه لنفسه ويدافع عنه داخل تكوين مجتمعي ما، وبناء على ذلك، فإن الخطاب الإقناعي ينفرد بميزتين.

(1) إنه مؤسس وفق بنية من القضايا والطروحات التي تكون برهاننا، وتترجم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة موقفا للمتكلم (إثبات - حكم - نقد).

(2) إنه يحيل دائما على الآخر، والآخر يكون في هذه الحال إما مفردا أو غير ذلك، ويكون إما واضحا أو غير واضح في الخطاب (28). ويظهر النص في هذا الاتجاه من خلال توالي القضايا [الجميل] والروابط التي تصل بعضها ببعض، وفق مفاهيم ك: الكمية، الكيفية، المجاورة، الحذف، الربط، الخضوع الخ...

واعتمادا على هذه المفاهيم، يتم بطريقة ما انشاء تيبولوجيا Typologie للخطابات...

مشكلة هذا الاتجاه، أن المنهج فيه لا يمكن أن نعتمده في تحليل جميع النصوص وبنفس الطريقة للسببين التاليين:

(1) إن هناك نصوصا مليئة بالوسائل الإقناعية، وذلك مثل الخطاب السياسي، وهناك إلى جانب ذلك نصوص تبدو خلوا من الإقناع، على الأقل في بناها السطحية، وذلك في مثل حال الشعر المعاصر في بعده التجريدي، وهذا يدعونا إلى أن نحل المشكل بوساطة خلق وسائل منهجية في هذا المجال تضع في الحسبان نوع النص المدروس إذ لا يمكن اعتماد نفس الآليات في دراسة الخطابات السياسية والشعرية.

(2) إن هذا الاتجاه يقوم على مسلمة مفادها أن الخطاب موجه لآخر فردا كان أو مجموعة، ومن ثم فإن في هذا افتراض وجود تواصل مؤكد، قائم على شفرة Code، وسياق Contexte، والحال أن كثيرا من النصوص لا يمكن أن يشملها هذا التعريف، وذلك مثل المذكرات الخاصة Le journal intime (29).

الهوامش :

(1) يتحدد معنى الخطاب Discours بفرنسا مثلا وفق المفهوم التالية :

- الخطاب مرادف للكلام Parole بالمعنى السوسيولوجي ، وهذا المعنى الشائع في الأدبيات البنيوية .
- الخطاب إرسالية أو ملفوظ ينظر إليه باعتباره وحدة لسان ذات بعد أعلى من الجملة

- الخطاب هو النص في حال النظر إليه من خلال شروط إنتاجه . هناك ، فضلا عن هذا تعريفات أخرى ، للإطلاع عليها أنظر : Dominique Maingueneau

Introduction aux méthodes de l'analyse du discours Problèmes et Perspectives - Hachette France 1976

(2) أنظر في ذلك ، بنوع من التفضيل

Analyse de discours et linguistique générale Langages 1979 n55

(3) CF: Jean Dubois (en collaboration)

Dictionnaire de linguistique " Texte " مادة

(4) Jean Michel Adam (en collaborathon)

Linguistique et discours littéraire Théorie et pratique des textes.

Larousse - Université 1976, P. 195

(5) ترتبط الابداعية في هذا المقام بالنص باعتباره كلاما ، والابداعية بهذا المعنى امتداد لمفهوم الكلام عند فردينان دي سويسر ، ولهذا فإن الجملة تنتمي عنده إلى الكلام وليس إلى اللسان ، أما بالنسبة لتشومسكي فإن هناك نوعين من الابداعية :

(أ) الابداعية التي تغير القواعد Rule - changing Creativity

(ب) الابداعية الخاضعة للقواعد Rule - governed Creativity

وإذا كان النوع الاول مرتبطا بالانجاز Performance فإن الثاني

مرتبط أصلا بالقدرة Compétence

من أجل المزيد من التفصيل حول هذا الخلاف بين سويسر وتشومسكي ،

انظر Nicolas Ruwet, Introduction à la grammaire générative.

Librairie Plon - Paris - 1968 P 51.

Jean Cohen , Structure du langage Poétique ,Flammarion (1966)

وأيضا :

J. Sumpf : Introduction à la stylistique française Larousse - 1971(P 51)

(7) يقول بييرغيرو " لكل إنسان لسانه Langue ولكل عمل Oeuvre لسانه أيضا "

أنظر : Prierre Guiraud StylistiqueCollection - que sais - je Ed Puf ,

123

Driss Ouaouicha, An Analysis of Learners Written Discourse: (8

- Unpublished M.A.thesis University College of North Wales

(9) محمد خطابي لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب المركز الثقافي العربي 1991 ص 51 وما يليها

J. B Marcellesi et B Cardin Introduction à la sociolinguistique (10

Larousse 1974 P 179

Ibid (11

Mitsou Ronat " Langue Française " - 12 - N 44, 1974 , P. 4 (12

Ibid P 4 (13

Ibid P 5 (14

Vandijk Some Aspects of Text grammars the Hague Monton (15
1972.

يقصد النحو التوليدي .

(16) نحن لا نستطيع بالطبع أن ننكر مدى التأثير الذي مارسه Z. Harris بمقاله Discourse Analysis في هذا الاتجاه ، وإن كان ثمة اختلاف كبير بين رائد تحليل النصوص ، وأتباعه ، إذ إن هاريس لم يستطع بطريقة أو أخرى - التخلص من التوجه التوزيقي في النظر إلى النصوص ، فالتعادل وهو من أكثر ما الح عليه لا يقوم في الواقع إلا على مبدأ التردد والتوزيع .

أنظر تعليق فان دايك على Harris في (1972)

Vandijk 1972 P. 3 (17

Ibid (18

Ibid (19

Langages N 26 , 1972 P. 78 (20

Ibid P. 70 (21

بالنسبة إلى ايزنبرج ، قد يكون النص جملة واحدة أو مجموعة
جمل ، ولهذا فالنص - بهذا المعنى - نصان وليس نصا واحدا .

(22) Chomsky ; Aspects de la théorie syntaxique (1965)

du seuil 1975 P. 13 ; Hachette , 1976 P. 178 Trad ; Editions

Dominique Maingueneau (1976) (23

ibid (24

ibid (25

(26) تجدر الإشارة إلى أن القدرة بعد شومسكي (65) تشعبت عند

مجموعة من اللسانيين إلى أنواع ، فهناك القدرة التداولية ، Simondik ،
والقدرة الايديولوجية Slakta ، والقدرة التواصلية Hymes ... الخ

(27) Perelman Champ de L'argumentation ; Presses universitaires

(1971) P. 13

(28) Georges Vignaux Argumentation Droz Geneve - paris 1976 P. 5

(29) يجب أن نشير إلى الفرق بين مصطلحي Argumentation

و Démonstration ، فالثاني خاص بمسائل منطقية صرف ، مسألة رياضية
مثلا ، حيث يكون الدليل عقليا ولا يحتاج إلى حجاج بينما الادلة في
الاقناع أدلة ذات بعد ذاتي .

البيبليوغرافيا

- Chomsky Noam (1965) Aspects de le théorie syntaxique

Trad, Editions du Seuil, Paris 1975

- Dominique Maingueneau , introduction aux méthodes de l'analyse du

Discours. Problèmes et Perspectives - Hachette, France 1976

- Driss Ouauicha; An Analysis of Learners Written Discourse ;

Unpublished m.a thesis University College of North Wales

- Georges Vignaux; Argumentation . Droz Genève - Paris 1976.

- Jean Dubois (en collaboration) Dictionnaire de linguistique " Texte "

مادة

- J.b Marcellesi et B Cardin ; Introduction à la sociolinguistique
Larousse 1974
- Jean Michel Adam (en collaboration)
Linguistique et Discours littéraire théorie et Pratique des textes
Larousse - Université 1976
- Mitsou Ronat . Introduction in "Langue Française " N 44;1979
- Nicolas Ruwet . Introduction à la grammaire générative. Librairie
Plon Paris 1968.
- Perelman- Champ de l'argumentation presses universitaires 1971
- Pierre Guirand Stylistique Coll que sais - je ed Puf
- Vandijk. Some Aspects of Text grammars. The Hague Monton 1972

بالعربية

محمد خطابي : مدخل إلى انسجام الخطاب. المركز الثقافي العربي
1991 .

نظرية الحواجز واللغة العربية

أحمد مخوخ
كلية الآداب - مكناس

تقديم:

إن محور الحديث في هذه المقالة يدور حول نقطتين : أولا ، سأحاول أن أعرف آخر نظرية تركيبية عند تشومسكي (1986 ب) ، تلك هي نظرية الحواجز، التي تركز على مبادئ ومفاهيم ذات طابع كلي. ثانيا ، سأحاول تطبيق هذه النظرية الجديدة على نماذج تركيبية معينة من اللغة العربية .

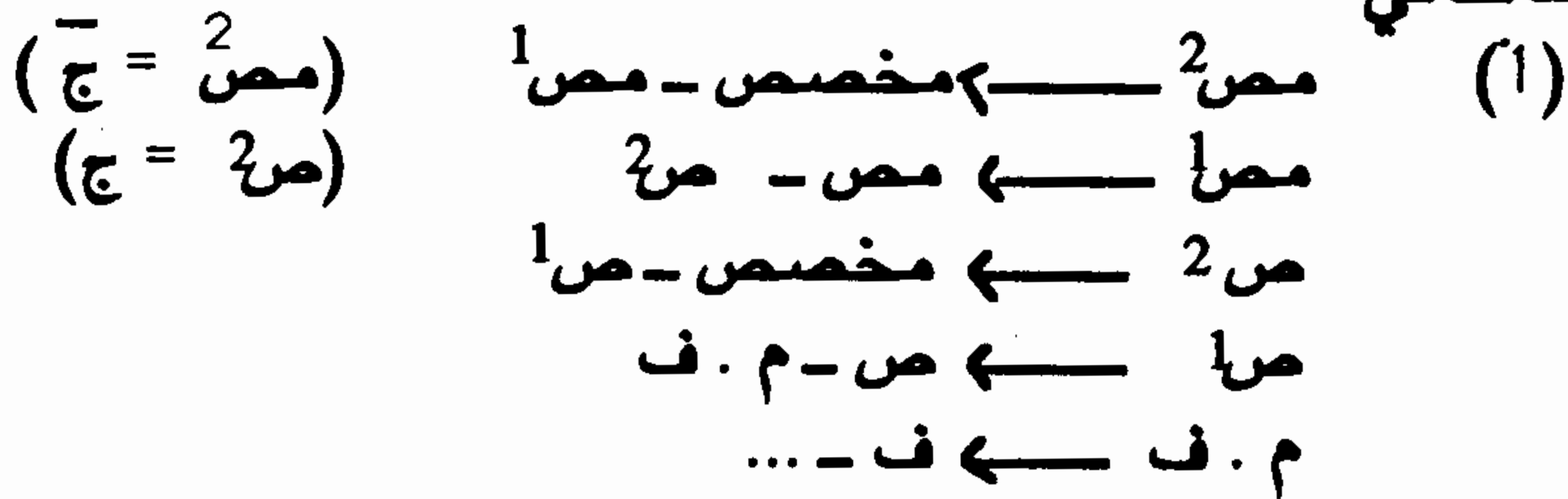
1- إطار الحواجز

يعتبر هذا النموذج الجديد امتدادا مهما لنظرية الربط العاملي (تشومسكي ، 1981) . ويتميز بخاصيتين أساسيتين : الأولى تتعلق بتوسيع مجال نظرية $\bar{S}$ (X - bar Theory) ، والثانية تتعلق بتوحيد نظرية النقل (The theory of movement) ونظرية العامل (The theory of government) تحت مفهوم " الحاجز " (barrier) . وفيما يلي توضيح لهذا التعميم .

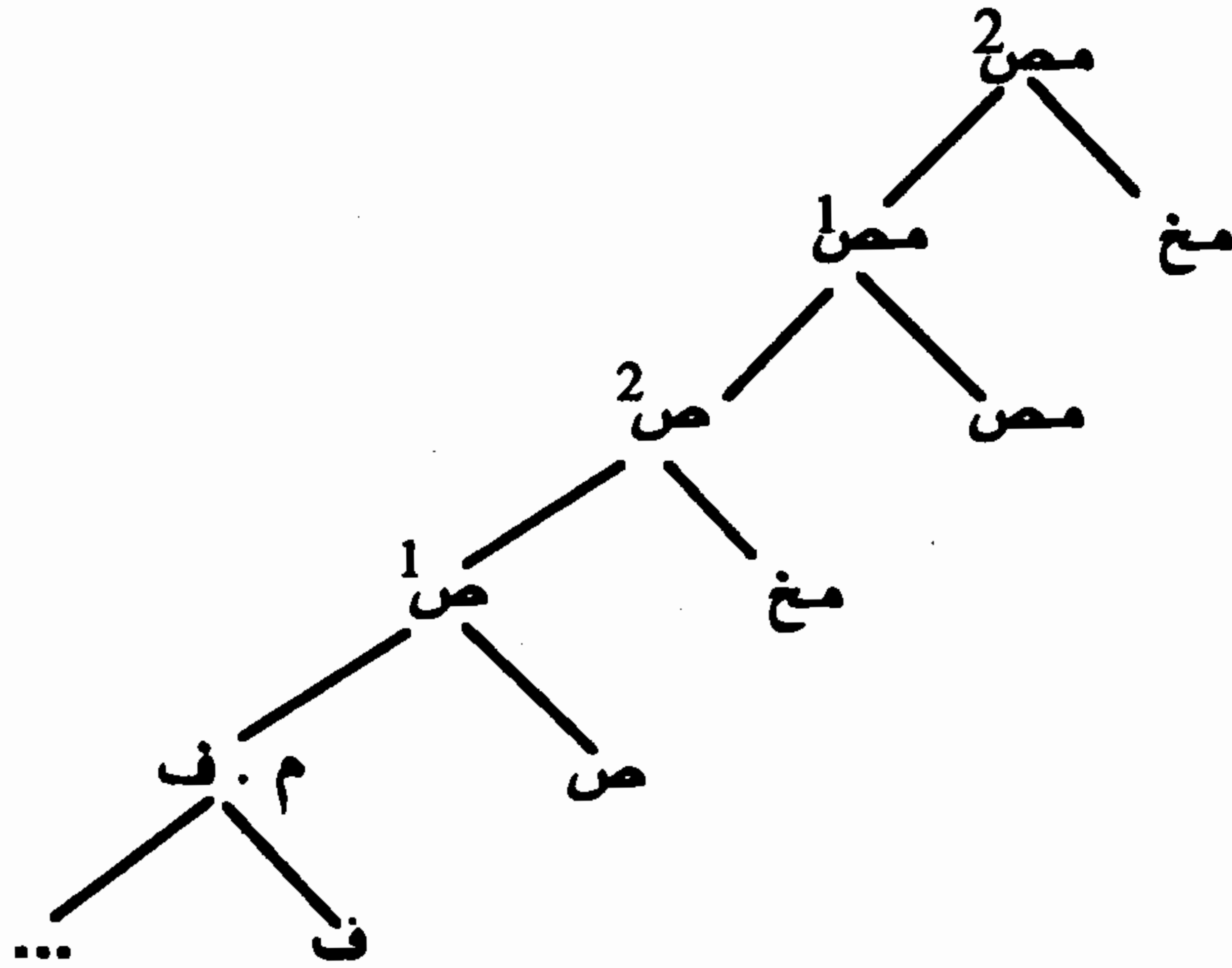
1 - 1 نظرية $\bar{S}$ وبنية الجملة

تهدف هذه النظرية الى تحديد البنية الداخلية لمكونات الجملة على مستوى البنية العميقة (D - Structure) ، أي قبل عملية التحويل .

وتفرد هذه النظرية بين المقولات المعجمية (Lexical categories) كالفعل والاسم والحرف والصفة ، والمقولات الغير المعجمية (non-lexical categories) كالصرفة (ص) والمصدرية (مص) من حيث وظائفها النحوية . و الجديد الذي طرأ على نظرية س في إطار الحواجز هو جعل هذين النوعين من المقولات متوازيين من حيث الاشتقاق ؛ بعبارة أخرى ، جميع المقولات ، سواء كانت معجمية أو غير معجمية ، أصبحت تُسقط من إسقاط أقصى وبطريقة موحدة .
 فإذا تبيننا هذه النظرية ، يمكن تحديد بنية الجملة في اللغة العربية كالتالي :



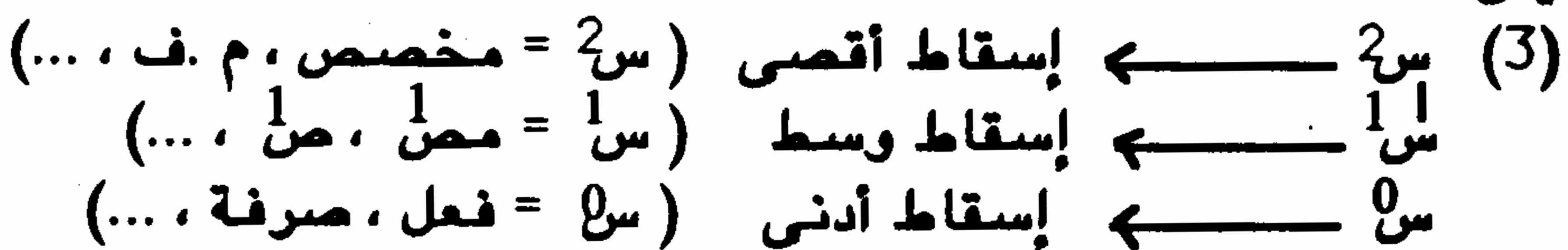
ويتضح اشتقاق مكونات الجملة من خلال التشجيرة التالية :



(مخ = مخصص ، ص = صرفة ، مص = مصدرية ، م . ف = مركب فعلي)

ويلاحظ من خلال هذا التمثيل ثلاثة مستويات تمر منها عملية

الاشتقاق :



ويلاحظ كذلك أن المقولات ذات إسقاط أقصى (S^2) تكون إما على

شكل (P4) أو (4ب):
 $(4) P - S^2 (S^2 = مص^2, ص^2, \dots)$ ب - S^2 ($S^2 = p \cdot ف$ مثلاً)



وهذا التغيير في نظرية س أدى الى تغيير في نظرية النقل

2-1 نظرية النقل

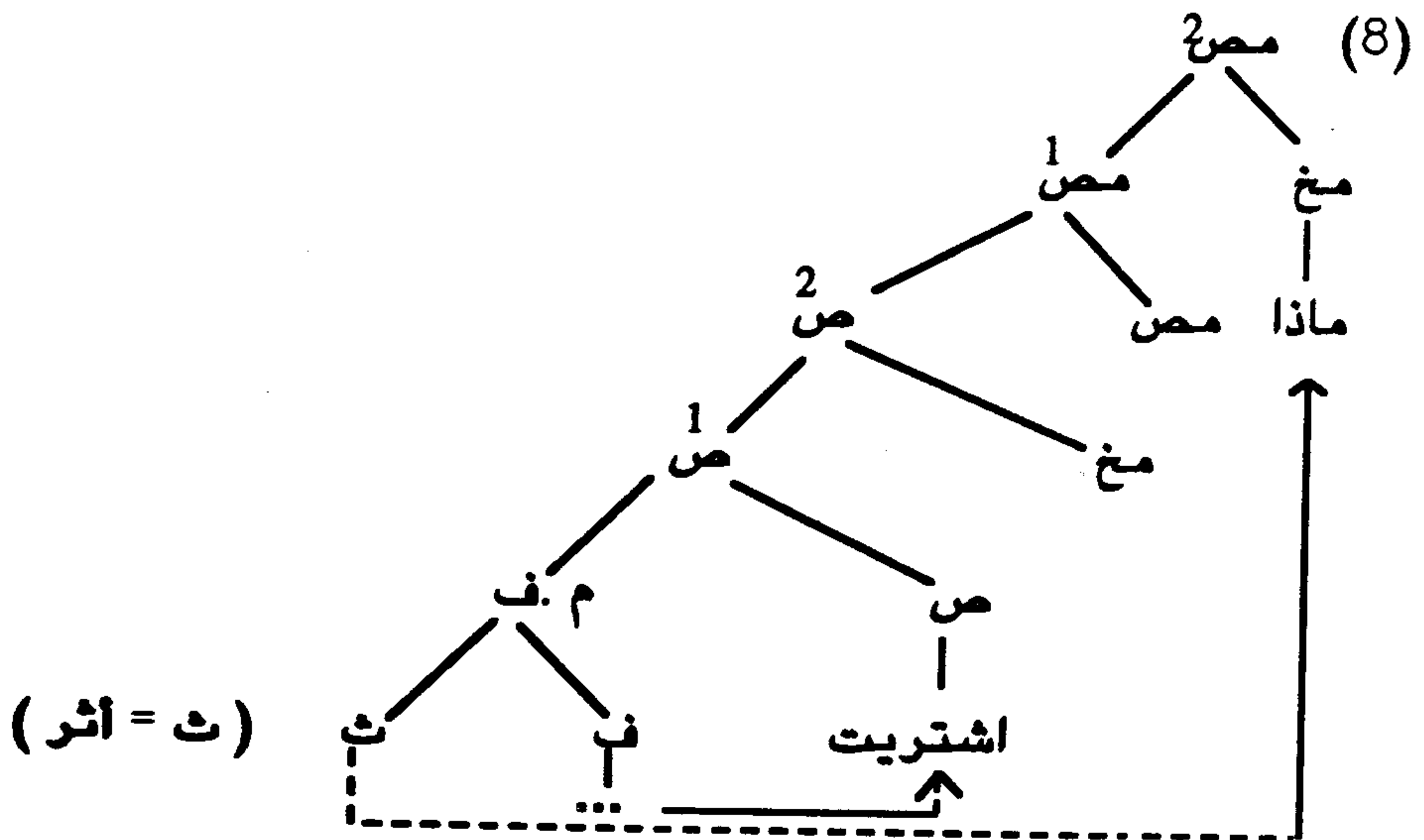
ترتكز هذه النظرية على قاعدة عامة ، تسمى (انقل ألفا) . وهذه القاعدة تشمل جميع أنواع النقل ، مثل انقل م (Move wh) ونقل الرأس (head movement) وتخضع هذه القاعدة إلى قيود ، من بينها :

- (5) أ - نقل S^0 (المقولات ذات إسقاط أدنى) إلى مكان الرأس
- ب - نقل S^2 (المقولات ذات إسقاط أقصى) إلى موقع المخصص
- ج - المقولات الوسطى (S^1) غير قابلة للنقل .
- فالخاصيتان (P5 - ب) تطابقان مبدأ الحفاظ على البنية (Structure Preserving Principle) كما اقترحه إيمندز (Emonds, 1976) :

(6) S^0 — مكان الرأس
 S^2 — موقع المخصص

وعلى هذا الأساس ، أصبح مكان العناصر الميمية (أسماء الاستفهام) بعد تطبيق قاعدة انقل م هو مخصص $مص^2$ وليس المصدري (COMP) ، لأن هذا الأخير يعد مقولة ذات إسقاط أدنى (S^0) بينما اسم الاستفهام ، مثل أي مركب إسمي ، يعتبر مقولة ذات إسقاط أقصى . ولذلك ، لا يمكن نقل اسم الاستفهام إلى مص ، انسجاماً مع (5 ب) . وكمثال محسوس من اللغة العربية ، لاحظ الجملة الاستفهامية التالية (7) مع تمثيلها على مستوى س - بنية (S-structure) (8) :

(7) ماذا اشتريت ؟



هذه التشجيرة توضح نوعين من النقل : نقل الفعل إلى الصرفة (نقل رأس إلى مكان أقرب رأس (head - movement) ونقل إسم الاستفهام (س²) إلى مكان المخصص (س²).
بعد هذه اللوحة الوجيزة عن نظرية النقل ، ينبغي أن نناقش مفهوم "الحاجز" ومبدأ المقولة الفارعة (The Empty category Principle / ECP) ، نظرا لدورهما الفعال في عملية النقل .

1-3 مفهوم "الحاجز"

في إطار نظرية الربط العاملي ، كانت الحواجز تنحصر في المركب الإسمي (م.س) و ج⁻ ؛ بينما في نموذج "الحواجز" ، ليس هناك حواجز مطلقة (absolute barriers) ، بمعنى أن أي إسقاط أقصى (س²) ، بغض النظر عن نوعية مقولته (م.س ، مض² ، م.ف ، ...) يمكن أن يكون حاجزا إذا كان غير موسوم معجميا (lexically marked) (L - marked) ، باستثناء ص² (= ج⁻). ويمكن تعريف هذا المفهوم كما يلي :

(9) تعد المقولة التركيبية ب موسومة معجميا إذا كانت فضلة

لمقولة معجمية أ

وتتضح هذه العلاقة في التمثيل التالي :

(10) ... [مق . مع] [مق . تر ...]

أ ب فضلة

(1) = مق. مع = مقولة معجمية (س⁰) كالفعل ، ب = مق. تر = مقولة تركيبية (س²) كالمركب الاسمي)

انطلاقا من (9) ، يمكن تحديد مفهوم " الحاجز " ، لكن على مرحلتين :
اولا ، يجب أن نعرف مفهوم " المقولة الحاجزة " (Blocking category) كما يتبين في (11) ، وعندئذ يمكن تفسير معنى " الحاجز " (12) :
(11) تعتبر مقولة حاجزة لـ ب إذا كانت غير موسومة معجميا وتشرف على ب .

(12) 1 - أ تعد أ حاجزا لـ ب إذا كانت أ تشرف مباشرة على م ، م مقولة حاجزة لـ ب ، أو

ب - تكون أ مقولة حاجزة بنفسها .

يلاحظ أن تعريف " الحاجز " في (12) له طابع علاقي : ففي (P 12) ، تعد أ حاجزا عن طريق التوارث (Barrier by inheritance) ، وهذا النوع من الحواجز يمكن توضيحه أكثر في التمثيل التالي :

(13) أ [م] ب ...

مقولة حاجزة

في ضوء (13) ، نرى بأن أ لا تشرف مباشرة على ب ، بحيث تفصلهما مقولة حاجزة م ؛ وهذه المقولة هي التي أسندت حاجزيتها (barrierhood) إلى أ . وهكذا أصبحت أ حاجزا عن طريق التوارث .
أما الحالة البنيوية في (12 ب) فهي كالتالي :

(14) أ [ب ...]

أ = مقولة حاجزة وحاجز كذلك باستثناء م² (= ج) .

لهذا تعتبر أ في (14) حاجزا بذاته (inherent barrier) .

لاحظ أخيرا أن مفهوم الحاجز في هذا الإطار الجديد أصبح يتحكم في مبدأ المقولة الفارغة (ECP) ، ذلك المبدأ الذي اقترحه تشومسكي (1981 ، 1986 ب) لتفسير سلوك الآثار (Traces) الناتجة عن العناصر المنقولة .

1-4 مبدأ المقولة الفارغة

يمكن صوغ محتوى هذا المبدأ كالتالي :

(15) كل المقولات الفارغة (traces) يجب أن يكون معمولاً فيها

كما يناسب .

والعمل المناسب يتم إما عن طريق العمل (بالفعل أو الحرف)
 الاسم ، حسب تمطية اللفظة) أو العنصر الذي يتصدر الجملة (السابق
 الذي يحمل نفس القرينة كالأثر :
 (16) أ - ماذا رأيت ث ؟

ب - من جاء ث .

في المثال (P16) ، نلاحظ بأن الأثر(ث) معمول فيه كما يناسب
 بالفعل ، أو على الأصح بأثر الفعل ، إذا افترضنا تصعيد الفعل إلى
 الصرفية (انظر المثال (7)) . أما الأثر في (16ب) ، فهو معمول
 فيه كما يناسب بسابقه (antecedent) من .

وفيما يخص دور "الحاجز" في ضبط عملية النقل والعمل ، يمكن
 تحديده كالتالي :

(17) أ - يمكن لحاجز واحد أن يمنع العمل (المناسب) .

ب - لا يمكن نقل أي عنصر عبر حاجزين .

بعد هذا التقديم عن أهم مميزات " نظرية الحواجز " سأحاول ، إذن أن
 أحل بعض الجمل من اللغة العربية في ضوء هذا النموذج .

2 - بعض التطبيقات

كيف تستطيع نظرية الحواجز أن تفسر البنية الداخلية للجمل
 التالية ؟

(18) أ - اشترى الولد كتابا

ب - [ضم] اشترى [الولد] [ث كتابا] [[[[]]]]

ص² ص م.ف م.ف

(19) أ - ماذا اشترى الولد ؟

ب - [ماذا] [] [ضم] اشترى [الولد] [ث ث] [[[[[]]]]]

مص² مص² مص² ص² ص م.ف م.ف

(20) أ - * ماذا الولد اشترى ؟

ب - [ماذا] [الولد] [] [ضم] اشترى [ث ث] [[[[[]]]]]

مص² مص² مص² ص² ص م.ف م.ف

ج - [ماذا] [الولد] [] [ضم] اشترى [ث ث] [[[[[]]]]]

مص² مص² مص² ص² ص م.ف م.ف

(21) أ - ماذا تعرف الكاتب الذي نشر ؟

ب - [ماذا] ضم تعرف [ث] [الكاتب] [الذي] [ضم نشر ث ث] [] [] [] [] [] []
مص² مص² م.ف.م.س مص² مص² ص²

(22) أ - *من تظن أن انتقد المقالة ؟

ب - [من] [ضم تظن] [أن] [ث] [ضم انتقد المقالة] [] [] [] [] [] []
مص² مص² مص² ص²

ج - من تظن أنه انتقد المقالة ؟

لنتأمل المثال (18) أولاً ، فهذه الجملة البسيطة قد خضعت لعملية النقل ، بحيث نرى من خلال (18 ب) أن الفعل صعد إلى الصرفة لكي يأخذ تصريفه المناسب ، ويمكن الصرفة من الإشراف على الاسم وإسناد الأعراب له . أما أثر الفعل المنقول ، فهو يؤدي نفس الوظيفة كالفعل (كوبمان 1984, Koopman) ، أي يمكن له أن يعمل كما يناسب في الاسم الذي يشرف عليه .

وفي المثال (19) ، نلاحظ ، بالإضافة إلى تصعيد الفعل إلى الصرفة ، نقل إسم الاستفهام إلى موقع المخصص تحت مص² . أما أثر ماذا ، فهو معمول فيه كما يناسب بأثر فعل اشترى ، وهذا ما يفسر نحوية الجملة .

أما في المثال (20) ، فهناك طريقتان لتفسير لحن الجملة : أولاً ، إذا افترضنا أن الولد نقل من مخصص المركب الفعلي ، فذلك لايجوز لأن مخصص مص² لايقبل أكثر من عنصر واحد ، إلا أن الحالة في (20 ب) تبين أن مخصص مص² يشتمل على عنصر ميمي واسم . وهذه العملية غير مقبولة في الانجليزية والعربية . وإذا افترضنا أن الاسم الولد يظهر في المكان الذي ولد فيه (20 ج) ، فيمكن رفض هذه الجملة كالتالي : لايجوز إلحاق عنصر ميمي إلى يمين مبتدأ ، لماذا ؟ إذا أخذت القيد (17 ب) بعين الاعتبار ، نرى بأن العنصر الميمي المنقول إلى مخصص مص² الأعن والذي يشتمل على الولد ؛ فهذا الاسقاط الأقصى (مص²) غير موسوم معجمياً (انظر (9)) ، وبالتالي يكون مقولة حاجزة وحاجزا كذلك . إلا أن حاجزا واحدا غير كاف لمنع عملية النقل (انظر 17 ب) . وهذه النتيجة تدفعنا إلى الافتراض بأن اللغة العربية ، عكس اللغة الانجليزية ، لاتقبل نقل أي عنصر عبر حاجز واحد .

وهناك طريقة أخرى لرفض الجمل من قبيل (20) إذا تبيننا مبدأ المقولة الفارغة EC P ، كما راجعه شومسكي في نظرية الحواجز ، يجب على الأثر في (20 ب/ج) أن يكون معمولاً فيه كما يناسب بسابقه

(Antecedent - government) ، بالإضافة إلى العمل المناسب عن طريق المقولات المعجمية . إلا أن هذا الشرط لا يتوفر في البنيتين (20ب/ج) : هناك حاجز يفصل أثر ماذا عن سابقه ، وهذا الحاجز هو مصر 2 الأعلى . إذن ، إن لحن الجملة (20) يفسره مبدأ المقولة الفارغة إذا أخذنا السابق (the antecedent) كشرط أساسي للعمل المناسب . وماذا عن لحن (21) ؟ إذ تمعننا في بنية هذه الجملة (21ب) ، نرى بأن نقل الاستفهام مر عبر حاجزين : مصر 2 التي تشتمل على الموصول الذي ، لأن هذه الجملة ليست فضلة للرأس الكاتب والمركب الأسمي (م ، س) يمثل حاجزا كذلك رغم أنه موسوم بمعجمي بفعل عرف ؛ ويستمد (م.س) حاجزته من مصر 2 الذي يشرف عليه مباشرة : أي هناك حاجز بذاته (مصر 2) وحاجز عن طريق التوراث (م.س) . وهكذا فإن (21) تمثل خرقا قويا لقيد التحتية لأن هناك حاجزين يفصلان الأثر ث عن سابقه ماذا .

لاحظ أخيرا الجملة (22) ؛ والتي تمثل نوعا آخر من الحواجز . ففي ضوء بنية هذه الجملة (22ب) نرى بأن إسم الاستفهام مَنْ قد نقل من مكان يشرف عليه المصدري أَنْ إلى مقدمة الجملة ، ونتجت عنه بنية لاحنة . فأي نوع من الحواجز يفسر هذه الظاهرة ؟ إن الأثر ث في (22ب) غير معمول فيه كما يناسب ، لأن المصدري أَنْ غير مؤهل لهذه الوظيفة . وفعل ظن في نفس الجملة مؤهل للعمل المناسب ، لكن تحجزه أن عن إسناد هذه الوظيفة . في هذا السياق يقترح تشومسكي (1986أب) قيدا يفسر هذه الحالة ، وهو قيد القرب (Minimality Condition) . وهذا القيد يمنع كل عامل بعيد (remote governor) أن يعمل في فضلة يشرف عليها مباشرة المصدري أَنْ (العامل) القريب (closer governor) . فالجملة (22ب) لاحنة إذن لكونها تخرق قيد القرب ، وهو قيد يدخل في حيز مبدأ المقولة الفارغة . أما المثال الأخير (22ج) ، فيوضح أن نفس الجملة تصبح صحيحة إذا ظهر ضمير عائد في مكان العنصر المنقول ؛ وهذا الضمير غير خاضع لمبدأ المقولة الفارغة .

3 - خاتمة

إن نظرية تشومسكي التركيبية في تطور مستمر ، وهذا ما يشكل صعوبة بالنسبة لبعض اللسانيين العرب المعاصرين ، بحيث يصعب الاطلاع على ما جد في هذا الميدان ، مع العلم بأن نظرية تشومسكي

تتميز بمستوى عال من التجريد وتشتمل على مصطلحات .

خاتمة

إن التحليل المقترح هنا في ضوء "نظرية الحواجز" يعد محاولة متواضعة لإظهار إمكانية تطبيق إطار نظري ليستمد مبادئه أساسا من لغات أجنبية كالإنجليزية والإيطالية والفرنسية ... على اللغة العربية ، تلك اللغة الغنية في اشتقاقاتها والمرنة في رتبة كلماتها . ولكي يقتنع القارئ من صحة (أو عدم صحة) النتائج التي توصلت إليها في الفقرة السابقة يجب أن يفهم جيدا تاريخ وتطور نظرية الربط العاملي بصفة عامة ، لإن التعريف الذي عرضته في الفقرة الأولى مختصر جدا ويفترض اطلاعا مستمرا بأعمال تشومسكي في هذا الميدان . ولكن يكون لهذا التحليل نوع من المصادقية يجب أن يتعمق البحث أكثر ، علما بأن البحث اللساني الجاد يفرض الاحتكاك باللسانيين الغربيين والعمل في إطار موحد .

المراجع :

(1) Chomsky, N Lectures on government and binding foris publications, Dordrecht. (1981)

(1986 b) Barriers, MIT press, Cambridge

(3) Ennaji, M (1986) Classlectures on "GB Theory"

(4) Fassi Fehri, A. (1989) AGREEMENT, INCORPORATION, PLEONASTICS and VSO-SVO ORDER. Faculty of letters of Rabat MIT

(5) Makhoukh, A (1991) " A GB-approach to wh-questions in standar Arabic", D.E.S. Faculty of letters, Fes

(6) Sadiqi, F (1989) " The INFL/COMP INTERACTION IN NULL SUBJECT LANGUAGES. Faculty of letters, Fes.

الجملة في النموذج الوظيفي البنوي

أمينة فنان
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يهدف هذا البحث الى عرض كيفية تحليل النظرية الوظيفية للجملة وتطبيق مبادئ هذا النموذج على الجملة العربية ، وباعتبار المسند مركز التنظيم لتركيب الجملة والمسند إليه العنصر اللازم للمركب الاسنادي الفعلي تم استنتاج ما يلي :

- الملفوظ الأدنى هو الوحدة الصفري للدلالة المكونة من العنصرين السابقين . وهذا الملفوظ يتمتع باستقلال تركيب في تكوين إرسالية مقبولة في العملية التواصلية .
- التوسع هو كل عنصر أخيف الى هذا الملفوظ دون أن يغير شيئاً في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها ، وهو أنواع : توسع مرجعي أولي ، وتوسع مباشر ، وتوسع غير مباشر .

1 - لماذا دراسة الجملة ؟

تعود أسباب اختيار دراسة الجملة لاعتبارات عدة نذكر منها :
أولاً : تشكل اللغة بالدرجة الأولى أداة تواصل بين البشر ، لذلك لابد من التركيز على ملاحظتها في عملها ووصفه بكل دقة ، وعلى اللساني بالخصوص أن يفسر كيف تحلل كل لغة خبرة الإنسان إلى وحدات حاملة للمعنى وكيف تستفيد من الإمكانيات التي تتوفر عليها

أعضاء النطق .

ثانيا : يتواصل متكلمو، لغة معينة فيما بينهم بسهولة ، وهذا راجع إلى أن كل منهم يمتلك ويستخدم ، في البيئة اللغوية نفسها ، نسقا واحدا من القواعد مما يتيح له أن يتواصل بسهولة كبيرة ، أي يستقبل الرسائل الكلامية ويحللها ويجيب عنها .

وإذا كان التواصل متعدد القنوات ، ومنه ما هو كلامي ومنه ما هو غير كلامي ، فإن الباحثين ركزوا جهودهم سابقا وحاليا على الاهتمام ، بشكل أساسي ، بالجوانب الكلامية المتمثلة في الجمل باعتبارها الشكل التواصللي الأكثر تداولا . وتعتبر الجملة ، كمجموعة من الوحدات اللغوية ، عموما نوعا من أنواع التعبير الذي يؤديه المتكلم بشكل واسع . إن التحدث يتم غالبا عبر استخدام هذا النوع اللغوي التعبيري اللفظي سعيا بواسطته إلى تحقيق التفاهم والتواصل .

ثالثا : يدور علم التركيب حول الجملة ومكوناتها الأساسية والتكميلية ، وقد استأثر موضوعها بحيز واسع من اهتمامات قدامى اللغويين العرب ، فشفغلوا بأمورها وتقصوا دقائقها وأبرزوا خصائصها . فأول ما بدأ به سيبويه الدراسة التركيبية في كتابه هو باب المسند والمسند إليه " وهما ما لا يفني أحدهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا . " (1)

وتطرق المبرد لدراسة الجملة بالحديث عن الإسناد بمعناه النحوي في كتابه المقتضب حيث يقول : " وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت... " (2).

كما تناولت المدارس والنظريات اللسانية دراسة التركيب من باب دراسة الجملة وهكذا صرح (Tesnière) منذ السطور الأولى في كتابه (3) أن موضوع التركيب البنيوي هو دراسة الجملة مشيرا في الوقت ذاته إلى أن اللسانيين الألمان لما أرادوا ترجمة كلمة تركيب (Syntaxe) إلى لغتهم ، لم يجدوا مصطلحا أحسن من المعادل (Satzlehre) الذي يعني " علم الجملة " . كما أن النظرية التحويلية التوليدية أعطت للتركيب مكانة مركزية وربطته أساسا بتحليل جمل اللغة ، ولذلك اعتبر هذا النحو نحوا جمليا بالدرجة الأولى ، مهمته هي حصر ووصف نظام القواعد التي تسمح بانتاج مجموعة لانهائية من جمل اللغة . وتركيز التوليدية التحويلية على دراسة الجملة جلب انتباه الدارسين فانكبوا على دراستها وتحليلها الشيء الذي أدى إلى إغفال قراءة المساهمات القيمة للنموذج الوظيفي في هذا المجال ، علما بأن مفهوم التحويل المرتبط بالنحو التوليدي فتح ويفتح مجالا غير مباشر لتساؤل أكثر صرامة

حول مفهوم الجملة . ونظرا لضيق المكان ، فإن البحث الحالي لن يسمى إلى بيان الأسس الكاملة للمنهج الوظيفي ونظراته إلى تفسير اللغة وإنما سيتولى عرض كيفية تحليل النظرية الوظيفية للجملة مع الحرص على تطبيق عناصر هذا التحليل على الجملة العربية التي لا زالت في نظرنا تحتاج إلى مزيد من التأمل في إطار لساني حديث .

1 - 2 - إشكالية المصطلح

تعود الإشكالات التي تتصل بالجملة في اللسانيات المعاصرة في جانب منها إلى تعدد المصطلحات المرتبطة بهذا المفهوم . فالجملة في النحو العربي تطلق في أن واحد على التراكيب التي يتوفر فيها شرط الاستقلال وعلى التي لا يتوفر فيها هذا الشرط وذلك ما يلاحظ عندما نجد مثلا جملة شرط وجملة موصولة واقعة فاعلا ، على أنه يمكن اختزال هذا التفرع في جملة بسيطة وجملة مركبة ، ونفس الشأن بالنسبة للغات أخرى كالفرنسية أو الانجليزية حيث تستعمل مفردات متقلبة ومتنوعة للدلالة على هذا المفهوم فنجد مثلا (proposition) و(énoncé) و (syntagme) ، الخ . بل إن بعض اللسانيين المعاصرين يستعملون كلمة (énoncé) " ملفوظ " للدلالة على أي جزء من أجزاء الخطاب الأكثر شساعة مما يتيح لهم عدم كشف مواقفهم إزاء طبيعة الجملة ، يقول جاسبرسن (Jespersen) (4) مبررا استعماله لمصطلح énoncé : " لقد اخترت استعمال هذا المفهوم ، في تعريف الجملة ، لأنني وجدته أكثر تواترا من غيره " .

2 - الجملة والاستقلال التركيبي :

قد يبدو أن لكل متكلم دراية بجمال لغته وحدودها ، ومع ذلك عندما نبحث عن إعطاء تعريف للجملة فإننا ندرك أنه ليس سهلا العثور على معايير تسمح بإقامة تمييز واضح بين الجملة وغير الجملة ، وإذا كانت طريقة كتابة بعض اللغات تساعد على تعيين حدود الجملة كاستعمال النقط والفواصل والصروف المكبرة ، فإن هذه الطريقة لا توافق بالضرورة تقسيم الخطاب إلى جمل . لذلك ارتأينا ، في إطار النموذج الوظيفي ، اعتماد الأسس العميقة التي بلورها هذا النموذج لبيان حدود الجملة . وأهم هذه الأسس مبدأ الاستقلال التركيبي (autonomie)

(syntaxique) وعدم ورود الملفوظ عنصرا من عناصر مركب أكبر .
من بين التعريفات الشكلية الهامة التي حددت الخصائص اللسانية
للجملة نجد تلك التي صاغها أصحاب معجم المعهد الأمريكي
والقائلة إن " الجملة هي تركيب لغوي لم يكن جزءا من أي تركيب
أوسع منه . " (5) ومعنى هذا أن كون التركيب جملة ليست خاصة قارة
وثابتة فيه بل هي حالة قد تتوفر في سياق وتنعدم في آخر ، مثل
"يجري" فهذا مركب يمثل جملة في سياق مستقل ، إلا أنه ليس كذلك في
سياق آخر كما في " جاء الولد يجري " . وإذا كان النفي في التحديد
السابق فيه امتناع مطلق غير مقيد بسياق ، فإنه يدل على استحالة
وجود تراكيب أخرى أكبر من الجملة . وهذا ما ركز عليه مارتيني في
أبحاثه التركيبية ، إضافة إلى مبدأ الاستقلال التركيبي حيث استخلص
مبادئ لترايبية الوحدات الدلالية الصالحة لكل اللغات ذات التفصيل
المزدوج .. وسنقف في ما يلي على دراسة مكونات الجملة الأساسية
مستفيدين في ذلك من الجوانب النظرية التي زودنا بها أصحاب هذا
الاتجاه ، والكفيلة بمساعدتنا في تحديد العناصر التي تساهم في تشكيل
الجملة أثناء عملية التواصل ولنبدأ بما يسمى بالملفوظ الأدنى أو المركب
الأسنادي .

3 - الملفوظ الأدنى والمسند :

كان الانشغال بالمعنى على مستوى المنطق الشكلي الارسطي يجعل
أرسطو يخلط أول الأمر بين اللغة والمنطق فتكلم في اللغة كلاما
منطقيا ، وتكلم في المنطق كلاما لغويا ، فانعكس ذلك على النحاة
التقليديين فاختلف في ذهنهم النظر إلى المسند والمسند إليه بالنظر
إلى الموضوع والمحمول ، وصار كل تحليل للجملة يقسمها منطقيا إلى
الموضوع (thème) ، أي إلى هذا الذي يراد قول شيء عنه ، وإلى هذا
الشيء نفسه أي المحمول (Propos) أو (rhème) . فالموضوع (نقطة
الابتداء / أساس الكلام) هو الجزء الأساس من بنية الجملة . فالجملة تبدأ
بما هو معروف عند السامع . أما المحمول فهو الجزء من الجملة الذي
يحمل معلومات جديدة (Informations) حول الموضوع أي التجربة
التي تنقلها الجملة انطلاقا من مقام تواصل معين . إن وجود عنصر
إسمى ، سواء كان اسما أو ضميرا ضروري لتحيين كل مسند ، أقنع
العالم حتى التحويليين - التوليديين المعاصرين أن هذه البنية أي

(محين - مسند) هي البنية الضرورية ، الظاهرة أو الضمنية ، لكل ملفوظ في كل لغة . أما جاسبرسن فما لبث أن تخلى عن هذا التقليد بكيفية لا شعورية حينما توقف أمام نواة (فاعل - مسند) الثابتة ، وتطرق بكيفية أكثر عقلانية للمشاكل الأساسية للتركيب ، فارجع جميع الظواهر باستثناء العطف إلى تتابع من الوحدات المستقلة المحددة بوحدات أخرى تقتضيها . وبذلك يكون جاسبرسن أول لساني تعلق ببيان تراتبية وحدات الخطاب من خلال العلاقة ذات الطبيعة الخاصة التي تربط الفاعل والنواة الاسنادية ، واقترح تسمية هذه النواة الثنائية الثابتة ب (nexus) . (6)

ونفس هذه الأطروحة قادت مارتيني إلى طرح ظاهرة عالمية وجود ملفوظ أدنى في جميع اللغات مكونا ، بالتاكيد وفي غالب الأحيان ، من فاعل ومسند . ويعتبر هذا المركب الاسنادي محور الدراسات التركيبية الوصفية ، فهو المكون النهائي الاصيل والثابت في كل جملة . يعرف الملفوظ ذو البناء الأدنى بكونه يحتوي على العناصر الضرورية فقط لبناء تركيب قاعدي . وبعبارة أخرى يحدد الملفوظ الأدنى بحضور العناصر اللازمة لتعيين علاقاتها المتبادلة . ويمكن أن نميز من هذه العناصر المسند (Prédicat) الذي بالقياس إليه تبدو باقي عناصر الملفوظ كتوسعات ثانوية .

ويسمى المسند مركز التنظيم التركيبي للجملة ، فهو يشكل قمة الهرم التراتبي في جملة تامة مستقلة ، وليس المسند مجرد نقطة ارتباط كل العناصر : " أي حوله تنتظم الجملة " ، (7) ولكنه أيضا هو الذي " بالنسبة إليه تسم العناصر الأخرى وظائفها " . وهذه الخاصية الثانية للمسند تترجم فكرة جديدة وهي أن بعض علاقات التجربة تظهر على المستوى اللغوي في علاقات قائمة بين وحدات الملفوظ والمسند (8) .

يحدد الملفوظ الأدنى إذن في التركيب الوظيفي بحذف العناصر الثانوية (أي التوسعات) انطلاقا من " ملفوظ تام متلفظ به بين صمتين . والشرط الذي يجب أن يتوفر في هذا الملفوظ الأدنى هو كماليته التركيبية . وبهذا المعنى فإن كل العلاقات بين المونيمات المكونة للملفوظ يجب أن تسجل داخله ألا تكون محددة بالمقام أو السياق (9) . وضرورة حضور ملفوظ دون حاجة إلى عناصر تحينه خارج الملفوظ ذاته معيار يسمح بإبعاد ظواهر عديدة مرتبطة مباشرة بفعل الكلام . فالملفوظ " خرج " ملفوظ تام بنفسه ، وبذلك فهو يدخل في تقابل مع أجزاء لغوية أخرى مثل الجواب والاستفهام والتعجب ، الخ ، التي

تحتاج لخبر خارجي أو مقامي . والشرط الآخر الذي يجب أن يتوفر في الملفوظ ، باعتباره مركز التنظيم التركيبي ، هو أن يقبل التوسع بإضافة عناصر أخرى إليه . وكل جزء لا يستجيب لهذا الشرط لا يعتبر مسندا حتى ولو كان يشكل بذاته ملفوظا تاما .

4 - أنواع المركبات الاسنادية :

تقسم وتحصر الانواع المختلفة للمركبات الاسنادية في اللغة العربية كما يلي :

- مركبات إسنادية فعلية ؛
- مركبات إسنادية إسمية ؛
- مركبات إسنادية مشتقة .

ويشكل المسند الفعلي نسبة هامة في النظام الفعوي بالقياس إلى المسندات الأخرى كما أنه يكون جزءا رئيسيا في النظام ما دام أن :

- التوسعات الاسنادية التي يعرفها تفوق تلك التي تعرفها المسندات غير الفعلية .

- كل التوسعات التي ترتبط بمسند غير فعلي تكون مثبتة في الجملة الفعلية والعكس ليس مثبتا .

إن الملفوظ الفعلي هو الذي يحكم إذن فهم مجموع تركيب الملفوظ ، فما هو الملفوظ الفعلي في العربية ؟ وما هي بنيته ؟ اقترحت المدرسة الوظيفية لتحديد مكونات المركب الاسنادي بعض المعايير . فبالنسبة لـ : Denise François و Frédéric François و Tche Khouff يكون " المسند في الملفوظ الأدنى المونيم الذي بواسطته ترتبط العناصر الأخرى المتنوعة في الملفوظ بعضها ببعض " (10) إنه النواة المركزية (....) التي تتشبه بها عناصر تقوم بوظائف مختلفة مباشرة أو غير مباشرة ضرورية أو غير ضرورية لتكوين الملفوظ " (11) وهكذا فالمسند هو النواة المركزية لكل ملفوظ تام ، والعنصر القاعدي الذي تقوم العناصر الأخرى المكونة للملفوظ بوظائفها بالنسبة له . ونتيجة لذلك فهو محور الجملة والوحدة اللغوية التي لا غنى عنها لتكوين الجملة أو الملفوظ الأدنى في كل اللغات .

ولكن هل تكفي هذه الوحدة لوحدها لتشكيل ملفوظ أدنى ؟ إلا تحتاج لأن تحين ببعض المحددات ، وبالخصوص الفاعل ؟ وإذا كان من

الممكن التسليم بوجود المسند في كل اللغات ، فإنه من المجازفة التسليم بوجود مركب فاعل - مسند في جميع اللغات عند تحديد هذا الأخير شكليا بأنه يتألف من العناصر التي تبقى بعد حذف كل التوسعات ، ومن يقول مبدئيا إنه لا توجد لغة حيث يضاف بالضرورة للفاعل أو للمسند خصوصية زمنية أو مكانية ؟ وليس من الصواب الاعتقاد ، من جهة أخرى ، بأن النواة الثابتة تصلح في جميع اللغات دون استثناء ، فهناك لغات تتألف فيها الجملة العادية من وحدة دالة واحدة ، بل إن اللغات التي تعرف [مسند - فاعل] تعرف هي كذلك بعض الحالات الاستثنائية كصيغ الامر والعبارات المختصرة .

وحيثما سنعرض هذه الظاهرة على اللغة العربية ، فسنسلم بأنها من ضمن اللغات التي يكون فيها الفاعل والمسند عنصريين مكونين للملفوظ على العموم . فكيف حددت المدرسة الوظيفية هذا العنصر الذي يضطلع بوظيفة " فاعل " ، والذي يساهم في تكوين بنية الملفوظ الفعلي ؟

5 - المركب الاسنادي والفاعل :

في محاولة لايجاد الخصائص الدائمة والثابتة للمونيم الفاعل ، وعلى مستوى اللسانيات العامة ، بحث الوظيفيون عما هو عالمي في خصائص المونيم الفاعل ، أي عن القاسم المشترك بين جميع فواعل اللغات الذي سيسمح باستخلاص المعيار الذي سيشمل جميع اللغات لتحديد الفاعل . ويمكن أن نحدد خصائص الفاعل في العربية في ما يلي :

- إنه هو العنصر الثاني الضروري للمركب الاسنادي الفعلي ؛

- إنه توسع للنواة الاسنادية ، ولكنه يختلف عن التوسعات الأخرى في كونه لا يمكن التخلي عنه ؛

- إنه المرافق الضروري للمسند الفعلي المتصرف .

وعليه فإن الضرورة التركيبية التي تعرفها العربية هي لزوم مصاحبة الفاعل للفعل دائما ، فالفاعل من هذا المنظور هو العنصر غير القابل للحذف (12) ولعل هذه الخاصية هي المعيار الوحيد الذي رأى الوظيفيون أنه صالح لكل اللغات . فعلى هذا القيد المشترك يقوم تعريف الفاعل كما اقترحه مارتيني ، حيث يقول : " يسمى فاعلا ذلك العنصر المحدد اللازم للفعل " . (13)

يعد الفاعل أحد الطرفين المكونين للجملة ، بل الطرف اللازم لبناء جميع الجمل باستثناء الاسمية منها . وهذه الضرورة هي التي تميز الفاعل عن المفعول الذي ليس من اللازم أن يوجد دائما . ويمكن أن نقول بأن الفاعل في العربية يلتصق بالمسند لأن كلاهما يرتبط بالآخر بعلاقة تضمن متبادلة ، المسند الفاعل ، مادام أنه لا يمكن أن نجد من الملفوظ الأدنى " صام " لا المسند الذي هو " الجذع الفعلي " ولا الفاعل الذي هو " المونيم الشخصي " .

والخاصية الأساسية للفاعل لا تمنحه ، حسب التحليل الوظيفي ، مساواة تراتبية مع الفعل . ولذلك يوجد الفاعل في موقع التبعية بالنسبة للمسند الفعلي . لكن مبدئيا إذا كان الفاعل في اللغة الفرنسية قابلا لأن يقوم بوظائف أخرى مثل (Paul je le vois , Paul travaille , je me promène avec Paul) فإنه في اللغة العربية لا يقوم سوى بوظيفة واحدة . كما أن الفعل لا يمكن أن يكون سوى مسند ، وخلافا لما ذهب إليه مارتيني عندما أقر : بأن الفاعل لا يختلف عن المفعول إلا لكونه جزءا من الملفوظ الأدنى " ، (1) فإن الفاعل في العربية ليس خاضعا للمسند لأنه متخصص في الوظيفة التي يقوم بها داخل الجملة ، فهي أساسية وليست مجرد وظيفة ممكنة في بعض السياقات المقيدة .

وإذا كان أصحاب المدرسة الوظيفية يركزون على مسألة هي أن الفعل مسخر قصرا للقيام بالوظيفة الاسنادية ، فهذا لا يعني أن هذه الوظيفة تقوم بها دائما المونيمات الفعلية مادام أن اللغة العربية ، وعلى غرار لغات أخرى ، تعرف إضافة إلى المسندات الفعلية مسندات أخرى غير فعلية ، ولكن يجب أن نشير بأن الأفعال المتصرفة لوحدها هي التي تقوم بدور الوظيفة الاسنادية بانتظام . والدور التركيبي الذي يضطلع به الفاعل هو تحيين المسند الفعلي المتصرف . وبالتالي يمكن اعتبار الفاعل " محينا ضروريا ، أما التوسعات فإنها تنقل تحديدات زمانية ومكانية وتظل محينات احتمالية " .

يكون الفعل في العربية مركبا إسناديا مستقلا ، مؤلفا من جذع فعلي لا يمكن أن يتحقق إلا شريطة أن ينضم إليه الضمير الشخصي . فالفعل باعتباره شكلا مركبا هو " العنصر الوحيد القابل لأن يكون لوحده ملفوظا تاما " ، كما يقول دافيد كوهن (David Cohen) (15) ، فالأفعال " كتب " ، و " كتبت " تكفي لوحدها لتكوين مركبات إسنادية قهائية ، وتجمع المونيمين المكونين للمركب الاسنادي علاقة ارتباط متبادلة مطلقة ، فكل واحد منهما يفترض وجود الآخر ولا يمكن للضمير

(الذي ننزع إلى تحليله كفاعل) أن يظهر في محيط آخر ، فهو يقوم بوظيفة واحدة فقط . إنه مونيم نحوي خاص ولا يقوم مقامه وحدة معجمية اسمية ، وإستبداله بوحدات أخرى إجراء مستحيل في العربية .

وبالوقوف على البنية التركيبية للمركب الفعلي نلاحظ أن التمييز بين الفاعل والمسند لا يمكن أن يتم على أساس معيار " أحادية الوظيفة - تعدد الوظائف " ، مادام أن المكونين الاثنين (المونيم الفعلي والضمير الشخصي) أحاديي الوظيفة . ودراسة مجموع أنواع المركبات الاسنادية الفعلية تقود لاعتبار أن :

- المسند هو المونيم الفعلي الذي ينتمي لقائمة عريضة ؛
- المحين ، أي المونيم الشخصي الفاعل ، هو الذي ينتمي لقائمة جد ضيقة .

ومن المزايا التي يقدمها هذا التحليل نذكر :

- كونه يقصي كل لجوء إلى الاعتبارات الدلالية غير المقنعة نظرا لأنه يحلل الجملة تحليلا شكليا خالصا ؛
- تحيل هذه الطريقة في البحث إلى مفاهيم لسانية عالمية ومحددة بكيفية جديدة ؛

- تطبق هذه المفاهيم أخيرا وبدون صعوبة على كل أنواع المركبات الاسنادية الفعلية ، ويمكن أن نقيم عليها نمذجة متلاحمة موحدة . وتمثل كل الملفوظات الدنيا تقريبا خاصية كونها تتركب من وحدتين منتميتين إلى قائمتين مختلفتين تماما .

وفي ما يخص المركب الإسنادي الفعلي في العربية فإن الإجراء المأخوذ به يفضي إلى :

- أن الجذع الفعلي عنصر من قائمة فعلية غير نهائية (كل أفعال اللغة العربية) في حين أن :
- أن مونيم الشخص عنصر من مجموعة نهائية ومحدودة .

6 - المونيم الشخصي :

تبعا للتحديد التركيبي للفاعل الذي يرى أنه هو المكون الوحيد الذي يدخل في علاقة تضمنية مع المسند فإن وظيفة الفاعل هذه تمنح في اللغة العربية للمونيم الشخصي الذي يرافق الأفعال "دخل" - "كتبوا" -

" نهضنا " ، الخ ، ويكون مكملًا ضروريًا لها ، ولكن السؤال الذي يطرح هو : هل يتألف المركب الإسنادي من مونيمين فقط ، أي من المسند والمونيم الفاعل ؟ يعرف المركب الإسنادي في العربية مونيمًا آخر هو مونيم الجهة التامة أو غير التامة . والفرق بين داخلة الجهة وداخلة الشخص ، باعتبارهما عنصرين ضروريين للمركب الإسنادي ، يكمن في كون داخلة الجهة تحدد الفعل باعتباره وحدة " معجمية " . أما الداخلة الشخصية فإنها تحدد الفعل بالضرورة على اعتبار أنه مسند ، فهي داخلة فعلية خالصة ولا تستبدل بأي مونيم آخر .

وبعد وقوفنا على البنية التركيبية للمسند الفعلي ، يحسن بنا الآن أن نحدد التوسعات التي يعرفها هذا المركب في إطار اللغة العربية .

7 - توسعات المركب الإسنادي الفعلي :

تعرف اللسانيات الوظيفية التوسع (expansion) ، باعتباره مفهومًا إجرائيًا ، كل عنصر أضيف إلى المركز الاسنادي دون أن يغير شيئًا في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها ، والتوسعات أنواع : فإذا انطلقنا من النواة " اذهب " نستطيع من خلال التوسع أن نحصل على " اذهب بسرعة " وذلك بإضافة وحدة دالة مستقلة ، وأن نحصل على " اذهب لاحتضاره " ، وذلك بإضافة وحدة دالة معمولة " ه " ، وأن نحصل على " اذهب إلى الجارة " وذلك بإضافة تركيب مستقل ، وأن نحصل على " اذهب لاحتضاره من عند الجارة " وذلك بإضافة ثلاثة عناصر دفعة واحدة . وهذا يعني أن بإمكاننا أن نعتبر كل شيء في القول توسعًا للوحدة الاسنادية باستثناء العناصر التي لا غنى عنها لتحسين الوحدة الاسنادية كالمسند إليه . وبعبارة أخرى إن التوسع هو العناصر التي يستطيع المرء أن يدخلها باختياره على النواة المركزية ، ومن هنا يتجلى الدور الهام الذي يؤديه التوسع في بناء الخطاب اللغوي ، هذا التوسع الذي ينقسم إلى أنواع :

أ - توسع مرجعي أولي ؛

ب - توسع مباشر ؛

ج - توسع غير مباشر ؛

وهذه التوسعات الاسمية للمركب الإسنادي لا تعرف وضعًا تركيبياً مماثلاً ، كما لا يعرف الملفوظ سوى توسع واحد من بين هذه الأنواع

الثلاثة ، وبالمقابل يمكن أن يعرف الملفوظ توسعات مرجعية عديدة تقوم فيها الأولى بوظيفة أولية والتوسعات الأخرى بوظيفة غير أولية .
 يمكن أن يعرف المركب الإسنادي الفعلي في العربية توسعا مرجعيا أوليا واحدا وتوسعا مباشرا واحدا أو توسعين مباشرين (حيث الواحد منهما دائما ضمير - اسمي) وتوسع أو توسعات غير مباشرة متعددة ولنعطي بعض الأمثلة . أحمد يصوم = توسع مرجعي أولي ، يصوم = مركب إسنادي فعلي . يركبون القطار : يركبون = مركب إسنادي فعلي ، القطار = توسع مباشر . أعطيناها الرسالة : أعطينا = مركب إسنادي فعلي ، الهاء = توسع مباشر ، الرسالة = توسع مباشر ثاني . لعب في المقهى القمار ، لعب = مركب إسنادي فعلي ، المقهى = توسع غير مباشر ، القمار = توسع غير مباشر .
 يكون التوسع المرجعي الأولي مطابقا في النوع للضمير الشخصي للمركب الاسنادي دائما وهكذا نجد :

خرج الولد

كتب الأولاد

دخلت المرأة

ورغم تطابق واتباط التوسع المرجعي بالضمير الشخصي ، فإن الأول ليس ضروريا دائما في تكوين الملفوظ الأدنى الفعلي التام بدليل أننا نكتفي بالقول " نام " و " صام " و " سافر " .. فهو ليس سوى محدد بسيط ولا يستعمله المتكلم إلا عندما يحس بالحاجة إلى التفسير أو إلى تدعيم الضمير الشخصي ، ويظهر التوسع الحالي بالخصوص في المفرد المذكر الغائب أما المتكلم والمخاطب فهما عموما معرفان في إطار عملية التواصل . وإذا كان الضمير الشخصي غير قابل للتوسع وليس بينه وبين العناصر الاسمية التي تقوم بوظيفة توسع مرجعي أي اختيار استبدال في التوسع المرجعي الأولي قابل للاستبدال والتوسع فنجد :

محمد ضرب أخوك

أخوك ضرب محمد

قرأ مع أخيك

هو غلب محمدا

أخوك الكبير اشترى ...

خلاصة :

ولتطوير الأسس العميقة لتحليل تركيب عام ، ركز مارتيني على

السؤال الذي همشه بعض اللسانيين فيما رآه هو "مسألة جوهريّة" وهو البنية والوظيفة الخاصة بالمسند في الجملة . فقد شاطر رأي سابقه التقليديين في الحديث عن المسند لكنه تميز وانفرد عنهم بتحديد الجديده له . فعلى هذا الأساس التقليدي لمفهوم المسند ، الذي كان إلى حدوده عهده معرقلا ، باللجوء ، أثناء دراسته ، لاعتبارات منطقية ونفسية ولفوية ، حاول مارتيني بوجهات نظر جديدة حصر خصوصية الجملة لا سيما في كتابه التركيب العام ، وهكذا لاحظ جورج مونان (G. Mounin) من جانبه أن مارتيني هو اللساني الذي عرف كيف ينقح ويعدل كل النتائج المنهجية لتعريف الجملة عند (Meillet) الذي اعتبرها "كمجموعة تفصل مرتبط في ما بينها ببعض العلاقات النحوية ، ولا ترتبط بأي مجموع آخر ، إنما تكفي لوحدها" (16) وهو تعريف يمنح لبنية الجملة مكانة مركزية في التحليل ، في حدود كون الجملة تمثل عنده نقطة الانطلاق في البحث التركيبي ، وتعريف Meillet هذا يعتبر ، شكليا وبنويا ، تعريفا موضوعيا وإجرائيا حسب جورج مونان .

ومن خلال المعطيات السابقة يمكن القول إن الجملة تتحدد في المنظور الوظيفي انطلاقا من الملفوظ الأدنى (énoncé minimum) ومن توفر شرط الاستقلال . كما ارتكز الوظيفيون في تحديد عناصر الجملة والعلاقات القائمة بينها على مفهوم الاسناد وقرنوا وجود الملفوظ الأدنى بتوفر النواة الاسنادية .

الهوامش :

- (1) سيبيويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 23
- (2) انظر : المبرد ، المقتضب ، ج 1 ، ص 8
- (3) Lucien TESNIERE ; Eléments de syntaxe structurale . p. 11.
- (4) Otto JESPERSEN, La philosophie de la grammaire , p.439
- (5) André MARTINET, la Linguistique synchronique . p. 229
- (6) André MARTINET, Syntaxe générale . p. 239
- (7) André MARTINET, Eléments de linguistique générale . p. 127
- (8) Régime Legrand, GELBER, Les unités significatives et leurs relations, in linguistique , sous la direction de Frédéric FRANCOIS, p.149
- (9) لايعني هذا أننا ننكر هذه الظواهر ولكن ما نعنيه هو أن دراستها الحقيقية

ستكون في المكان المناسب لها مع الأخذ بالاعتبار الشروط الحقيقية لانتاجها .

(10) André MARTINET, Syntaxe générale . p. 145

(11) Denise FRANCOIS, Syntaxe fonctionnelle . p. 23

(12) بجانب هذا التعريف الأخير هناك تحديدات متواترة أخرى للفاعل مثل :

مطابقتها للفعل ، وغياب وظيفته عندما يبنى للمجهول ، ووضعه المقدم في الملفوظ ،
إلا أن هذه الخصائص لاتصلح للعنصر الذي يرافق المسند بالضرورة ، ولكنها تصلح لما
هو في أغلب الأحيان موضوع (thème) الخطاب .

(13) André MARTINET, Eléments de linguistique générale . p. 31.

(14) André MARTINET, Langue et fonction . p. 79.

(15) David COHEN, " les formes du prédicats en arabe et la théorie des
anciens grammairiens " , in Mélanges M. Cohen . p. 224 - 228

(16) Georges MOUNIN, la linguistique du XXe Siècle . p. 159.

البibliوغرافيا

(1) المراجع بالعربية :

- سيبويه ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية بيروت ،
الطبعة الثالثة ، 1988 .
- المبرد ، أبو العباس ، المقتضب ، تحقيق عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب بيروت ،
1963 .

(2) المراجع بالأجنبية :

- COHEN, David , " les formes du prédicat en arabe et la théorie des anciens
grammairiens", in Mélanges M. Cohen . Paris, p. 224 - 228.
- GREIMAS, A.J, Courtès, J. Sémiotique dictionnaire raisonné de la théorie
du langage, Paris Hachette , 1979 .
- JESPERSEN Otto La philosophie de la grammaire , les édition de Minuit
Paris, 1971.

- LEGRAND GELBER, Régine, "Les unités significatives et leurs relations"
in linguistique, sous la direction de Frédéric FRANCOIS, Paris , PUF , 1980
- MARTINET, André , Langue et fonction. Denoel , Paris , 1967
 - Eléments de linguistique générale. Paris, Colin, 1970.
 - La linguistique synchronique SUP , Paris, 1974
 - Syntaxe générale . Armand Colin, Paris, 1985
- MOUNIN , Georges, la linguistique du XXe siècle , SUP, Paris, 1975
- TESNIERE, Lucien, Elément de syntaxe structurale. Paris Klincksieck
1982, 2 éd.

من تداوليات « المعنى المضمَر »

بنعيسى أزايط
كلية الآداب - مكناس

ملخص

في هذه المداخلة تم التعرف على المعنى « المضمَر » ووروده كخاصية مميزة من خصائص الخطاب اللغوي عامة ، ومن ثمة اعتبر فعلا لسانيا يربط بين المتكلم والمخاطب وفق شروط تفاعلية تداولية أساسها القصد والتواصل .

1 - مدخل :

1-1 - لانريد أن نتطرق - في هذا المدخل - لورود مبدأ " المضمَر " من المعاني في التراث الفكري اللغوي العربي في الواقع الملموس والممارسة الفعلية والسلوك اللغوي (1) وكذلك وروده في الدراسات العلمية المتبانية للخطاب اللغوي العربي ، في المجالات الدينية والأدبية واللغوية وغيرها (كقضية تأويل مشكل القرآن ومسألة الدلالة الثانية أو معنى المعنى وكذا تخريج اللهجات العربية عند بعض النحاة في مسألة التعليل) (2) . بل نريد أن نشير إلى أن هذا " المبدأ " ملازم للذات المتكلمة العربية ، ومن هنا ارتبط باللغة العربية أيما ارتباط . ولانجانب الصواب إذا وصفناه بأنه " مبدأ طبيعي " في اللغات الانسانية جميعها ، وسنحاول في المرحلة التالية تلمس بعض ظواهر هذا المعنى من خلال أمثلة منتقاة من اللغة العربية :

1 - 2 - لنعتبر الجملة التالية : " ما أضيق العيش لولا فسحة
الأمل " نعم ، ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل ، لوسيق هذا القول سياق
الحكمة والاعتبار ، ولكن ألا يرمي هذا القول إلى معانٍ أخرى ؟ غير
الإخبار عن حقيقة واقعة ؟ ألا يحث المخاطب مثلاً على اغتنام فرص
الحياة مهما ساد ذلك من مشاق في دروب الحياة ؟ ألا يدعو إلى
التخفيف عن الآلام التي يتكبد ها الأشقياء ؟ ألا يرمي إلى المثابرة
والتحدي ؟ وإلى المكابدة والعمل ؟ مغلفة كلها (هذه المرامي) بإهاب
الأماني ومحاطة برداء الأمالي ، أم يدعو هذا القول إلى شيء آخر غير ما
ذكر ، كأن يساق مثلاً رمزا لفضية من القضايا التي يريد المتكلم ناطقا
به إيصالها إلى المخاطب ؟

والخلاصة : إن هذا القول يكون شبكة من المعاني التي يختار
المخاطب منها أوردها للسياق النفسي ، أو الاجتماعي ، أو المعرفي ، ...
وقد تكون كلها معاني مشتقة من معنى أصل :

قول	معناه الأصل	معاني المشتقة
ق ←	م ←	م ¹ ، م ² ، م ³ ، ... م ^ن

والجدير بالذكر أن هذه المعاني المشتقة هي التي تكون ما نسميه
"بالمعنى المضمّر" الذي يستنتج أو يشتق عبر وسائل الاستدلال من
الملفوظ اللغوي (=المنطوق) .

وعندما نقول في لغتنا العادية : " الجو حار هنا " .
فإننا لا نتحدث مباشرة على سبيل الإخبار بل قد نعني بهذا القول :
- افتح النافذة

أو - هل بإمكانني أن أنزع معطفي ؟

أو - لنغير الحجرة

أو - لا تجعلني أتحدث

أو - لا يمكن لي أن أنام هنا

أو - ابتعد عن هذا الصخب ...

إذا حملنا العبارة على المجاز أو غير ذلك من المعاني التي يضمّرها
قولنا « الجو حار هنا » ولولا ضيق الوقت لحللنا نماذج أخرى من واقع
اللغة العربية وأكتفي الآن بسرد أمثلة أخرى مع ذكر سياقها الذي
يخصص معنى هذه الأمثلة وهي مصنفة بحسب مجالات الإضمار :

1 - 3 - بعض مجالات الإضمار وأمثلتها :

أ - الاقتضاء :

- أطلع زيد عن ضرب زوجته . يقتضي : كان زيد يضرب زوجته

- فلان يرتجف . في مقام : يخاف

- إجابتي لن تروقك ، في معرض لا تجعلني أتكلم .

- جاء عمرو لرؤيتي : في سياق : له مشاكل مادية .

- نصوي عربي مات وفي نفسه شيء من (حتى) : في معرض الحديث عن تفانيه من أجل العلم .

ب - استلزام :

- أتشتم أباك ؟

استفهام إنكاري

- كثير الرماد

كناية عن الكرم (صفة)

- فلانة نؤوم الضحى

- - - العز (صفة)

- العلم في صدره

- - - الحفظ (الموصوف) أو النسبة

- المجد بين ثوبيه

- - - النسبة (ثبوت المجد له)

- لقد أذن العصر

(في جواب كم الساعة)

ج - تعريض

- أشكو إليك قلة الفأر في بيتي . في سياق أطلب منك

ما أقتات به : تعريض

- فلان كريم جدا - في مقام بخيل جدا . تعريض -

- فلان يحب المال حبا شديدا : في مقام بخيل جدا

- خطه جميل - في جواب كيف هو في اللسانيات ؟ تعريض

- فلان رجل ذكي لا يفهم شيئا (في معرض إنه بليد). تعريض

د - عتاب :

- ألم تشارك في هذه الندوة ؟ في معرض عدم مشاركته (عتاب) .

- جننت مبكرا (في سياق جاء متأخرا) . عتاب

- تماديك في التباطؤ سيؤخرنا حتما . في سياق . أسرع .

هـ - تحضيض وحث :

- العلم يفقه الناس . (في معرض التحضيض والحث على طلب العلم) .

و - التماس :

- هل يمكن لك أن تفتح النافذة ؟ في معرض التماس .

- هل تستطيع أن تناولني الملح ؟ في مقام التماس .

ز - انظر خروج الاستفهام عن مقتضى الظاهر في كتب
البلاغة العربية القديمة وانظر أزايط 87 - 1988 (ص
336 - 340) .

- انظر نصا حواريا ورد في العقد الفريد ج ٨١ / ٨٢
يعج بأمثلة حية من واقع المعنى المضمرة في اللغة العربية .

والحاصل ان هذه الخلفيات من المعاني المضمرة المسكوت عنها
والاقتضائية والاستلزامية والتعريضية أو التلميحية أو المشار إليها
بالسياق من عتاب والتماس وتحضيض وغيرها ، تعكس أبعادا معرفية
وفكرية لدى المتكلم العربي في خطابه اللغوي العادي أو الأدبي ، ومهما
كانت طبيعتها البنيوية وقيمتها التلفظية التنجيزية فيمكن الإحاطة
بها بالتعريف وصفا وتفسيرا في إطار تداولية الخطاب اللغوي .

2 - تعريف " المعنى المضمرة "

إن أبسط تعريف " للمعنى المضمرة " هو ذلك المعنى " غير المصرح
به " في العبارة اللغوية المنطوق بها . وقد يرادف المعنى " المضمرة "
المعنى " المحذوف " (= المقدر) ، أو المعنى " المتشروك " (= المذكور) ،
أو يرادف المعنى " المستتر " (= المظهر) ، إلا أن استاذنا الدكتور طه عبد
الرحمان (1991 : 111 - 112) في تحليله للاضمار في الدليل يرى أن
الاضمار - في المعاني حملا على الاضمار في الدليل - " حذف لاعن جهل ،
بل حذف مؤاخذ عليه " من قبل المخاطب ، وهو كذلك " ترك يستثمره
المستدل [المتكلم] لفائدة " ، " ترك لاعن غفلة بل ترك مستفاد منه " ،
وهو أيضا استتار مقصود " يعرف من المتكلم الارادة له والالتفات
إليه " .

إلا أن الخاصية الأساسية في المعنى " المضمرة " تتجلى في كونه
معنى " غير متعلق بالألفاظ تعلق [المعنى] المصرح به " في القول
اللغوي .

وربما ارتبط هذا المصطلح الأصيل (3) بما يعتمل في ذات المخاطب
من تفكير وشعور وفعل وانفعال أي يرتبط بما يدعى بـ " ضمير السامع "
الذي يدرك المقصود من الخطاب اللغوي الموجه إليه .

3 - متى يلتجئ المتكلمون الى المعنى "المضمّر"

لعل أسباب ظهور هذا الصنف من المعنى في ذاتية اللغة يعود إلى العوامل التالية :

3 - 1 - الاحتراز عن التطويل واجتناب فضل الكلام وحشوه حتى لا يؤدي هذا إلى إتعاب المخاطب في تحصيل المطلوب (طه . ن . م : 115)

3 - 2 - الاقتصاد في التعبير: لعل هذا العامل ينطبق على التعابير اللغوية العربية التي تميل كل الميل إلى الإيجاز . غير أن هذه الخاصية يجب أن تسجل بتحفظ كبير ، ذلك أن المتكلم العربي يلتجئ إلى الإيجاز كما يلتجئ إلى الإطناب والمساواة حسب مسطرة تكلمية يعتمد عليها تجاه مخاطبه ، وأن الدراسات الاحصائية المحددة لنسب الاستهلاك للأسلوب العربي قديمة وحديثه تكاد تنعدم إن لم نقل لاتوجد نهائيا .

3 - 3 - اعتقاد المتكلم بأن المخاطب عالم بالمعنى المضمّر ، أو بإمكانه أن يستدل عليه ، أو يستنبطه من فحوى الخطاب ، أو بإمكان معارف المخاطب وثقافته وكفاءته أن تنير له سبل إدراك المضمّر من المعاني .

3 - 4 - وهناك من يرى أن سبب ظهور " ظاهرة المعاني المضمرة " في الخطاب اللغوي الطبيعي يتجلى في عجز اللغات الطبيعية نفسها ، ويفسر هذا العجز تعقدها وغموض بعض بنياتها والتباسها الدلالي حتى في مقام تواصل عادي (انظر BREKLE 1974 : 13) .

3 - 5 - غير أننا نرى أن العوامل الداعية إلى استعمال هذا الصنف من المعاني تكمن في الحقيقة الأساسية التالية :

* إن اللغات الطبيعية باعتبارها تقوم على المبنى والمعنى تتوفر على مخزون تعبيرى متلون ومتعدد، وباعتبار تطورها في ظل الظروف والتغيرات تتحصل لديها بنيات " متغيرة " بدورها شكلا ومضمونا .

ومادام الدافع إلى القول والهدف منه شيئين متلازمين ، فإن المعاني التي تتولد منهما تتلون من معان صريحة إلى معان مضمرة أو بالعكس ، وفقا لتكون المقام والظروف المحيطة بكل متكلم وبكل مخاطب في كل اللغات الطبيعية .

ومادام الأمر كذلك فإننا نرجع أسباب استعمال " المعنى المضمّر " إلى مقومات المجال التداولي للخطاب اللغوي الطبيعي نفسه .

4 - المجال التداولي والمعنى المضمّر

يفرض هذا النوع من المعنى مجالا تداوليا يقوم على العناصر التالية :

4 - 1 - الأفعال التنجيزية (4) Actes illocutoires
وتندرج تحتها جملة من الأفعال التالية :

4 - 1 - 1 : الفعل العرضي (5)
هو فعل قضوي يقوم فيه (المتكلم بعرض قوله المحتمل للاضمار على مخاطبه أو يسوق قوله على سبيل الإضمار .

ومن المنطلقات التداولية لهذا الفعل :
1.1.4 (1) : أن المتكلم يعتقد ورود مايقول : ويمكن أن نصوغ لهذا المنطلق الصياغة الصورية التالية :

قال (مك ، ج) ← ورو (مك . ج)

حيث : قا : قال

مك : متكلم

ج : جملة قضوية

ورود : Pertinence

← : مؤشر الاعتقاد

1.1.4 (2) : أن المتكلم يطالب المخاطب - ضمنيا - بأن يؤول بدوره هذا القول :

وصورته المنطقية على الشكل التالي :

قال (مك ، ج) ← يؤ (مخ . ورو (مك ، ج))

حيث : مخ : مخاطب
يؤ : يؤول
← : مؤشر الطلب

1.1.4 (3) : أن للمتكلم معطى أو مجموعة من المعطيات ينطلق منها في حديثه للمخاطب ، وفق الصياغة المنطقية التالية :

قال (مك ، ج) ← ∇ ع (قا (مك ، ج))

حيث : ∇ : يوجد على الأقل
ع : معطى كيفما كان نوعه أو مجموعة من المعطيات
كيفما كان نوعها (لغوية ، نفسية ، ثقافية ، ...) .
← : مؤشر الاعتقاد بوجود معطى أو معطيات الانطلاق .

1.1.4 (4) : واجب على المخاطب (أو ممكن له) أن يؤول القضايا المعروضة عليه :

قا (مك ، ج) □ ← // يؤ { مخ ، (مك ، ج) } {

حيث :

□ ← مؤشر الوجوب
□ ← // مؤشر الإمكان

5.1.1.4 : أن يكون منطوق العرض (أو منطوق القول) معانيه المعجمية واضحة ومفهومة ، أو يحتملها حتى تتم عملية التأويل أو الكشف عن المعنى المراد .

1.4 (2) : فعل الاستدراج وشروطه : أبسط تعريف نعطيه لهذا الفعل « الخطابى » هو جعل المخاطب - في وضعية مقامية معينة - يدخل مع المتكلم في « مجال خطابى » معين ، فيستدرج إليه بواسطة مجموعة من الشروط ومنها :

2.1.4 (1) : أن يكون المحتوى القضوي (7) مبنيًا على جملة من

المعطيات اللسانية (أو العماد اللغوي) Support linguistique (Kerbrat 1986:13).

أمثلة :

<u>يا له من جو بديع !</u>	<u>لحسن الحظ قد اخذت مطريتي</u>
عبارة منطوق بها	عبارة لغوية تخصص معنى
	العبارة الأولى

2.1.4 (2) : أن يعتقد المتكلم بأن المخاطب بإمكانه أن يدخل المجال الخطابى الإضمارى ويجول فيه .

2.1.4 (3) : أن لايلمس المخاطب أدنى صعوبة في فهم هذا المجال وإدراكه.

2.1.4 (4) : تشكل الشروط الثلاثة السابقة شروطا تمهيدية لفعل « المعنى المضمر » عند المتكلم والمخاطب على حد سواء ، وحيث تحدد هذه الشروط برمتها « الوجهة الخطابية » التي يتخذها المعنى المضمر .

أو بتعبير أصح تحدد هذه الشروط الفعل التنجيزي (A. 1) المراد تحقيقه بالفعل أو بالانفعال أو بالتفاعل .

5.2.1.4 : وهناك شرط أساسى في فعل الاستدراج يتجلى في قصدية المتكلم - بقوله - جعل المخاطب يفعل أو ينفعل أو يتفاعل ، ويشكل هذا شرطا جوهريا في كل تعبير إضمارى .
أما التعبير القضيوي الاخبارى Information فلا يحتل الإمرتبة ثانوية من قصدية المتكلم لمباشرته .

1.4 (3) : مسلمات المعنى المضمر
(أو بديهيات الخطاب المضمر) .

من مسلمات المعنى المضمر التي نرى أنها واردة في وصف إوالية المعنى المضمر مايلي :

1.3.1.4 : يفترض في المتكلم أن يكون مثيرا Stimulus بقوله ، ويفترض في المخاطب أن يكون مستجيبا لهذا القول .

2.3.1.4 : ووفقه يكون المتكلم فاعلا actant والمخاطب منفعلا réac- tant في الدور الأول وينعكس الأمر في الدور الثاني حيث يصبح المتكلم منفعلا والمخاطب فاعلا للخطاب اللغوي المضمّر.

3.3.1.4 : من المحتمل أن يفهم المخاطب غير ما يقصده المتكلم بقوله ، ومن الممكن أن يهدف المتكلم - فيما يهدف - الى هذه النتيجة - [المغالطة] .

4.3.1.4 : يتقيد المتخاطبان (المتكلم والمخاطب) - في غالب الأحيان - بجملة من الأعراف والمواضعات والسنن اللغوية والمعرفية المشتركة بينهما حتى يتم توجيه القول وتخصيصه .

5.3.1.4 : يؤول كل قول حامل لمؤشرات التأويل (الداخلية أو الخارجية = اللغوية أو غير اللغوية) وفق وظائف الربط التواصلية بين المتكلم والمخاطب .

6.3.1.4 : يحصل التواصل (= التفاهم) التام بين الطرفين إذا تحققت البديهيات الخمس السابقة بأكملها .

7.3.1.4 : ويتم التواصل " الناقص " في حالة غياب أو تغييب لبعض منها .

8.3.1.4 : ويحصل « الانقطاع التام (8) » بين الطرفين في حالة انعدام التواصل التام .

9.3.1.4 : كما يحصل « شبه الانقطاع » إذا حصل « التواصل الناقص » ، أو إذا التجأ المتكلم إلى الألفاظ والتعمية ، أو لم يقدم في قوله ما ينير المعنى المقصود .

10.3.1.4 : يتميز المتكلم - في هذا الصنف من المعنى - بكونه عارضا للمعاني المضمرة المحتملة بلفظ قد تكون له قراءات متعددة ، بينما يمتاز المخاطب بكفاءة استنباطية تخصيصية تؤهله لحصر المعنى المراد ، ولذا فالأول منشئ للفظ ، والثاني مكتشف للمعنى وفق هذه الصورة :

قـول	متكـلـم	مخاطـب
ج = جملة أو جمل	ج = ألفاظ أو مركبات من ألفاظ	ج = معان محتملة أو متعددة

وإذن كيف يكتشف أو يدرك المخاطب المعنى المضمرة ؟

2.4 : طريقة الكشف أو الاكتشاف
(أو كيف يدرك المعنى المضمرة ؟)

1.2.4 : يرجع بعض اللغويين القدامي أو المحدثين (9) اشتقاق المعنى المضمرة - بكل أصنافه - إلى إوالية منطقية هي إوالية الاستدلال .
Inférence

والاستدلال عملية قد تطلق « على كل قضية مضمرة Proposition implicite نستطيع استخراجها من عبارة ما ، واستنباطها من محتواها الحرفي contenu littéral » (Kerbrat 1986 : 21) .
ويشكل الاستدلال سلسلة من العمليات المنطقية التي ليست بالضرورة أن تكون منطقية بل قد تكون تحليلية أو تداولية أو تجريبية ، يقوم بها المخاطب المستمع ليصل إلى المعنى المضمرة المقصود .

2.2.4 : إن الاستدلال يشكل وحدة محتوية معين يمكن أن يغطي حقول « الاقتضاء » و « الاستلزام » وغيرهما .

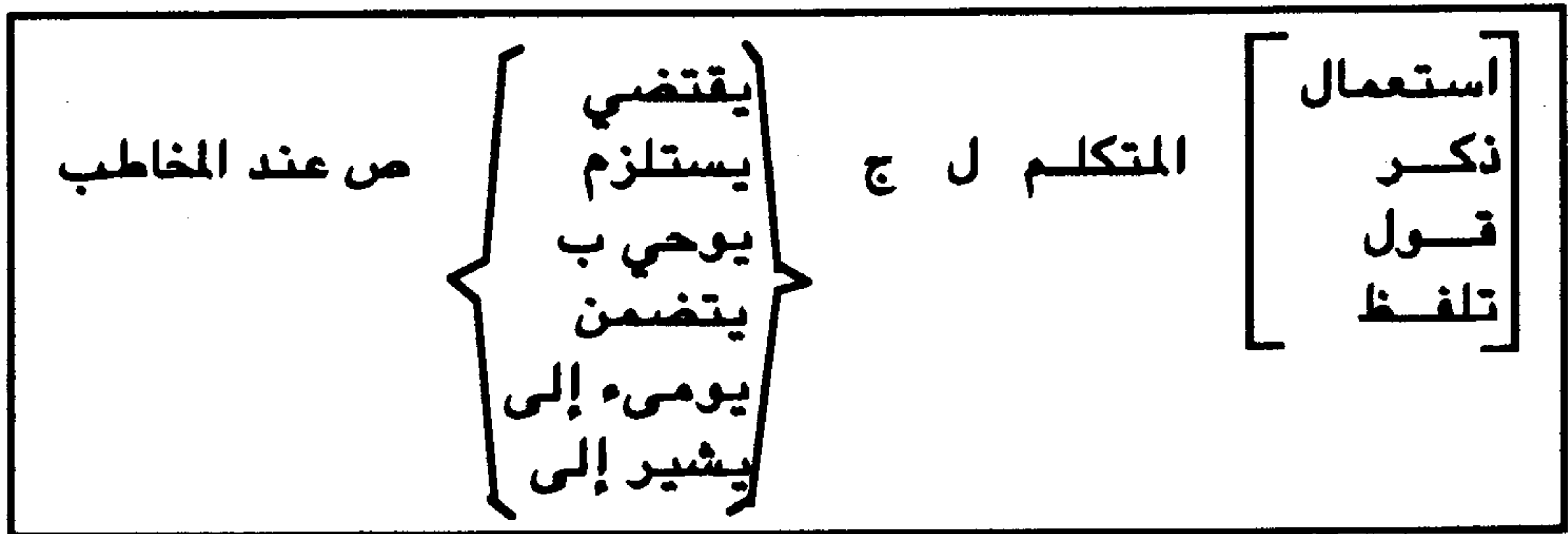
ولنأخذ نموذج الكناية " البعيدة " أو ظاهرة الاستلزام من خلال مثال عربي قديم :
رجل كثير الرماد .

حيث المعنى المضمرة هو : رجل مضياف وحيث يؤكد السكاكي (المفتاح 414) على أن الانتقال من الدلالة الحرفية (= رجل كثير الرماد) إلى الدلالة الاستلزامية (= هو مضياف) لا يتم إلا عبر سلسلة من الاستدلالات [المنطقية إذا شئنا] :

- 1 - ننتقل من كثرة رماد القدر الى كثرة الجمر .
- 2 - ومن كثرة الجمر الى كثرة إحراق الحطب تحت القدور .

- 3 - ومن كثرة إحراق الحطب تحت القدور الى كثرة الطباخ
 4 - ومن كثرة الطباخ الى كثرة الاكلة .
 5 - ومن كثرة الاكلة الى كثرة الضيفان
 6 - ومن كثرة الضيفان الى أنه مضياف ،
 (عن المتوكل 1982 : 190 - 191)

4 . 2 . 3 : إلا أن اعتماد الإطار التداولي اللساني المتحرك يجعل من المعاني المضمرة المشتقة في علاقة وثيقة بعناصر التواصل وسياق الحال ، وفي هذا المضممار قد تساعد معجمة العناصر الاستدلالية (العناصر التداولية بالخصوص) معجمة تحتية عبر عملية الاشتقاق هاته ، دون الاعتماد على معاني الوحدات المعجمية المباشرة ، ومثال هذه المعجمة القانون التالي :



حيث : ج : جملة ، تعبير ، قول ...
 ص : معنى مشتق ، معنى مراد ...
 ومثالنا على ذلك : الجملة الاستفهامية التالية : أتشتم أباك ؟
 حيث ج : جملة استفهامية
 ص : القيمة التجيزية (المشتقة من فعل السؤال في سياق الإنكار والتوبيخ .)
 إننا قمنا هنا بمعجمة «ج» و «ص» وذلك بإعطائهما معاني معجمية خاصة في إطار الاستعمال أو السياق أو في إطار تداولية الخطاب الاستفهامي . (انظر أزايط 1988 : 338 - 339) .

خاتمة :

لقد حاولنا فيما سبق أن نعرف بظاهرة المعنى المضمرة ونتعرف

على تجلياتها المتعددة ونضع إطاراً يجمعها ، واتضح أن المعنى المضمّر شكل من أشكال الخطاب اللغوي الطبيعي التواصلي ، تعارّس فيه حيوية العناصر التداولية واستراتيجياتها الخطابية .

الهوامش:

- (1) - انظر بعض ظواهر المعنى المضمّر في كتب البلاغة العربية القديمة وبالأخص في الأساليب التالية: الأسلوب الحكيم ، أسلوب الالتفات ، أسلوب المغالطة ، التساهل في العبارة ، الخ .
- (2) - انظر على سبيل المثال لا الحصر :
 - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة
 - دلائل الإعجاز للجرجاني
 - الكتاب 1 / 334 لسيبويه
 - سر الفصاحة (ص ، 38 - 45) لابن سنان ...
- (3) - انظر طه عبد الرحمان (1991 : 113) واستخدام مصطلح الإضمّار أو الضمير عند المناطقة والأصوليين والمتكلمين والبلاغيين .
- (4) - هذه الأفعال إما أن تكون "إخباراً" أو "استخباراً" أو أمراً" أو "نهياً" أو "وعداً" أو "وعيداً" أو غيرها ، وكلها تؤكد على السمة الإنجازية أو التنجيزية لفعل الخطاب اللغوي .
- (5) - استعرنا هذا المصطلح من طه عبد الرحمان 1987 .
- (6) - استلهمنا هذه المنطلقات الصورية مما جاء في طه عبد الرحمان 1987 .
- (7) - يشكل المحتوى القضوي مجموع دلالات العناصر المعجمية للجملة برمتها ، وكل جملة في إطار نظرية الأفعال اللغوية تحتوي على محتويين :
 - محتوى قضوي
 - قوة تنجيزية تخصص معنى الجملة (خبر ، استخبار ، أمر ، نهى ...)
- (8) - انظر طه عبد الرحمان 1987 : 74) واستخدامه لمصطلح "الانقطاع" وكذلك مصطلح "العارض" .
- (9) - على سبيل المثال لا الحصر انظر :
 - السكاكي : مفتاح العلوم : 405 ، 414 - 415 .

- المتوكل (1982 - 191)
- KERBRAT (1986 : 21)
- أزايط (1988 : 35 , 338 - 339)

المصادر والمراجع المذكورة :

(1) - باللغة العربية :

- ب . أزايط (1988) : الاستفهام في اللغة العربية دراسة دلالية تداولية . (رسالة جامعية) مرقونة
- الجرجاني : عبد القاهر (ت 471 هـ) دلائل الإعجاز في علم المعاني . نشر محمد رشيد رضا دارالمعرفة بيروت 1978 .
- الخفاجي : الأمير أبو محمد بن سعيد بن سنان (ت 466 هـ) سر الفصاحة . دار الكتب العلمية بيروت 1982 .
- السكاكي : أبو يعقوب محمد بن علي (ت 626 هـ) مفتاح العلوم . دار الكتب العلمية بيروت 1983 .
- سيبويه : أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (100 - 180 هـ) "الكتاب" . مطبعة بيروت : نشر عبد السلام هارون عالم الكتب . الطبعة 6 .
- طه عبد الرحمان : 1987 : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام . المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع ط 1 - 1987 .
- طه عبد الرحمان - 1991 : الإضمار في الدليل - 1 - مقال في مجلة المناظرة ، السنة 2 . العدد 4 . 1991 .
- ابن عبد ربه : أبو عمر أحمد بن محمد (ت 328 هـ) العقد الفريد . الناشر : دار الكتاب العربي بيروت 1983

(2) - باللغة الأجنبية :

- Herbert. E BREKLE 1972 (1974) : Sémantique . Traduit et adapté par Pierre Cadiot Yvon Girard. Armand colin, Paris 1974
- KERBRAT - ORECCHIONI (Catherine) 1986 : L'implicite

Armand colin , Paris 1986 .

- MOUTAOUAKIL, A (1982): Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe, publication de la faculté des lettres de Rabat

مفهوم الجملة في النحو العربي ونظرية الكليات اللغوية

أحمد الفوحي
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يهدف هذا العرض إلى تبين أن مفهوم الجملة وارد في الفكر اللغوي العربي القديم عكس ما ادعاه هنري فلايش الذي قال إن العرب لم تكن لهم نظرية للجملة لأنهم لم يقيموها على مفهومي " الموضوع والمحمول " . ومن خلال النصوص الواردة في هذه المقالة يتبين أن النحو العربي كان ، في بداياته ، خلوا من أي أثر أرسطي ، ولهذا لم يظهر هاذان المفهومان المنطقيان في الأول ؛ وأن ما يماثلهما هما مفهوما المسند والمسند إليه .

ونتيجة مقابلة تعريف الجملة عند القدماء وفي الفكر اللساني الحديث يتبين لنا أن هذا المفهوم كان واردا عند القدماء ، حتى لأن مفهوم الجملة في الفكر العربي يصلح نموذجا للكليات اللغوية .

مقدمة :

لقد أثار اهتمامنا بمسألة الجملة في النحو العربي حكم أصدره هنري فلايش (1) مفاده أنه لم يكن للعرب نظرية عامة للجملة إذ لم يعرفوها انطلاقا من مفهومي الموضوع والمحمول . وتبعته في ذلك جوليا كريستيفا (2) محتجة بغياب مفهومي الموضوع والمحمول . وهما ، كما نعلم ، مفهومان منطقيان . والنحو العربي في بداياته كان خلوا من أي أثر أرسطي . فلقد ذكرت هذه الباحثة (3) أن النحو العربي كان مستقلا تمام الاستقلال عن أي أثر إغريقي أو هندي . فهل

كان للعرب مفهوم للجملة ؟ وماهي المقومات والاسس التي تقوم عليها ؟
ثم كيف يمكن اعتبار مفهوم الجملة في العربية نموذجا للكليات اللغوية ؟

1 - مفهوم الجملة في النحو العربي .

1-1 - من خلال استقراء نصوص كثيرة من التراث اللغوي القديم ، يظهر أن مفهوم الجملة كان واردا عند النحاة العرب . فقد تشابهت تعريفاتهم التي دارت حول مفهوم الجملة من حيث طبيعتها ، ووظيفتها ، وعناصرها المكونة لها .

جاء في تعريف الجملة عند ابن جني أنها كل كلام مفيد ، مستقل بنفسه . (4) وأنها على ضربين : جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل وفاعل .

وجاء في الانموذج للزمخشري (5) أن الكلام " مؤلف إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر نحو زيد قائم وإما من فعل واسم نحو ضرب زيد ويسمى كلاما وجملة " . وقال صاحب الكافية (6) " لأن الجملة في الاصل كلام مستقل " . وقال الجرجاني في الجمل (7) " فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو خرج زيد يسمى كلاما ويسمى جملة " . وقال صاحب شرح المفصل (8) " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ... ويسمى الجملة " . وقال أيضا (9) : " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة " . وقال (10) : " الكلام عبارة عن الجمل المفيدة ، وهو جنس لها " .

فمما سبق يظهر لنا أن تعريف الجملة يوافق في كثير من الاحيان تعريف الكلام ويقوم على استقلال اللفظ وتام المعنى وحصول الفائدة .

1-2 - الجملة والكلام .

رأينا أن اللغويين العرب كانوا يعرفون الجملة تعريفا يكاد يكون تعريف الكلام نفسه . إلا أن ابن هشام يجعل الجملة أعم من الكلام الذي ينبغي أن تحصل فيه الفائدة بالقصد . جاء في الاعراب في قواعد الاعراب (11) : " أعلم أن اللفظ المفيد يسمى كلاما وجملة ، ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه . وإن الجملة أعم من الكلام ، فكل كلام جملة ولا ينعكس " . وجاء في المغني (12) " الكلام هو القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عبارة عن

الفعل وفاعله ... والمبتدأ والخبر". وكذا فعل الرضي في شرح الكافية (13) "والفرق بين الجملة والكلام ، أن الجملة ما تضمن الاسناد الاصيل سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ... والكلام ما تضمن الاسناد الاصيل وكان مقصودا لذاته . فكل كلام جملة ولا ينعكس" وقد يكون العكبري فرق بين الجملة والكلام في قوله (14) "الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة".

1-3- مكونات الجملة

لقد نظر النحاة العرب إلى الجملة باعتبار مكوناتها وأجزائها التي تقوم عليها فحصروها في جزأين أو مكونين اثنين : المسند والمسند إليه ؛ واعتبروها وحدة لا تقوم على عنصر دون الآخر ، ولا تتم الفائدة إلا بهما مجتمعين .

قال صاحب الكتاب في باب المسند والمسند إليه (15) " وهما ما لا يغنى أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ... فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول (16) بد من الآخر في الابتداء".

وقال أبو البقاء العكبري (17) " ... وهي جزء الجملة التامة الفائدة ... ألا ترى أن قولك ، قام زيد يشتمل على جزأين ... وتوقف الفائدة التامة على حكم يترتب على المجموع ". وقال صاحب المقتضب (18) " المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه ... لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام".

وقال صاحب السر (19) : وذلك أن الجمل إنما تتركب من جزأين جزأين ، إما اسم واسم نحو المبتدأ وخبره ، وإما فعل واسم نحو الفعل والفاعل ، وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل". وقال رضي الدين (20) " الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ... وجزأ الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ، ومقدرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ؟".

وقال الجرجاني في دلائل الإعجاز (21) " أول ما ينبغي أن يعلم منه : أنه يقسم الى خبر هو جزء من الجملة ، لا تتم الفائدة دونه ... فكل واحد من هذين جزء من الجملة".

وقال صاحب الالفية (22) والخبر الجزء المتم الفائدة
فمن ذكر الجزء كان في اعتباره مفهوم الكل أو الوحدة .

1-4- الجملـة وحدة الخطاب :

إذا نحن دققنا النظر في كتابات القدماء وأعملناه فيها ، حصل لدينا اقتناع بأن هذه الفكرة (23) أشار إليها القدماء . ولو من طرف خفي ، كما هو واضح فيما قاله ابن جني وغيره .

لقد ذهب أبو الفتح الى حد جعل الجملة وحدة الكلام الذي قد يوافق مفهوم الخطاب في عملية التواصل . ويدعم هذا القول إثارته مسألة المستمع الذي ينبغي أن تحصل له الفائدة من العملية التواصلية التي لا تتم إلا بوساطة الجمل لا الكلمات المفردة . ومما يدعم هذا قرنه الجمل جمعا بالكلام مفردا كما في أقواله :

"أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه . وهو الذي يسميه النحويون الجمل ... فكل لفظ مستقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" (24) "وكذلك ما كان تاما غير ناقص . ومفهوما غير مستبهم ، وهذه صورة الجمل" . (25) " فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هذه الصناعة الجمل" (26) .

ذلك أن الكلام وضع للفائدة التي لا تجزى من الكلمة الواحدة وإنما من الجمل التي يقترن فيها تمام المعنى بتمام اللفظ . وهذا يدل على أن الجملة في اعتبار ابن جني وحدة الكلام (الخطاب) . وهذا ما عليه القوم في زماننا . ويبدو أنه أول نحوي عربي ، وقد يكون الوحيد ، الذي أبرز هذه المسألة (27) .

2- مفهوم الجملة في الفكر اللغوي الغربي ومسألة الكليات اللغوية.

2-1- يجمع الباحثون على أن أصحاب النحو العام (28) هم أول من أثار مسألة الكليات اللغوية انطلاقا من إقامة العلاقة بين بنية اللغة وبنية الفكر . ثم جاء شومسكي ليعمق هذا المفهوم . إلا أن كلاما للفارابي (29) يوحى بأن الرجل كان على علم بمسألة الكليات . جاء في إحصاء العلوم (30) : فإن في الألفاظ أحوالا تشترك فيها جميع الأمم مثل أن الألفاظ منها مفردة ومنها مركبة ... وما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها ، فإنما أخذها أهل النحو من حيث هو موجود في ذلك اللسان ... كقول النحويين من العرب إن أقسام الكلام في العربية اسم وفعل وحرف ، وكقول نحويي اليونانيين : أجزاء القول في

اليونانية اسم وكلمة وأداة ... لا من حيث هو مشترك ، لكن من حيث هو موجود في لسانهم خاصة "

2-2- وإذا انتقلنا الى الفكر اللساني الحديث وإلى أصوله في الكليات وجدنا تعريف الجملة عندهم مشابها للتعريفات التي مرت بنا في الفكر اللغوي العربي القديم. فأصحاب بورت روابال (31) يرون أن الجملة لا بد أن تقوم على عنصرين اثنين لازمين أطلقوا عليهما ما أطلقه سيبويه من قبل الحديث والمحدث عنه . ويرى Dessaintes في مبادئ اللسانيات الوصفية (32) أن الجملة وحدة الخطاب التي يتم بها التواصل . وأما بنفست (33) فالجملة ، بالنسبة إليه ، لا تعتبر منتبهة إلا إذا أدت معنى تاما يحسن السكوت عليه ، بتوفرها على كل السمات الدلالية والتركيبية ، إذ ليست قائمة من الكلمات فحسب . ويرى مارتيني (34) أن الكلام (الخطاب) متوالية من الجمل التي تكونه . وأن المسند والمسند إليه يمثلان ثنائية نواة الجملة ، وينبغي لهما أن يتلازما . ويرى ليونز Lyons أن الجملة تتألف من مكونين ضروريين متلازمين نوويين (37) المسند والمسند إليه . والجملة عند بيرو C. Bureau (38) يجب أن تتكون من عنصرين متلازمين يرتبطان فيما بينهما بعلاقة اقتضاء متبادلة . ويرى دوبوى Dubois (39) أن "المعنى التام" تام لأن الجملة تامة ، وأنها تتألف من مكونين اثنين : العبارة الاسمية والعبارة الفعلية .

3 خاتمة

لقد رأينا أن الجملة في الفكر اللساني الحديث أكبر علامة لسانية ممكنة وأنها وحدة التواصل الرئيسية . وأنها مجموعة من العناصر المرتبة ترتيبا نحويا ومنطقيا للتعبير عن معنى تام . ويمكن القول إن تعريف الجملة يقوم على الاستقلال التركيبي والتمام الدلالي أي أنها وحدة كاملة . وهذه العناصر نجدها في حديث القدماء عن الجملة . وعليه فإن القول أن مفهوم الجملة غير وارد عند القدماء قول مردود . ويكمن حل المسألة في إطار الكليات اللغوية . وقد يكون تعريفها عند القدماء مثالا للنحو الكلي .

الهوامش

- (1) Henri Fleisch . Traité de philologie arabe, T.1, pp 24 - 25
- (2) J. Kristeva . Le langage, cet Inconnu ; p . 133
- (3) Ibid . p . 129
- (4) اللمع في العربية ، ص : 73
- (5) الانموذج في النحو ، ص : 82
- (6) ابن الحاجب . الكافية ، ج 1 ص : 91
- (7) الجمل في النحو . ص : 107
- (8) ابن يعيش . شرح المفصل . ج 1 ص : 18
- (9) المصدر السابق . ج 1 ص : 20
- (10) المصدر نفسه . ص 21
- (11) ابن هشام . الاعراب في قواعد الاعراب . ص : 108
- (12) ابن هشام . مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ص : 490
- (13) الكافية في النحو . ج 1 ص : 8
- (14) مسائل خلافية في النحو . ص : 31
- (15) سيبويه . الكتاب . ج 1 ، ص : 23
- (16) يعني المبتدأ
- (17) مسائل خلافية في النحو ، ص : 36
- (18) المبرد . المقتضب . ج 4 ، ص : 126
- (19) ابن جني . سر صناعة الاعراب ، ج 1 . ص : 288
- (20) الكافية في النحو . ج 1 ، ص : 7
- (21) دلائل الاعجاز . ج 1 . ص : 102
- (22) شرح ابن عقيل ج 1 ، ص : 201
- (23) أي كون عملية التواصل لا تتم إلا عن طريق الجمل ، لا الكلمات المنفردة .
- (24) الخصائص . ج 1 ، ص : 17
- (25) المصدر نفسه ، ص : 21
- (26) نفسه ، ص : 32
- (27) انظر . A. Méhiri . Les théories grammaticales d'Ibn Ginni pp . 354 - 55
- (28) أي نحاة بورت روايال وخصوصا صاحبي Grammaire

générale et raisonnée de Port-Royal

(29) انظر الحاج عبد الرحمن صالح في - Linguistique arabe et lin -
guistique générale p : 991. sqq

(30) احصاء العلوم ، ص : 76

(31) Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal, p : 182

(32) Eléments de linguistique descriptive, p : 39

(33) Problèmes de linguistique générale . T II p: 230

(34) Linguistique Synchronique p : 229 et . Syntaxe générale . p : 85

(35) Syntaxe générale , p : 115

وانظر أيضا . André Roman. Grammaire de l'arabe , p : 86

(36) J. Lyons . Linguistique générale p : 256

(37) أي لا يمكن اختزالهما ، إذ بدونهما معا لا تقوم الجملة .

(38) Linguistique fonctionnelle, p : 60 - 65

(39) J. Dubois et Alii. Dictionnaire de linguistique , p : 377

مصادر البحث

1 - باللغة العربية .

- ابن جني ، جني أبو الفتح عثمان .

الخصائص . ج 1 . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتاب العربي . بيروت 1952 .

سر صناعة الاعراب . ج 1 . تحقيق حسن هنداوي . دار القلم . دمشق ط 1 . 1985 .

اللمع في العربية . تحقيق حامد المومن عالم الكتب : بيروت . ط 2 . 1985 .

- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله .

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ج 1 . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الفكر . بيروت القاهرة . ط 16 . 1974 .

-ابن هشام الانصاري ، جمال الدين .
الاعراب في قواعد الاعراب دار الأفاق الجديدة . بيروت . ط . 1 .
1981 .

مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد
علي حمد الله وسعيد الافغاني . دار الفكر بيروت ط . 5 . 1979 .

-ابن يعيش ، موفق الدين يعيش .
شرح المفصل ، ج 1 . دار صادر . بيروت (د.ت)

-الأستراباذي ، رضي الدين .
شرح الكافية في النحو ، لابن الحاجب . ج 1 دار الكتب العلمية .
بيروت ط . 2 . 1979

-الجرجاني ، عبد القاهر .
الجمال في النحو . تحقيق يسري عبد الغني عبد الله . دار الكتب
العلمية بيروت ، ط . 1 . 1990
دلائل الاعجاز . ج 1 . تحقيق محمد بن تاويت . المطبعة المهدية .
تطوان (د.ت)

- الزمخشري ، محمد بن عمر .
الانموذج في النحو . دار الأفاق الجديدة . بيروت ط . 1 . 1981

- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر .
الكتاب . ج 1 تحقيق عبد السلام هارون . دار الكتب العلمية
بيروت ط 2 . 1983

- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن حسين
مسائل خلافية في النحو . دار المأمون للتراث . دمشق . ط 2
(د . ت .)

- الفارابي ، أبو نصر
إحصاء العلوم . تحقيق عثمان أمين . مكتبة الانجلوالمصرية .
القاهرة . ط 3 . 1968

-المبرد ، ابو العباس محمد بن يزيد
المقتضب . ج 4 تحقيق عبد الخالق عزيمة . لجنة احياء التراث
الاسلامي ، القاهرة ط 2 : 1399/ 1979

2 - باللغة الاجنبية

Arnauld (Antoine), Lancelot (Claude) , Grammaire générale et raisonnée de Port-Royal . Genève 1980.

Benveniste (Emile). Problèmes de linguistique générale. T . 2. Paris, Gallimard. 1974

Bureau (Conrad). Linguistique fonctionnelle et stylistique objective Paris, P.U.F. 1976.

Dessaintes (M). Elément de linguistique descriptive. Le procure, 1960

Dubois (Jean) et Alii. Dictionnaire de linguistique. Paris, Larousse, 1973.

Fleisch (Henri) Traité de philologie arabe. T . 1 Beyrouth 1961.

Hadj Salah (Abderrahmane) Linguistique arabe et linguistique générale. Essai de méthodologie et d' epistémologie du ilm al Arabiyya. Thèse d' etat. Paris , IV 1979

Kristéva (Julia) , Le langage, cet inconnu. Paris, Seuil 1981

Lyons (John) Linguistique générale. Introduction à la linguistique théorique . Trad. fr. Paris, Larousse. 1970

Martinet (André); La linguistique synchronique. Paris , P.U.F. 1965.

Syntaxe générale .Paris , Armand Colin . 1985.

Méhiri (Abdelkader) Les théories grammaticales d'Ibn Jinni , Tunis 1973.

Roman (André); Grammaire de l'arabe. Paris, P.U.F. 1990.

تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العاملي : تحليل نقل الرأس

محمد أمقران
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يعتبر هذا العرض محاولة لدراسة بعض النماذج التركيبية في اللغة العربية في إطار نظرية الربط العاملي (تشومسكي 1981 ، 1982 ، 1986 ، 1 و 1986 ب). والتحليل الذي اعتمده في مقاربة ظاهرة الرتبة في اللغة العربية هو تحليل نقل الرأس عامة أو تحليل نقل الفعل خاصة (كوبمن 1984 وتشومسكي 1986 ب). والاقتراح الأساسي الذي أبلوره في هذه المقاربة هوكون عملية نقل الفعل من داخل المركب الفعلي الى الصرفة ثم من هناك الى موقع المصدر يلعب دورا جوهريا في اشتقاق الجملة العربية مرورا بمختلف مستويات التمثيل التركيبي . كما أحاول تقديم الأدلة التجريبية التي تبرهن على إمكانية تعميم عملية نقل الفعل من أجل استيعاب الخصائص الأساسية للبنية المكونية للعربية وتحديد نقط الاختلاف التركيبي بينها وبين الانجليزية .

تعتبر اللغة العربية واحدة من بين اللغات الطبيعية التي لم تنل بعد ما تستحقه من الدراسة والتمحيص في إطار نظرية الربط العاملي ، (GOVERNMENT - BINDING) ؛ ولذلك يعتبر هذا العرض محاولة لتحليل بعض النماذج التركيبية في اللغة العربية في ضوء هذا

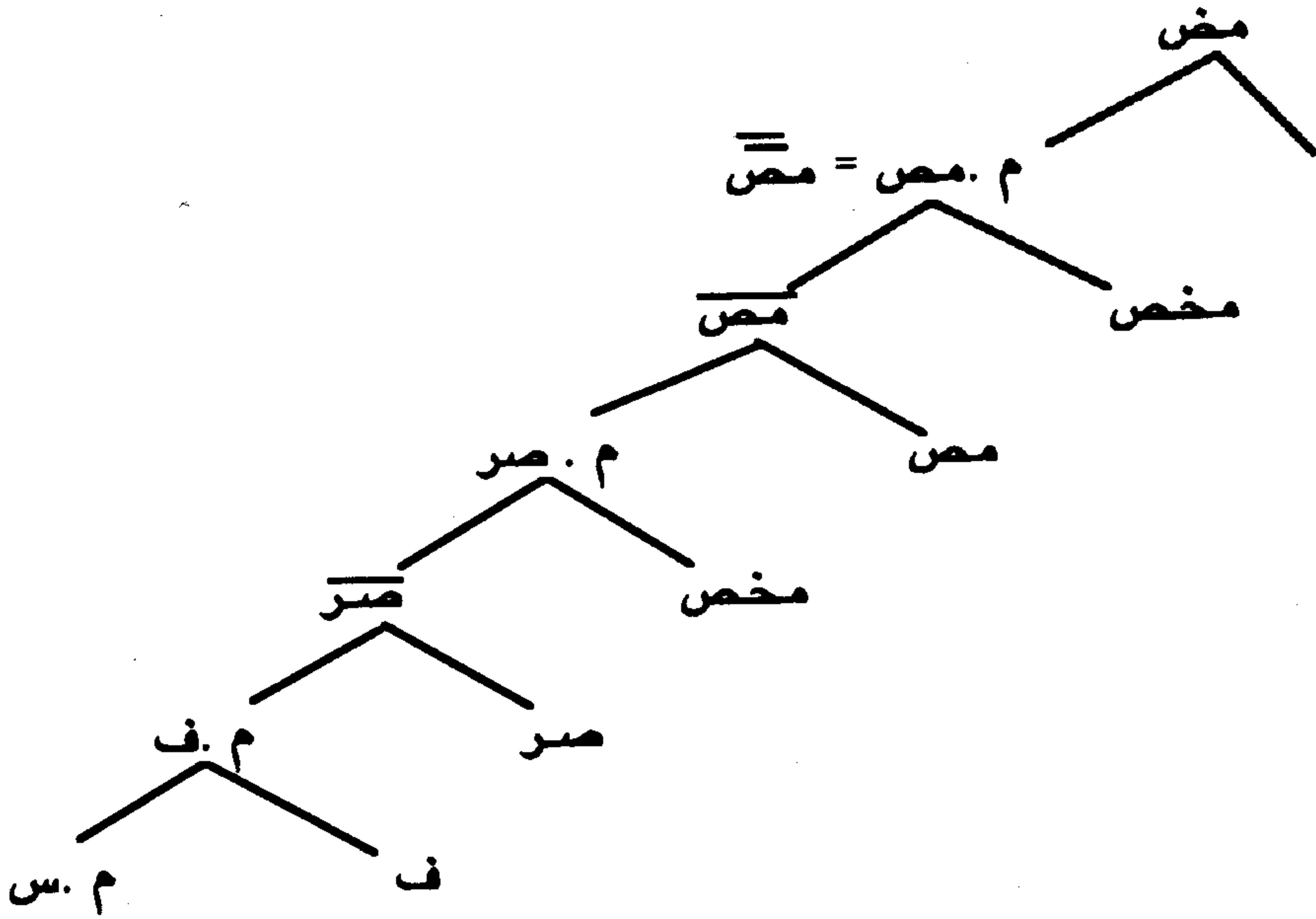
البناء النظري الذي وضع أسسه عالم التركيب تشومسكي (1981 - 1982 - 1986 - 1986 ب). وفي عملية فحص بعض خصائص البنية المكونية للجملة العربية ، قررت أن أركز على إشكالية الرتبة وعمليات الاشتقاق والتفريع التي تخضع لها الجملة العربية مروراً بمستويات التمثيل التركيبي (البنية العميقة ، البنية - س ، الصورة المنطقية والصورة الصوتية) ؛ وذلك لكون اختلاف الظواهر الرتبية من لغة لأخرى يشكل حقا العائق الأساس في وجه كل محاولة لتطبيق نظرية الربط العاملي على أية لغة غير الانجليزية . والهدف الرئيسي من وراء هذه المحاولة هو المساهمة في بناء وصياغة القواعد والمبادئ الأساسية لنظرية نحو اللغة العربية على غرار مثيلاتها كالأجنبية والفرنسية ... وذلك من أجل الالتحاق الفعلي بركب البحث اللساني في الغرب . و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا نظرية الربط العاملي ؟ أظن أنه لا أحد يجادل في كون هذه النظرية لعبت وتلعب دوراً طلائعياً في تحليل بنية وتركيب اللغات الطبيعية من أجل صياغة النحو الكلي الذي قد يمثل تمثيلاً بسيطاً وشمولياً الفاعلية اللغوية الموجودة في الدماغ البشري . ولقد تجسد التقدم الكبير الذي أحرزته هذه النظرية في انتقالها من البحث عن القواعد الفرادية إلى صياغة أنساق ومبادئ ذات شمولية كبيرة .

والجدير بالذكر هنا أن هذه النظرية تقوم أساساً على الفرضية القائلة إن كل اللغات الطبيعية وخاصة بنياتها المكونية تخضع لنفس الأنساق والمبادئ .

ومن أجل إظهار الكفاية الملاحظة والوصفية والتفسيرية لهذه النظرية في دراسة الاختلافات التركيبية بين اللغات الطبيعية تم اقتراح مفهوم « برامتر » الذي يعني أن هذا الاختلاف التركيبي ينتج أساساً عن كون كل لغة أو مجموعة من اللغات تنتقي قيمة خاصة لكل « برامتر » ، ويعتبر هذا الميكانيزم جسراً بين النحو النووي (Core Grammar) والأنحاء الخاصة (Particular Grammars) ؛ [انظر في هذا الصدد تشومسكي (1981 - 1982 - 1986 1 و 1986 ب) ، بورر (1984) ، سفاير (1986) ، ووربورتن (1987) ، ويولوك (1989) من بين آخرين] .

وبناء على هذه التعديلات أصبح النسق التمثيلي الشجري لتركيب الجملة عامة (أي افتراضاً في كل اللغات الطبيعية) كما هو مبين في (1) :

١ - التمثيل الشجري :



مض = موضع TOPIC

م. مض = المركب المصدرى أو الموصولى
Complementizer = phrase

مض = مصدرى أو موصول
Complementizer =

مخص = مخصص
Specifier =

م. صر = المركب الصرفى
Inflectional phrase =

صر = الصرفة
INFL (ection) =

م. ف = المركب الفعلى
Verb-phrase =

ف = فعل
Verb =

م. س = مركب إسمى
Noun-phrase =

وسنرى كيف أن هذا النسق يساعد على تحليل الاختلافات

التركيبية والبنىوية بين اللغات الشجرية (Configurational

languages) كالانجليزية والفرنسية، واللغات غير الشجرية

(Non - Configurational lang) كالعربية والإيطالية والاسبانية

مثلا.

والآن سأحاول مقارنة ظاهرة رتبة الكلمات أو المكونات

التركيبية في الجملة العربية والتعالقات الواردة في ما بينها في

ضوء تحليل نقل الفعل (Verb movement) أو نقل الرأس (Head-

(movement) بصورة عامة لكونه ينطبق على رؤوس الاسقاطات الكبيرة (Maximal Projections) كالفعل ، الصرفة ، والمصدرى أو الموصول . ويقوم هذا التحليل على الفرضية الاساسية ان الرتبة العميقة في العربية هي : فاعل - فعل - مفعول ، مثلها في ذلك مثل الانجليزية ، وأعتبر كل الرتب الاخرى رتباً فرعية او مشتقة من هذه الرتبة . ويبدو لاول وهلة أن هذا الطرح يتنافى مع كون اللغة العربية تصنف حسب نمطية رتب اللغات في قائمة : فعل- فاعل - مفعول .

وأود أن أشير هنا الى كون مفهوم البنية العميقة يكتسي صبغة خاصة حيث يمكن ان يستوعبها اللساني وليس بالضرورة مكتسب ومستعمل اللغة .

وانطلاقاً من هذه الفرضية اقترح أن الجملة الفعلية تنتج عن عملية نقل الفعل الى موقع قبل الفاعل وتصبح بذلك الرتبة : فعل - فاعل - مفعول . وأشير هنا إلى ان هذه المقاربة تختلف كلياً عن تلك التي افترضها تشومسكي (1981 - 1982) وريدزي (1982) ، والتي تذهب الى ان هذه الرتبة تنتج عن عملية إلحاق (Adjunction) الفاعل بالمركب الفعلي وإنزال الصرفة و التتابع الى الفعل ، وذلك لكون هذا التحليل يسقط في تعقيدات بل وحتى تناقضات مع بعض أنساق النظرية ذاتها .

إن الخطوة الاولى في التحليل الذي اقترحه هي كون العجزة الصرفية - على مستوى البنية العميقة - تحتوي على سمات التتابع والزمن ... التي لا تتوفر على صورة صرفية أو مرفولوجية . وحتى تتحقق هذه السمات صرفياً يجب نقل الفعل غير المتصرف من موقعه الاصلي كـ رأس للاسقاط الكبير ، المركب الفعلي ، الى موقع الصرفة . وهذه العملية تتم في كل من العربية والانجليزية بنفس الطريقة ولنفس الغاية . ويلاحظ هنا ان جوهر الاختلاف التركيبي بين هاتين اللغتين يبدأ عند هذا المستوى الاشتقاقي أو التوليدي حيث ان الانجليزية تكتفي بهذه العملية لتوليد النبية - س ومن هناك الى البنية السطحية للجملة الاخبارية ، لكن في التركيب العربي افترض أن البنية الناتجة عن نقل الفعل الى الصرفة بنية انتقالية او مرحلية تتوسط بين البنية العميقة والبنية - س . وحتى يتأتى المرور الى البنية - س في الجملة العربية يلزم - حسب هذا التحليل طبعاً - نقل الفعل المتصرف ، اي الحامل للسمات الصرفية ، من الصرفة ، رأس المركب الصرفي ، الى المصدرى او الموصول ، رأس

المركب المصدرى . وعن هاتين العمليتين المتتاليتين تنتج الرتبة الطاغية او الاساسية في التركيب العربي الا وهي فعل - فاعل - مفعول وذلك على مستوى البنية - س كما هو مبين في (2) :

(2) اشترى الطالب كتاباً .

البنية - ع : [] [الطالب] [اشترى (1) كتاب] [] [] []
 م.مص م.ص م.ص صر م.ف

نقل - ف الى صر

[] [الطالب] [اشترى] [ث كتاب] [] [] []
 م.مص م.ص م.ص صر م.فⁱ

نقل ف + صر الى مص

البنية - س : [] [اشترى] [الطالب] [ث] [ث كتاباً] [] [] []
 م.مص م.ص م.ص صر م.ف

وبعد اظهار عملية المرور اشتقاقيا من البنية العميقة الى البنية - س لتوليد الجملة الاخبارية ، يجب الاستدلال على دواعي هذه العملية . فإذا كان نقل الفعل الى الصرفة تستدعيه ضرورة تصريح السمات الصرفية - حسب تشومسكي (1986 ب) فلماذا نقل الفعل المتصرف من الصرفة الى موقع المصدرى ؟ الجواب يكمن في أنني افترض ان هذه العملية الاشتقاقية تتم من اجل الاتيان بالمكون التطابقي (AGR) الذي يحمله الفعل الى المكان المناسب للعمل في

⊕ : يرمز لسمات الزمن ، التطابق والجهة الغير المحققة .

ث : أثر Trace

i : قرينة Index

الفاعل واسناده اعراب الرفع الى اليسار . والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا الصدد هو اي شيء في النظرية او اللغة ذاتها يمنع الصرفة - خاصة المكون التطابقي - من اسناد اعراب الرفع للفاعل مباشرة من موقع الصرفة - اي دون أن ينقل الفعل المتصرف الى الموصول ؟ وللجواب على هذا السؤال اقول انه لا يجب الفصل بين الرتبة والعلاقات الاعرابية والعاملية والمحورية في دراسة تركيب لغة ما . ولهذا افترض انه اذا اردنا أن نعطي تحليلا مناسباً لرتبة فعل - فاعل - مفعول في العربية يستحسن اللجوء الى خصائص النظرية الاعرابية Case Theory وخاصة برامتر اتجاهية اسناد الاعراب Case Assignment Directionality الذي اقترحه كل من سيروت (1985) ، كوپمن (1984) وترايفس (1984) وذلك خلال دراسة بعض اللغات كالفالية (بلاد الغال) وبعض اللغات الافوارية . وأدلل على فعالية هذه المقاربة باللجوء الى اقتراح تشومسكي (1986 ب) ان اختلاف رتب اللغات لا تنتج كلها عن المعجم والتفريع المقولي وبرامتر الرأس (= الرأس / أول - الرأس آخر) - Head - Parameter ، فحسب بل تؤثر فيها بشكل او بآخر اعتبارات اسناد الاعراب من بين ميكانزمات أخرى .

وبناء على كل هذه الاعتبارات ، افترض أن جل مسندات الاعراب في العربية تسند الاعراب الى اليسار بإطراد . فإذا صح هذا الافتراض ، نلاحظ أن العربية تختلف عن الانجليزية التي تسند فيها المقولات المعجمية كالفعل اعرابها الى اليمين بينما الصرفة تسند الاعراب الى اليسار .

عند هذا المستوى من التحليل تظهر الاشكالية التالية : إذا كان الفعل المتصرف ينقل الى موقع المصدر حتى يتمكن التطابق من إسناد الإعراب للفاعل الى اليسار ، فكيف يمكن للفعل الذي أصبح خارج المركب الفعلي على مستوى البنية - س ، التي ينطبق عندها اسناد الاعراب ، كما هو مبين في (2) ، أن يعمل في المفعول به الذي بقي داخل المركب الفعلي ويسنده اعراب النصب ، مع العلم ان عملية اسناد الاعراب تخضع لمبدأ المواخية Adjacency Principle (سطلول 1981) . في هذه الحالة افترض تبعاً لكوپمن (1984) ، عون (1986) ، وتشومسكي (1986 ب) أن الفعل ككل المقولات التي تخضع لعملية أو مكون " أنقل - أ " Move - α يترك أثراً (Trace) في المكان الاصلى ، اي المكان الذي يسقط فيه من المعجم على مستوى البنية العميقة ، الذي ينقل منه . ويقع هذا تمشياً مع مبدأ الاسقاط The Projection

Principle الذي يشترط الحفاظ على الخصائص الاساسية لكل المقولات والتعالقات التي تربط فيما بينها (وخاصة المميزات المعجمية والمحورية والتفريقية) عبر كل مستويات التمثيل التركيبي (البنية - ع ، البنية - س) . ومن بين ركائز هذا التحليل تمثيل العلاقة بين المنقول وأثره بواسطة نسق الاقتران وذلك لكونهما يحملان نفس القرينة Index . وبذلك يكونان سلسلة سليمة مثل (اشترى - ث) في (2) . باعتبار هذا فإن أثر الفعل الموجود داخل المركب الفعلي¹ يقوم مقام الفعل في ما يخص اسناد الاعراب واسناد الدور المحوري للمفعول . ومن مميزات هذه المقاربة كون نقل الرأس (من الفعل الى الصرفة ومن الصرفة الى المصدر) يستوفي كل الشروط والمبادئ التي يخضع لها نقل الاسقاطات الكبرى كنقل الاستفهام Wh - movement والموضوعة Topicalization وهذه خطوة نظرية وتجريبية بارزة نحو بناء التعميمات . وهكذا يصبح أثر الفعل يستوفي شرط الترخيص Licencing الذي يتحكم في الآثار والتمثيل في مبدأ المقولة الفارغة The Empty category Principle الذي يشترط أن يكون كل اثر او عنصر فارغ معمولا فيها او بعبارة أخرى مرخصا او معيناً identified والا فمعطى او خرج النقل يكون لاحنا بالضرورة . لاحظ انه بهذه الكيفية يكون نقل الرأس عملية محلية Local كما تتطلب النظرية ، لكن كيف ذلك ؟

من المعلوم أن نظرية الحواجز Barriers (تشومسكي 1986 ب) تذهب الى أن كل الاسقاطات الكبيرة (م.مص ، م.ف ، م.س) تعتبر مقولات عائقة Blocking categories وبالتالي حواجز اذا كانت غير موسومة معجمية L - marked ، باستثناء المركب الصرفي الذي يكتسب خاصية الحاجزية عن طريق التوارت فقط وتتضح هذه الاعتبارات من خلال التعاريف في 3 (أ ، ب ، ج) :

(3) (أ) المقولة الفاصلة (العائقة) Blocking category
 "تعتبر" ي " مقولة فاصلة بالنسبة لـ " ب " إذ وإذا
 " ي " ليست موسومة معجميا ، وأن " ي " تشرف
 على " ب " . (تشومسكي 1986 ب : 14)

(ب) الحاجز Barrier

"تعتبر" ي " حاجزا بالنسبة لـ " ب " إذ وإذا (1) أو (2) :
 (1) : " ي " تشرف مباشرة على " س " ، و " س " مقولة

فاصلة بالنسبة لـ " ب " ،
(2) : ي مقولة فاصلة بالنسبة لـ " ب " ، و ي # المركب
الصرفي " (تشومسكي 1986 ب : 14)

(ج) الوسم المعجمي Lexical Marking
" أ يسم معجميا ب إذا و إذا أ مقولة معجمية تعمل محوريا
(O - governs) في ب . "

بناء على نظرية الحواجز هذه ، فإن الفعل غير المتصرف ينقل الى
الصرفة عبر الاسقاط الكبير المركب الفعلي (م . ف) الذي يعتبر مقولة
فاصلة للعمل والنقل لانها غير موسومة معجميا كما تقول (ج) ، لكن
عندما يحط الفعل في عجرة الصرفة ، يصبح في الموقع المناسب لكي
يسم معجميا المركب الفعلي وبالتالي يفرغ طاقته الحاجزية ، عندئذ
يصبح أثر الفعل مرخصا حيث يشكل الفعل المنقول وأثره سلسلة
لا تتوسط عناصرها مقولة فاصلة او حاجز . ونفس الشيء يسري على نقل
الفعل الى المصدرى وذلك لكون المركب الصرفي الذي يقطعه الفعل
المتصرف من الصرفة الى المصدرى لا يرث صبغة الحاجزية عن المركب
الفعلي الذي فقدتها تحت تأثير نقل الفعل .

الى هذا الحد نكون قد حاولنا دراسة الجمل الفعلية التي تكون فيها
كل المكونات مملوءة معجميا اي انها لا تحتوي على عنصر فارغ على
مستوى البنية - ع . والسؤال الموالي هو كيف يمكن استنتاج الخصائص
الاشتقاقية لما يسمى بالجمل الاسمية ؟ وهل يمكن تعميم نقل الفعل
للنظر في بنياتها ؟

في هذا الصدد افترض أن عملية نقل الفعل تلعب دورا أساسيا في
اشتقاق كل الجمل العربية التي تحتوي على فعل . عمليا ، اذهب الى
أن المركب الاسمي الذي يتصدر الجمل « الاسمية » يعتبر موضعاً
وليس فاعلاً مقدماً او مبتدأ . وافترض كذلك أن هذا الموضع لا ينتج عن
عملية " انقل - أ " ولا يخضع لها وإنما هو موضع مسقط قاعدياً - Base
generated اي مسقط في ذلك الموقع التركيبي مباشرة من المعجم على
مستوى البنية العميقة ، وذلك في إطار ما يسمى بتحليل الاسقاط
القاعدي Base Generation Analysis نقيض تحليل النقل Movement
Analysis .

والمشكلة التي تظهر هنا تتعلق بموقع وطبيعة هذا الموضع بموازاة
مع العنصر الذي يملأ موقع الفاعل ، اي مخصص المركب الصرفي ، في

هذه الجمل . ففي الحالة الاولى اقترح أن الموضع يحتل موقعا هامشيا اوربضيا (Peripheral) في الجملة وهذا الموقع هو اعلى موقع تركيبى في التمثيل الشجري للغة العربية ، ويمكن تسميته المكون الاعلى او موقع - الموضع Topic Position كما ذهب الى ذلك تشومسكي (1977). ويكون المركب الاسمي الذي يحتل هذا الموقع مرفوعا ومعرفا دوما كما انه يحتل موقعا غير معمول فيه وبالتالي فهو يوسم اعرابيا بطريقة استثنائية . وفي ما يتعلق بموقع الفاعل . اي مخصص المركب الصرفي فإنني اعتبر انه يحتوي على المضممر الفارغ ضم (Pro) وذلك نتيجة لكون اللغة العربية لغة من صنف لغات اسقاط ضم Pro - drop languages اولغات الفاعل الفارغ Null subject languages.

بعد هذا التوضيح افترض أن نفس عملية نقل الفعل التي قد متها سالفنا تنطبق على هذا النوع من الجمل : الفعل غير المتصرف ينقل الى الصرفة لاغراض صرفية ثم الى المصدرى ، كما أسلفت . لكن في هذه الحالة لا يكون الهدف من نقل الفعل الى المصدرى هو العمل في الفاعل واسناده اعراب الرفع الى اليسا لان الفاعل فارغ في هذه الحالة ، وانما هو ترخيص وتعيين المضمرة الفارغة ضم (Pro) محليا . وهكذا يكون ظهور المضمرة الفارغة قد استوفى مبدأ المقولة الفارغة The Epmty Category Principle وتتضح هذه الامور كلها من خلال (4) :

(4) الطالب اشتری کتابا .

البنية-ع: [الطالب₁] [] [ضم₁] [Φ] [اشتر كتاب]
مض م . مص م . مص م . صر م . صر م . ف

نقل الى صر



[الطالب₁] [ضم₁] [اشتری_i] [ث_i] [کتاب]

مض م.مص مص م.ص صر م.ف

نقل ف - صر الى مص

البنية-س: [الطالب₁] [اشترى_i] [ضم₁] [ث_i] [ث_i] [كتاب_i]
مض م.مض مض م.مض م.مض م.مض م.مض

وقبل محاولة الحسم في درجة صلاحية ومقبولية هذه المقاربة تلزم
الاجابة عن السؤال التالي : إذا كان الفعل يتحرك الى الصرفة ثم من
هناك الى المصدرى بإطراد في الجملة العربية فما مصير هذا
الافتراض عند الأخذ بعين الاعتبار الجمل التي تتضمن مصدريا
مملوءا معجميا ؟ بعبارة أخرى إذا كان الفعل ينقل بإطراد الى موقع
المصدرى وأن المصدرى المحقق أو الجسد صرفيا يقع في نفس المكان فإن
وجود " أن " منطقيا يمنع عملية نقل الفعل الى المصدرى كما توضح ذلك
الجملة اللاحقة (5) :

(5)* أن اشترى الطالب كتابا .

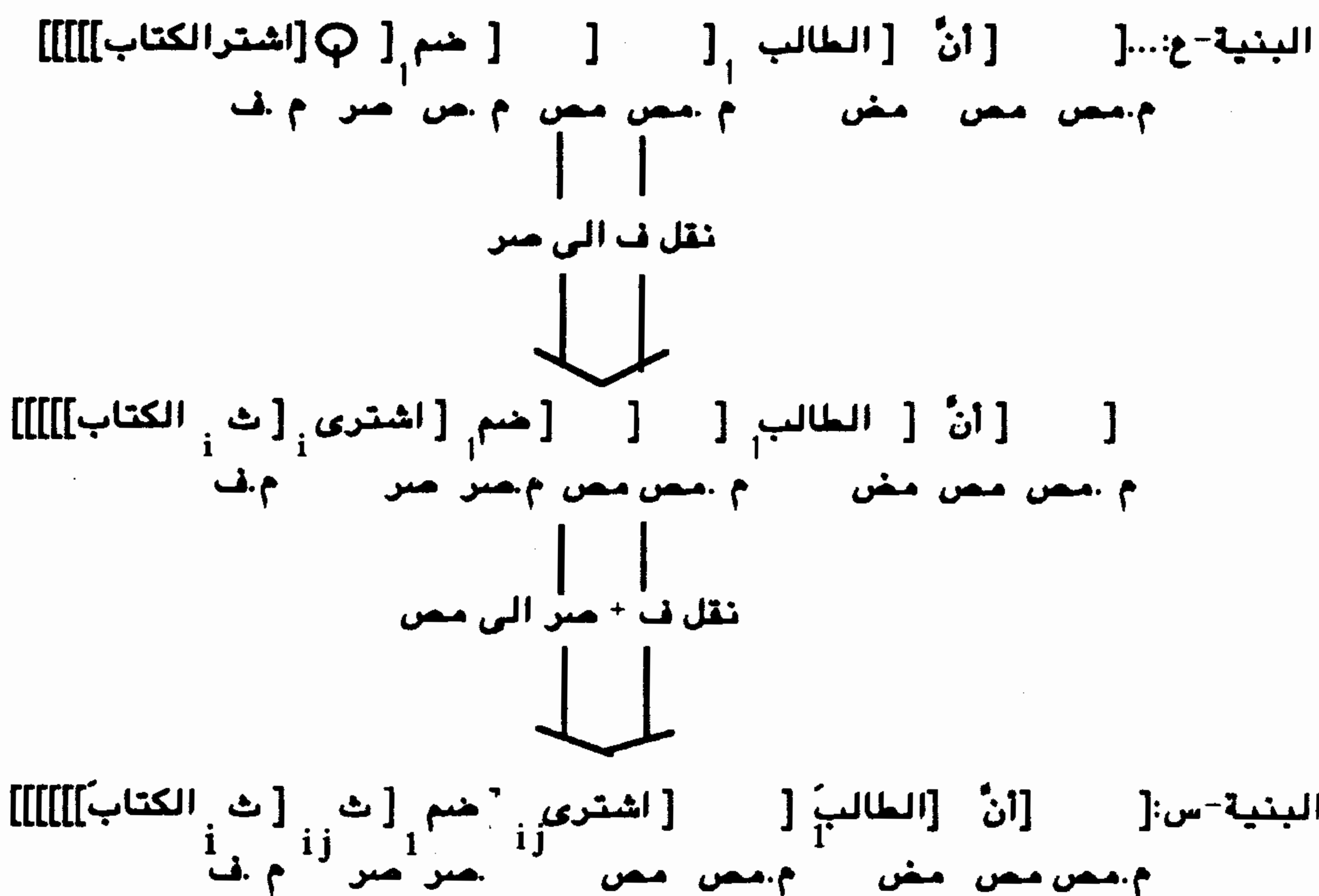
نتيجة لهذا يجب أن يكون توزيع المصدرى والفعل توزيعا تكامليا
Complementary distribution، أي أن ورود أحدهما ينفي ورود الآخر.
بل أكثر من هذا فإنه يجب أن يحتلا موقعين مختلفين لأنه يمكن أن يقعا
في جملة واحدة دون التأثير على صحة الجملة . ومعلوم أنه في هذه
الحالة تتدخل مصفاة " المصدرى المملوء مرتين Doubly Filled COMP "
التي اقترحها تشومسكي ولأزنك (1977) والتي تمنع ملء الموصول
برأسين مرة واحدة . ولقد تمت عملية تعديل وتعميم هذه المصفاة في
أمبر (1988) على شكل " مواضعة الرأس " Head Convention التي
تقول أن موقع رأس ما لا يمكن أن يملأ معجميا مرتين كما لا يمكن إعادة
ملئه إذا أفرغ تحت تأثير " انقل - أ " move - α .

و حتى يصبح تعميم تحليل نقل الفعل ممكنا على المستوى
التجريبي اقترح أن الموصول في العربية ينفرد بخاصية ، خلافا لنظيره
that في الانجليزية و Que في الفرنسية ، ألا وهي أنه يتفرغ مقوليا الى
مركب اسمي يعمل عمل الموضع (وذلك بطبيعة الحال في الجمل المدمجة).
وبناء على هذا فإن ما يملأ إطار التفريع المقولي لـ " أن " هو الموضع
وليس الفاعل . و هكذا أصبح ممكنا تعميم تحليل نقل - الفعل لمثل هذه
الجمل رغم وجود المصدرى وذلك على النحو التالي :

إذا كان المصدرى " أن " يختار مقوليا موضعاً يسنده سمة إعراب
النصب فإن تركيب الجملة وتمثيلها الشجري يجب أن يعكس هذه الميزة
البنائية . إذا صح هذا الاستدلال ، يمكن القول إن موضع " أن " يحتل نفس
الموقع التركيبي الذي يحتله الموضع الذي يتصدر الجمل الاسمية غير
الدمجة (انظر (4)) . وبما أن الموضع يعلو المركب المصدرى الذي يشرف
مباشرة على المركب الصرفي في الجملة المدمجة ، مما يجعل رأس المركب
المصدرى ، مص ، الذي يستقبل الفعل فارغا ، يمكن للفعل أن يتحرك الى

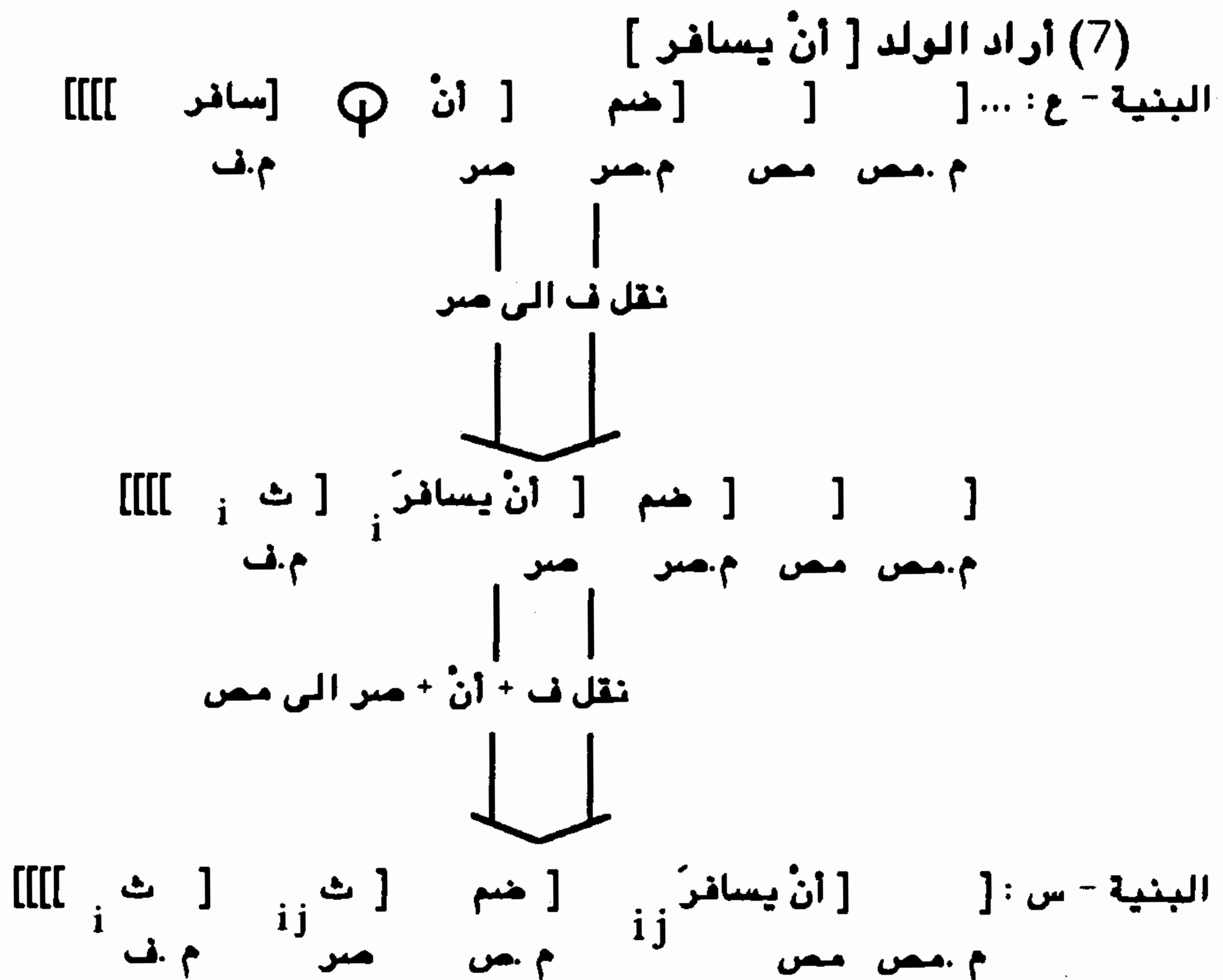
المصدرى دون الاصطدام بالمصدرى "أن". وأخلص من هذا التحليل الى تثبيت التوزيع التكاملي الوارد بين الفعل المتصرف والموصول .
والدليل الآخر على وجوب نقل الفعل في هذه الجمل الى موقع المصدرى هو أن هذه الجمل المدمجة تمتاز ، بالإضافة الى الموضع الداخلى بكون موقع الفاعل فيها يحتوي إجباريا على المضمرا الفارغ ضم Pro والذي يجب أن يكون مرخصا محليا بالتطابق أو اللاصقة clitic المحقق على الفعل (كما وضحت ذلك سابقا) كما يجب أن يكون مقرونا بالموضع نظرا لعلاقة الربط والاحالية التي تربطهما ؛ كما هو مبين في (6) :

(6) ظن الاستاذ [أن الطالب اشترى الكتاب]



من المعطيات التركيبية الأخرى التي تبدو لأول وهلة أنها تفند المقاربة القائمة على تعميم نقل الفعل نجد الجمل المدمجة التي يتصدرها "أن". من المعلوم أن بعض التركيبيين أمثال عون (1981) يعتبرون هذا العنصر مصدريا Complementizer ينصب المضارع . اختلف عن هؤلاء في الافتراض أن "أن" لا يحمل وظيفة المصدري وإنما هو عنصر له علاقة وطيدة بالفعل . من خلال هذه الملاحظة اذهب إلى أن "أن" يسقط في المكون القاعدي في عجرة الصرفة مع سمات الزمن والتطابق

والجهة ... غير المحققة قبل نقل الفعل . واعتمد في هذا الفكرة القائلة إن كل ما يؤثر في الفعل يقع في مكان ما في الصرفة ، وخاصة في إطار هذا البناء النظري الذي يفترض أن جذر الفعل لا يتغير الا بعد صعوده الى موقع الصرفة . إذا صح كل هذا ، فإن الفعل في هذه الجمل ينقل الى الصرفة من أجل أن يوسم "بالنصب" بالإضافة الى اكتساب سمات التطابق ... ومن هناك الى المصدرى كما يتضح ذلك من خلال (7) :



لاحظ انه في هذه الحالة يطبق على نقل الفعل مايطبق عليه في الجمل المدروسة سابقا بالنسبة لمبدأ ترخيص المضمرة الفارغ ضم اذا كان مخصص المركب الصرفي ، اي الفاعل ، فارغا ، ووسم الفاعل بالرفع اذا كان هناك مركب إسمي ؛ وكذلك بالنسبة للمحلية Locality طبقا لنظرية الحواجز .

وهكذا يتضح كيف ان تحليل نقل الفعل او تحليل نقل الرأس يؤدي الى استنتاج واظهار خصائص البنية المكونية للغة العربية . كما انه يساعد على استيعاب المميزات التركيبية للعربية في اطار نظرية الربط العاملي . كما اعتذر للقارئ عن كوني لم أتمكن من التطرق لابعاد ونتائج هذا التحليل بالنسبة لنحو العربية من جهة وبالنسبة لنظرية

الحواجز خاصة ونظرية الربط العاملي عامة من جهة أخرى ، و ذلك نظرا لعامل الوقت واخص بالذكر هنا تأثير نقل الفعل على صبغة الحاجزية التي تجعل المركب الصرفي حالة استثنائية من بين المقولات الكبرى الاخرى ، حيث إن هذا الاستثناء يصبح غير وارد بالنسبة للتركيب العربي . ثم كما تصبح عملية اللاحاق Adjunction التي تشكل أحد العناصر الاساسية في نظرية الحواجز غير ضرورية في العربية ... وهلم جرا . وسأتعرض لهذه الاستنتاجات في عمل قادم بحول الله .
ملحوظة : اود أن أشير الى انني استفدت كثيرا من اعمال الاستاذ الفاسي الفهري وخاصة في مجال ترجمة المصطلحات

الهوامش

(1) : جذع الفعل فقط ، وهذا مجرد افتراض لانها مسألة شائكة في العربية .

البيبلوغرافيا

-Ambar, M. C. (1988), "The order of NP - Subject - Auxiliary - Past Participle in WH - Questions and the barrier hood of IP " ,The First International conference of the linguistic society of Morocco. Edition : OKAD Rabat.

Aoun, J (1981), "ECP, Move - α and subjacency",linguistic Inquiry, 12:637-644

(1988),Generalized Binding: The syntax and logical Form of WH-interrogatives.Foris publications: Dordrecht.

-Borer,H.(1984), "Restrictive Relaives in modern Hebrew", Natural language and linguistic theory. 2:219-260.

مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه

عزالدين البوشيخي
كلية الآداب - مكناس

تقديم

أصبحت في هذا العرض إلى إبراز دور النمذجة في صياغة الأنحاء المعاصرة وتحديد أبعادها النظرية والمنهجية .
لبلوغ هذا الهدف ، سأقوم بالتدقيق في مفهوم النموذج النحوي وفي مكوناته وفي شروط بنائه . ثم سأعمل على تحديد علاقة النموذج النحوي بالنظرية اللسانية والبرنامج العلمي ، كما سأسعى إلى تحديد بعض البرامترات التي تتدخل في تحديد تنوع هذه النماذج وتعددتها .
وفي الأخير ، سأستخلص أهم النتائج والاقتضاءات خاصة تلك التي تكتسي دلالة في البحث اللساني العربي .

في قانون علوم المعرفة المعاصرة أصبحت استراتيجيات البحث العلمي تقوم على أساس :
- وضع برامج علمية
- وبناء نظريات تفسيرية
- وإقامة نماذج تمثيلية داخل هذه النظريات
وغدا النزوع إلى التجريد والصورنة وإلى الأمثلة والنمذجية السمة الغالبة على هذه الأعمال .
وإذا كان البرنامج العلمي يتكفل برسم الأهداف البعيدة والأهداف المرحلية ، ويوضح الأفكار الموجهة وخطة العمل ، وبتحديد الوسائل

والامكانات المعتمدة ... ، فإن من مهام النظرية أن تحدد موضوع البحث وأن تقيم نموذجاً يمثل لهذا الموضوع ، ويستجيب للمتطلبات الصورية والتمثيلية والتجريبية .

فلم يعد نجاح الأعمال العلمية رهينا بوفرة الافكار والتأملات الحرة من كل قيد ، أوبشمول الاستقراء واللصوق بالوقائع ، بل "إن مضمون العمل التنظيري أصبح يقتضي بناء آلات ونماذج صورية ... يفترض فيها أن تكون ملبية للحاجة التجريبية" .(1)

لننقل إذن عنايتنا الى ميدان اللسانيات ، ولنرفع الى الواجهة الاسئلة الآتية :

- ما هو مفهوم النموذج اللساني ؟
- ماهي علاقته بالنظرية اللسانية ؟
- وفي إطار أي برنامج علمي يندرج هذا النمط من النظريات ؟

لنبدأ ، أولاً ، بتحديد معالم البرنامج العلمي كما رسمه رائد الثورة اللسانية الحديثة .

لقد أقام تشومسكي خطة للبحث في الطاقات المعرفية البشرية ، وفي البنيات الذهنية التي تعد وسائل ممارستها مفترضاً أن الدراسة التجريدية للطاقات الثقافية البشرية ولوظائفها هي دراسة للعقل على الرغم من غياب أي دعم أنطولوجي إضافي للحالة على العقل .(2)

ويستند هذا المشروع في قاعدته الفلسفية الى التساؤل الذي وضعه أفلاطون وأعاد صياغته برتراند راسل كما يلي :

« كيف أمكن للمخلوقات البشرية أن تعرف كل ماتعرفه رغم أن اتصالها بالعالم قصير وشخصي ومحدود ؟ » (3)

على هذا الاساس ، تساءل تشومسكي عن الميادين التي يطور فيها الانسان بنيات ثقافية معقدة انطلاقاً من معطيات محدودة . وانشغل من بين تلك الميادين بميدان اللغة البشرية بما أنها "مرآة للعقل" حسب التعبير التقليدي . فدراسة الانساق المكتسبة من أهم السبل المؤدية إلى فهم الطبيعة البشرية ، و«استراتيجية البحث المعقولة والوحيدة ، كما أتصورها حتى الآن هي دراسة الانساق الخاصة وتفاعلها » .(5) واللغة هي أهم هذه الانساق . إذ تكتسي دراستها أهمية ثقافية قصوى ، لكونها ميداناً معقداً قابلاً للدراسة ، وخاصية مميزة للجنس البشري ، ولكونها أخيراً ترتبط بكل مظاهر الحياة الانسانية (6) . وحددت أهداف البحث في اكتشاف مبادئ كلية تحكم بنية اللغة واستعمالها ، وفي فهم

خصائص العقل البشري النوعية .

لبلوغ هذه الأهداف ، افترض تشومسكي أن كل فرد يعرف لغته ، وأن هذه المعرفة مشتركة بين بني البشر ، وأنها ممثلة في عقولهم ، وأن هذا التمثيل كامن في صورة المعرفة النحوية التي يمكن تحليلها من خلال بنية من القواعد والمبادئ والتمثيلات . ف « النحو المسند الى المتكلم هو تمثيل (أي نموذج) لمعرفته اللغوية » .

وبناء عليه ، عد كل تقدم في فهم المعرفة النحوية تقدما في فهم العقل ، كما عدت كل نظرية نحوية جزءا من نظرية شاملة للعقل البشري . فالهدف البعيد هو « إقامة نظرية للطبيعة البشرية في مظاهرها السيكلولوجية » .

كل ذلك يؤكد أن مشروع تشومسكي يندرج في إطار « برنامج عقلاني يراهن منذ ليبنز على إقامة مجموعة من القواعد الصورية التي ينبغي أن يخضع لها عالم البنيات الممكنة » .

بعد رسم معالم البرنامج العلمي ؟ ، أقام تشومسكي نظرية لتحقيق هذا البرنامج أو جزء منه على الأقل ، حدد موضوعها الأساس في وصف قدرة المتكلم اللغوية . وبذلك تحول الاهتمام من دراسة السلوك اللغوي الفعلي الى دراسة نسق المعرفة اللغوية المكتسبة وتمثيلها الداخلي في الذهن . وأصبح الهدف هو اكتشاف التمثيلات الذهنية التي تكمن وراء إنتاج الكلام وفهمه ، والبحث في القواعد التي تربط وقائع الكلام الفيزيائية بهذه التمثيلات الذهنية التي تتميز بالتجريد . الأمر الذي سنح بإثارة الأسئلة المركزية الآتية :

- مم تتكون المعرفة اللغوية ؟

- كيف يتم اكتساب هذه المعرفة ؟

- وكيف يتم استعمالها ؟

اقتضت الإجابة عن السؤال الأول بناء نحو توليدي عد بمثابة نظرية تتعلق بالحالة الذهنية للفرد الذي تمكن من معرفة إحدى اللغات الخاصة . واستدعت الإجابة عن السؤال الثاني إقامة نحو كلي وصف بأنه نظرية تتعلق بالحالة الأولى للمملكة اللغوية قبل تمرسها بالتجربة في حين تحتاج الإجابة عن السؤال الثالث الى بناء نظرية توضح الكيفية التي يتم بها استعمال المعرفة اللغوية المكتسبة سواء في التعبير عن الفكر أم في التواصل أم في استعمالات خاصة أخرى .

ففي هذا التصور ، تعد الملكة اللغوية مكونا من مكونات العقل . ويفترض أن كل الكائنات البشرية تشترك في الحالة الأولى لهذه الملكة التي تعتبر - بهذا المعنى أيضا - جهازا لاكتساب اللغة . وعن طريق

الاحتكاك بالتجربة يتم الانتقال من الحالة الأولى إلى حالة قارة تتجسد فيها معرفة الفرد اللغوية بإحدى اللغات الخاصة .

ومن اقتضاءات هذا التحول اعتبار اللسانيات فرعاً عن علم النفس المعرفي وعن البيولوجيا الانسانية ، بما أنها تهتم بالملكة اللغوية ومكونها النحو الكلي . وأصبح النحو الكلي - تبعاً لذلك - هو النحو الذي يتقيد بتقيد الواقعية النفسية . فالأنحاء التي يبنيها اللساني هي "أنحاء للقدرة" يفترض فيها أنها تمثل للمعرفة الداخلية التي تمكن المتكلم من فهم اللغة وإنتاجها ، كما يفترض فيها أنها قابلة للاندماج في أي نموذج معقول للاستعمال اللغوي بصفاتها أحد مكوناتها الأساسية .

وبما أن ملاحظة المعرفة اللغوية الداخلية (أو النحو الداخلي) لا يمكن أن تتم بصفة مباشرة ، فإنه لا مناص من محاكاة هذا النحو ببناء نموذج يمثل له . وذلك بالإستناد في استنتاج خصائصه إلى وقائع تستمد من الأحكام اللغوية أو الاختيارات الكلامية المراقبة ... (١١) .

فالاعتقاد السائد المشترك بين علوم المعرفة هو إمكان بناء نماذج تحاكي بعض مظاهر العقل البشري . فالنموذج إذن هو إحدى الوسائل الواردة لمحاكاة الموضوع الأصل ، ولربما كان أحياناً هو الوسيلة الوحيدة . ففي النشاط العلمي يتأكد فهمنا لظاهرة ما انطلاقاً من قدرتنا على إعادة إنتاج هذه الظاهرة . والمحاكاة هي التي تسعفنا لتحقيق هذا الهدف ، سواء بواسطة نموذج عملي أو بواسطة نموذج تجريدي ، فالنموذج - بهذا المعنى - هو محاكاة تجريدية لأحد الموضوعات الأصل .

ومن أجل أن يكون النموذج واضحاً ودقيقاً فإنه لا مناص من صورته باستعمال لغة رياضية هي عبارة عن أنساق رمزية تامة الوضوح والدقة . حيث يكون لكل رمز تعريف ثابت وقيمة ثنائية . وأحد ما تحققه الصورنة من أهداف هو إتاحة الفرصة لإقامة حساب استدلال على ما تم تحقيقه (١٢) .

ومن الشروط المبدئية التي ينبغي مراعاتها أثناء إقامة النموذج النحوي صياغته بطريقة تعكس روح المبادئ الواردة في النظرية اللسانية التي ينتمي إليها . إذ ينبغي أن تكون هناك علاقة شفافية بين جوهر النظرية ونظرية التمثيل .

فالأنحاء التوليدية - مثلاً - مطالبة بأن تعكس فرضية استقلال التركيب القاضية باستقلال التركيب عن الدلالة .

والأنحاء الوظيفية مطالبة - هي الأخرى - بأن تعكس فرضية أسبقية التداول على كل من الدلالة والتركيب (١٣) . وكل قصور في الكفاية التجريبية للنظرية التمثيلية يطعن في كفاية النظرية

اللسانية نفسها ، الشيء الذي يفسر - من جهة - تعدد النماذج النحوية داخل النظرية اللسانية الواحدة ، ويحمل هذه الأخيرة مسؤولية وضع قيود ومعايير للمفاضلة بين هذه الأنحاء . على أن هذه القيود والمعايير ينبغي أن تنسجم وأهداف النظرية اللسانية . فمضمون الكفاية التفسيرية في النظرية التوليدية غيره في النظرية الوظيفية لاختلاف إطاريهما النظري والمنهجي . (14)

فقد برهن كاتز على أن قيود الكفاية التي فرضها تشومسكي على النماذج النحوية ينبغي النظر إليها داخل إطاره التصوراتي (Conceptualist Framwork) ، ولا يمكن أن تكتسب مشروعيتها خارج هذا الإطار (15) . وبناءا عليه ، فلا شيء يلزم نحو مونطكيو (Montague Grammar) - مثلا - بأن يتقيد بقيد الواقعية النفسية بما أنه يندرج ضمن المقاربة الرياضية للظاهرة اللغوية التي تعتبر النظرية اللسانية نظرية للغات الطبيعية بمعزل عن متكلميه وليس نظرية للحالات الذهنية . كما لا شيء يلزم النحو التوليدي بأن يتقيد بمعيار الكفاية التداولية الذي يأخذ به النحو الوظيفي بما أنهما لا ينتميان إلى نفس الإطار النظري . ذلك لأن النظرية التي تنتمي إليها الأنحاء التوليدية (كالنحو التوليدي بمختلف نماذجه ، والنحو المعجمي الوظيفي ، والنحو العلاقي والنحو المركبي المعجم ...) لا تبحث في قدرة المتكلم التواصلية ولا تفرض قيد الكفاية التداولية على أنحائها ، كما هو الشأن في النظرية الوظيفية .

ومن ثمة ، لا يمكن تقويم نموذج "بعين" نموذج آخر لا يجمعه بالأول نفس الإطار النظري . إذ ما يعنيه إجراء هذه المقارنة هو إخضاع النموذج إلى قيود لا يأخذ بها مبدئيا .

وهذا يعني ، فيما يعنيه ، أن هناك مجالين لتعدد النماذج النحوية : مجال النظريات اللسانية المختلفة ، ومجال النظرية اللسانية الواحدة .

فالتعدد قد يقع بالنظر إلى طبيعة المقاربة المتبناة ، كتبني المقاربة النفسية ، للظاهرة اللغوية أو المقاربة الرياضية أو المقاربة الاجتماعية ... كما يقع تعدد النماذج التي تتفق في طبيعة المقاربة المتبناة بالنظر إلى معايير أخرى كلها ضمن معيار الكفاية التفسيرية (معيار الواقعية النفسية ومعيار الكفاية الحاسوبية ومعيار الكفاية النمطية ...) (16) .

وأهمية هذه المعايير تكمن في إتاحة الفرصة للنظرية اللسانية كي تختار النموذج الأكفى صوريا وتمثيلا وتجريبيا ، فليست الغاية هي

بناء نموذج نحوي كيفما اتفق ، وإنما الغاية هي إقامة نموذج
يمتاز بخصائص صورية وتمثيلية وتجريبية تؤهله لأن يبرمج في
الحاسوب . إذ إن " محاكاة بعض العمليات المعرفية الدالة بواسطة
الحاسوب بإمكانها أن تزودنا بمعطيات هامة عن العقل البشري " (17) .
بناء على ما سلف ، نسجل ما يلي :

1 - إن مفهوم النموذج النحوي لا ينطبق على نحو من الانحاء الا
إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط ، نذكر بعضها :

- أ - أن يقوم على فكرة المحاكاة
 - ب - أن يصاغ صياغة صورية
 - ج - أن يرتبط بإطار نظري ، وأن يعكس جوهر ما يريد فيه
من افتراضات .
 - د - أن تندرج النظرية اللسانية التي ينتمي إليها في
إطار برنامج علمي واضح .
- وبالطبع ، فإن خلو الانحاء التقليدية - بما فيها النحو العربي - من
هذه الخصائص يفقدها صفة " النموذج " . وينبني على هذا غياب أي وجه
لأجراء المقارنة بين النحو العربي القديم والنماذج النحوية المعاصرة ،
دون أن يعني ذلك إلغاء إمكان الاستفادة من معطيات النحو العربي القديم
(والأنحاء التقليدية عموماً) في بناء النماذج الحديثة .

2 - إن الجهود التي يبذلها اللسانيون العرب ينبغي أن تتوخى
أولاً إقامة نموذج اللغة العربية النحوي . ولا يتأتى ذلك إلا بتكليف
أهداف البحث اللساني وحاجات العالم العربي اللغوية من جهة ،
واختيار العمل في إطار النماذج التي أثبتت كفايتها وجدارتها من جهة
أخرى .

3 - إن هذه الجهود لا يمكن أن تؤتى ثمارها المرجوة إلا إذا تم
دعمها بنظريات لاكتساب اللغة العربية وتعلمها ، وبإجراء اختبارات
لسانية - نفسية على المتكلم العربي ، الأمر الذي يساهم في اختيار
النموذج النحوي اللائق .

4 - إن غياب جهود اللسانيين المنصبة على اللغة العربية عن
البرامج المقررة في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية لمن شأنه
أن يضعف الوعي بأهمية بناء النماذج النحوية وإسهامها في حل

معضلات اكتساب اللغة العربية وتعلمها .

5 - إن غياب الأبحاث الرامية إلى برمجة النحو في الحاسوب يشكل ثغرة أخرى في اللسانيات العربية ، من الأجدر التنبيه إليها والعمل على تداركها .

الهوامش

(*) - ساهمت بهذا العرض تحت هذا العنوان في اليوم الدراسي المنعقد بكلية الآداب بمكناس يوم 25-10-91 والمخصص لموضوع : اللسانيات العربية بين النظرية والتطبيق .

- (1) - الفاسي الفهري (1986 : 5)
- (2) - تشومسكي (1980 ب : 5 و 227)
- (3) - تشومسكي (1975 ب : 13)
- (4) - تشومسكي (1975 ب : 12)
- (5) - تشومسكي (1980 ب : 89)
- (6) - تشومسكي (1980 ب : 248)
- (7) - تشومسكي (1975 ب : 200)
- (8) - تشومسكي (1975 ب : 155)
- (9) - بالمريني (1979) المقدمة
- (10) - تشومسكي (1986 : 11)
- (11) - بريزنن وكابلن (1982)
- (12) - لمزيد من التفصيل ، انظر : (بروندونر : 1983)
- (13) - للتفصيل ، انظر (المتوكل : 1989)
- (14) - مزيد من التفصيل يمكن الاطلاع عليه في رسالتي "النحو الوظيفي وإشكال الكفاية" ، التي اقتبست منها بعض الفقرات المناسبة لهذا العرض
- (15) - انظر للتفصيل (كاتز : 1981)
- (16) - انظر الهامش (13)
- (17) - ليكوف (1985 : 345)

البيبلوغرافيا

أ - باللغة العربية :

- الفاسي الفهري ، عبد القادر (1986) .المعجم العربي .دار توبقال للنشر .الدار البيضاء
- المتوكل ، أحمد (1989) .اللسانيات الوظيفية : مدخل نظري . منشورات عكاظ . الرباط
- البوشيخي عز الدين (1989) .النحو الوظيفي وإشكال الكفاية . بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللسانيات . مرقونة . كلية الاداب . مكناس

ب - باللغة الاجنبية :

- Berrendonner , A (1983) Cours critique de grammaire générative . Lyon . Presses universitaires de Lyon . France
- Bresnan, J and Kaplan, R (1982) M (Grammars as mental representations of language) in : Bresnan ed
- Bresnan, J - ed - (1982) The mental representation of grammatical relations. cambridge . MIT . Press.
- Chomsky, N (1975,b) Refléxion sur la langage Trad: J.milner, B.Vautherin, P.Fiald - édition Flammarion 1981.
- Chomsky N (1981,b) Rules and representations : Oxford. Basil. Blakwell.
- Chomsky, N (1986): Knowledge of language: its struc - ture, origin and use. New-york. Praeger
- Katz, J. (1981) Language and other abstract objects Oxford. Basil. Blakwell.
- Lakoff, G (1987): Women, Fire and dangerous things. what categories reveal about the mind? Chicago. Univ. of Chicago Press.
- Palmarini, L (1979): Théories du langage, théories d'ap - prentissage. débat entre N, Chomsky et J, Piaget. Paris. édition du seuil.

الاعراب بين الحد (1) والوظيفة (2)

الحسين كنوان
كلية الآداب - مكناس

ملخص :

يبدو أن الاعراب هو المفهوم المرشح الوحيد - أكثر من غيره من المفاهيم (3) لأن يكون (عنوان) الدرس اللغوي العربي (الناجى) منذ نشأته حتى الآن ولعل هذا ناتج عن كونه مصطلحا يرمز لاستمرارية وجود أمة بكاملها ، أو لأنه يحمل دلالة القصد من عملية التكلم (4) (البيان) ، أو لأن وسيلة التحليل اللغوي التي يقصد من ورائها الفهم والافهام تسمى إعرابا (5) ؛ والأدوات المستعملة للوصول إلى هذا الهدف تسمى علامات إعراب .

لقد بذلت مجهودات في تعريف الاعراب - تحمد لأصحابها - ترمي إما إلى شرح مفهومه (6) ، أو تبين وظيفته (7) في الدرس اللغوي العربي ، أو تجاوز (8) مفهومه التقليدي . وقد تدرجت تلك المحاولات كلها على سلم الترقى الزمني ، من اعتبار الاعراب علامات تجسم حركات أعضاء نطق المتكلم (9) ، أو حركات مبينة (10) عن معاني اللفظة ، إلى تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل (11) ، ثم الجنوح إلى اعتباره (الاعراب) منهجا تحليليا ينبغي أن يوظف ككل مكونات (12) الكلام ، مما يؤهل لأن يكون علما مستقلا بذاته ، أو منهجا خاصا للتحليل .

والملاحظ أنه كلما تقدمنا في تاريخ الدراسات اللغوية العربية إلا وجدنا أن مجال استعمال مصطلحي النحو والاعراب يضيق . ولعل ذلك هو ما سمح بظهور مصطلحات (13) جديدة يستقل كل منها بجانب من جوانب الدرس اللغوي العربي المتكامل ، وهو أمر لم يكن ظاهرا من قبل ، لأن النحو عند الخليل (14) (مثلا) عبارة عن (جمل) من المسائل (النحوية و الصرفية) و (الصوتية) . ويجاريه الزجاجي في تسمية كتابه (15) (الجمل في النحو) .

أما ما يسمى عند المتأخرين بعلامات الاعراب فهو عند سيبويه (16) « مجاري أواخر الكلم » . ولا يرتبط الاعراب عند الزجاجي (17) بالعاملية ، وإنما هو عرض لعلامات الاعراب الأصلية منها والفرعية . وعند المبرد (18) وابن الأنباري إشارة لطيفة إلى الكيفية التي ينبغي أن توظف بها بعض علامات الاعراب الفرعية التي هي الحروف .

ويبدو أن شمولية الدرس اللغوي العربي (موضوعا ، وهدفا ، و وسيلة تحليل) هي التي عناها الزجاجي بتسمية النحو (19) إعرابا ، والاعراب نحوا ، وذلك ما لخصه ابن يعيش بقوله : (20) « النحو قانون يتوصل به إلى كلام العرب » .

ولعل هذا ما ينشده بعض الدارسين المحدثين ، مندرجا تحت هذا المصطلح أو ذلك ، كتظافر القرائن (21) ، أو تظافر المستويات (22) ، أو محاولة ضبط أنواع الاعراب اصطلاحا (23) . فالمسألة إذن متارجحة بين الحصر والشمولية : شمولية مفهوم الاعراب الذي يعني عند البعض علم النحو (24) ، وحصر مجال هذا المفهوم في تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل (25) .

ولعل نوعا من الاهتزاز يعتري هذا المفهوم بنوعيه (الشامل ، والمحصور) ، فهو عند المتقدمين يجنح إلى الشمول ، ولكنه غير دقيق المعالم ، ولا محدد الوظائف ، وعند المتأخرين ، محصور في تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل ، وله علامات محصورة ، ومضبوطة ، ولكنه (بمجموع علاماته) لا يفي بالفرض من حيث الوظيفة المخصصة له ، وبذلك لا ينسجم الحد والوظيفة في الأمرين معا ، وربما اتضح ذلك بالإعتبارات التالية :

- 1 - عدم مطابقة الحد للوظيفة ومسايرته لها (26) .
- 2 - عدم اعتبار الفرق بين وظيفة علامات الاعراب الأصلية والفرعية (27) .
- 3 - عدم إطراد مقولتي علامة الاعراب وحرف الاعراب بين

- الاعراب الاصلي والفرعي بكامل الوضوح (28) .
- 4 - حصر موقع علامة الاعراب في آخر الكلمة دون أولها أو وسطها (29) .
- 5 - عدم اعتبار نوع علامة الاعراب عند ما تختلف أنواعه من اللفظي الى التقديري ، إلى المنوي (29) ، (المحلي) .
- 6 - عدم اعتبار التدرج في وظيفة علامة الاعراب من حيث الأهمية (30) .
- 7 - عدم اعتبار الحد الأدنى من علامات الاعراب والحد الأعلى (31) منها .
- 8 - عدم اعتبار تظافر العلامات الاعرابية (32) لتحقيق مفهوم نحوي واحد .
- 9 - عدم خضوع علامة الاعراب أحيانا للعامل (النحوي) (33)
- 10 - جواز أنواع من الاعراب لنوع واحد من الأسماء في حالة تركيبية واحدة (34)
- 11 - حصول الفهم للمخاطب رغم عدم احترام علامات الاعراب كما هي عند النحاة .

يبدو أن الاعراب في اصطلاح النحاة لم يحظ بالحد الذي يناسب وظيفة كل العلامات المخصصة له ، ولا المجال الذي يستعمل فيه ، فمن حيث علامات الاعراب الأصلية فإنها تؤدي وظائفها التي تتناسب مع التعريف الاصطلاحي للاعراب الى حد ما . أما العلامات الفرعية ، فهي أبعد من أن تؤدي هذه الوظيفة إلا بضرب من الاجراءات التي قد لا تتناسب مع الحد بتاتا . ولذا نستعرض بعض تعاريف النحاة للاعراب قصد توضيح نظرتهم لهذا المفهوم .

يقول ابن جنى (ت 302هـ) معرفا الاعراب : 36 « هو الإبانة عن المعاني بالالفاظ » .

ويقول الزجاجي (ت 337) : (37) « والاعراب : الحركات المبينة عن معاني اللفظة » .

أما ابن يعيش فيقول : (ت 643 هـ) : والاعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها ... » .

هذه نصوص ثلاثة في تعريف الاعراب اصطلاحا ، ينفرد كل واحد منها بنغمة خاصة رغم أنها تتناول موضوعا واحدا .

فابن جنى يرى أن الاعراب هو "الإبانة عن المعاني بالالفاظ" ولولا الأمثلة التي أردف بها تعريفه لتوهم أنه يعني مطلق الالفاظ التي قد

تعني الكلمات (39) والحروف على السواء ، باعتبار أن كلا منها يتلفظ به ، وربما انصرف الذهن الى الكلمات أكثر منه إلى الحروف ، وعند ذلك يكون القصد غير واضح ، لكن الأمثلة التي ذيل بها تعريفه هي التي وضحت هدفه وقصده (40) «لأن الأوصاف في العلة تفتقر إلى شيئين : أحدهما أن يكون لها تأثير ، والثاني أن يكون للاحتراز ، فكما لا يكون ماله تأثير حشوا ، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوا » وقد احتراز ابن جني من الكلام الذي يكون شرحا واحدا بالكلام المميز بالعلامات وبذلك رفع الإبهام ، بيد أن العلامات الاعرابية التي استعملها فيها نظر من حيث الوظيفة التي تسند إليها (41) .

ذلك أن الوصف العلمي الدقيق لم يعد يسمح بعرض وجوه إعرابية مختلفة في حالة واحدة على أنها لغات (42) . وإنما ينبغي البحث عن تفسير واحد يجمع هذه الأوجه كلها في وصف واحد . فعلى فرض التسليم بأن تلك الأوصاف المختلفة لموصوف واحد لغات فيه ، وأنها متفاوتة في درجات المقبولية ، فإنها كلها مبنية على كل حال . وعليه فالإبهام الذي يريد ابن جني رفعه بهذا التعريف ، لا يزال قائما على الأقل عند المخاطب الذي يعرف أوجه الأعراب (الثلاثة) * المختلفة الجائزة في مثل هذا الحال ، فلا يمكنه أن يرجح إحداها على الأخرى إلا بفضل تأمل .

أما الزجاجي فالاعراب عنده هو «الحركات المبينة عن معاني اللغة» وبذلك يعني الأعراب عنده «البيان» بواسطة الحركات ، وهذه هي وظيفته الأصلية من حيث اللغة . ثم إن له وظيفة فركية تتجلى في الجانب الاصطلاحي النحوي ، وهي (43) «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، لأن " النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا ...»

فالجامع بين الأعراب لغة واصطلاحا هو البيان في كل ، وإن كان مجال الاستعمال يختلف ضيقا ، واتساعا ، فالبيان لغة أشمل وأوسع ، والبيان اصطلاحا جزء منه وأدوات البيان لغة كل ما يبين من مستويات الدرس اللغوي العربي ، في حين أن أدوات البيان اصطلاحا محصورة في وظيفة تلك العلامات الظاهرة ، أو المقدرة على أواخر الكلم الناتجة عن تعاقب العوامل ، وفي هذا البيان نظر .

ويبدو أن الشفرة التي يمكن أن تناقش منها هذه المسألة هي أن الزجاجي "ومن ارتضى تعريفه للأعراب من النحاة" لم يراعوا مجموعة من المسائل التي من شأنها أن تجعل تعريفهم للأعراب مسائرا للتعريف اللغوي العام الشامل إلى حد ما . ذلك أنهم :

أ - نسبوا الاعراب (البيان) إلى الحركات الواقعة في أواخر الأسماء والأفعال فقط ، دون التمييز في الوصف بين وظيفة العلامات الأصلية ، والفرعية تمييزا يجعل العلامات الفرعية تؤدي وظيفتها المناسبة (44) .

ب - لم يراعوا تظافر العلامات في عملية الاعراب (البيان) وتخصص بعضها في موقع إعرابي دون غيره (45)، حيث يكون دور بعض العلامات الاعرابية ضروريا في حالة ، وثانويا في حالة أخرى ، بمعنى أن الاعراب الذي هو البيان ، قد يحصل للمخاطب بنسبة ما ، دون مراعاة الحركات الاعرابية المعتبرة عند النحاة أحيانا ...؟

ولولا السياق العام الذي أورد فيه الزجاجي هذا التعريف "والاعراب : الحركات المبينة عن معاني اللفظة " لانصرف الذهن الى مطلق الحركات المبينة عن معاني اللفظة مهما كان موقعها من الكلمة ، ومع ذلك يبقى أمر مناقشة تعريف الزجاجي للاعراب أمرا واردا : ذلك أنه يفهم منه أنه يخالف النحاة الذين أشار إلى تعريفهم للإعراب ، وهو بصدد تعريف الاعراب لغة واصطلاحا . فإذا اعتبرنا على حد قوله - >> أن النحو اسم لهذا الجنس من العلم الذي هو : النحو، واللفظة ، والاعراب ، والغريب >> فإن الاعراب بمعنى >> الحركات المبينة عن معاني اللفظة >> تكون أدواته ، ومجال استعماله ، أوسع وأشمل من أن يكون مقصورا على تغيير أواخر الكلم لتعاقب العوامل ، بل يذهب الزجاجي بعيدا من ذلك عندما يسمي " النحو إعرابا ، والاعراب نحوا " لأن الغرض طلب علم واحد . وبهذا يبدو أن الزجاجي لا يقصر وظيفة " الاعراب " الذي هو الحركات المبينة عن معاني اللفظة " على أواخر الكلم لتعاقب العوامل . وإنما يقصد مطلق الحركات المبنية بقطع النظر عن موقعها من الكلمة كما سنرى .

أما ابن يعيش فيتفرد بشيء من التفصيل فيما يخص وظيفة العلامة الاعرابية حيث يسمح وجودها بحرية التصرف من حيث التقديم والتأخير ، وإلا لضاق المذهب - على حد قوله - لو لم يقع التمييز بين نوعين من العلامات الاعرابية هما : علامة الاعراب (الحركة) وعلامة الاعراب الموقع (الرتبة) .

وعليه يدخل ابن يعيش في هذا الصدد ضمن النحاة الذين وجهت لهم الانتقادات السالفة ، لأنه يتفق معهم في المقصود من الاعراب .

والخلاصة أن هذه النصوص الثلاثة ، التي أوردناها لتعريف الاعراب اصطلاحا على سبيل التمثيل لا الحصر ، وإن كانت تفصل بينها

مسافات زمانية متباعدة (ق 3، 4، 7) تكاد تكون مجتمعة على أن المقصود بالإعراب اصطلاحاً هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل ... وإن كان الزجاجي - وهو أقدمهم جميعاً - يلاحظ من تعريفه للإعراب شيء من الشمول والاطلاق فيما عناه بالحركات المبنية عن معاني اللغة .

ولعل هذا التعريف لم يكن سقطاً من الزجاجي ، وإنما كان على وعي ودراية ، ولذا نراه وهو يمثل لوظيفة الإعراب لم يدخل في الكلام ؟ فيقول : " الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ... ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ؛ جعلت حركات فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ... وكذا سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتوسموا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني " .

وبهذا يتضح أن الزجاجي لا يقصد بالحركات المبينة على المعاني ، الواقعة في أواخر الكلمات لتعاقب العوامل ، وإنما قد تكون الحركة المبينة أول الكلمة أو وسطها .

ويبدو أن هذا شيء طبيعي ينسجم مع طبيعة اللغة العربية بل وأخواتها السامية ، وفي هذا يقول أحد الدارسين المحدثين وهو بصدد عرض بعض خصائص اللغات السامية " وأصول الكلمات ، لا توجد مستقلة في اللغات السامية ، فالأصل الدال على معنى القتل في اللغة العربية مثلاً هو (ق ت ل) لا يوجد مستقلاً في هذه اللغة ، بل لا يمكن النطق به . والأصوات التي يتألف منها أصل ما ، توجد مرتبة حسب ترتيبها في الأصل في جميع الكلمات المشتمة على معناه العام ... واشتمال الكلمة على أصوات أصل ما ، لا يدل على أكثر من تضمنها للمعنى العام لهذا الأصل .

أما ما عدا هذا المعنى العام فيشار إليه بأصوات مد طويلة أو قصيرة ، تلحق جميع أصوات الأصل أو بعضها ، فنوع الكلمة ، أو زمنها ووظيفتها في الجملة (...) كل ذلك وما إليه تدل عليه في اللغات السامية أصوات مد طويلة أو قصيرة تلحق جميع أصوات الأصل أو بعضها ... فبضم القاف ، وكسر التاء ، وفتح اللام في « قتل المجرم » مثلاً تدل الكلمة على فعل حدث في زمن مضى ومسند للمفعول . وبمد القاف بالألف ، وكسر التاء ، وإبقاء اللام ساكنة في « قاتل الذي يقاتلك » تدل

الكلمة على أمر المخاطب بإجراء القتل في صورة متبادلة مع غيره ، وبفتح القاف ومد التاء بالياء وكسر اللام في « هذا دم القتل » تدل الكلمة على شخص وقع عليه القتل ومنسوب إليه . وبفتح القاء وإبقاء التاء ساكنة ومد اللام بالالف في « هؤلاء قتلى الحرب » تدل الكلمة على عدة أفراد يوقع عليهم القتل ...

وقد يصحب هذا أحيانا أصوات جديدة تسبق أصوات الأصل الثلاثة ، أو تتخللها ، أو تلحقها للدلالة على معان خاصة في الكلمة ، فبزيادة ميم محركة بالفتح قبل أصوات الأصل ونون ساكنة في نهاية الكلمة ، مع إبقاء القاف ساكنة ، وفتح التاء واللام في « أصاب مقتلا » تدل الكلمة على عضو نكرة تؤدي إصابته إلى القتل ، وقد وقع عليه الفعل المعبر عنه في الجملة ، وبزيادة ياء مفتوحة قبل أصوات الأصل ، وتاء مفتوحة بعد القاف ، ونون مفتوحة في آخر الكلمة ، مع إبقاء القاف ساكنة وكسر التاء ومد اللام بالواو في « القوم يتقاتلون » تدل الكلمة على فعل يحدث في الحال ، أو في المستقبل في صورة متبادلة بين طائفتين من الذكور آدميين .

هكذا يتضح من خلال هذا النص أن أصوات المد القصيرة أو الطويلة التي تصحب أصول الكلمات ، أو تضاف إليها في العربية ، والواقعة في أي حيز منها تبين عن المعاني الجديدة الفرعية ، كما يقتضيه السياق ، وقصد المتكلم وإرادته شأن العربية في ذلك شأن أخواتها من اللغات السامية .

إذا كانت اللفظة عبارة عن « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » وكانت « أصول الكلمات في اللغة العربية هي المعبرة عن المعنى العام » وكانت « وظيفة أصوات المد القصيرة أو الطويلة هي تفريع معاني مختلفة عن ذلك المعنى العام » حسب ظروف الكلمة ، ومقاصد مستعملي اللغة ، فإن مسألة الاعراب في هذا الصدد لا تعدو أن تكون عملية تأليف بين أصوات الكلمة الأصلية ، مرتبة فيما بينها من جهة ، وبينها وبين أصوات المد القصيرة أو الطويلة التي تضاف إليها لتوجه معناها العام ؛ وجهة معينة من جهة ثانية ، وبأصوات المد هذه تتميز وظائف الكلمات في التركيب ، وتفسر علاقاتها فيما بينها . إذا كان الأمر كذلك ، فما هي مسوغات حصر الاعراب اصطلاحا في تغيير أواخر العلم لتعاقب العوامل عليها عند من يقول بذلك ؟ .

الهوامش

- (1) قال ابن يعيش : «اعلم أنهم إذ أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب» . شرح المفصل م 1 ج 1 ص 18 .
- (2) انظر وخليفة المطابقة الاعرابية في النحو العربي لصاحب المقال (كنوان) (مرقون) .
- (3) كالنحو والبلاغة ، وفقه اللغة ، والصرف
- (4) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 81 تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس .
- (5) انظر باب المبنى والمعرب في كتب النحاة وخاصة المتأخرين منهم .
- (6) انظر كتاب الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) وبالخصوص ص : 190 - 289 - 314 - 318 تحقيق فخر الدين قباوة ط 1 بتاريخ 1405 هـ / 1985 م مؤسسة الرسالة .
- وكتاب سيبويه (180هـ) ج 1 ص 13 تحقيق وشرح عبد السلام هارون ط 2 بتاريخ 1403 هـ / 1983 م .
- والايضاح في علل النحو للزجاجي (ت 337هـ أو 340هـ) ص 81 تحقيق مازن المبارك ، ط 4 بتاريخ 1402 هـ / 1982 م) . دار النفائس .
- وكتاب الجمل في النحو للزجاجي ص 2 . تحقيق على توفيق الحمد ط 2 تاريخ 1407 هـ / 1986 م دار الامل .
- (7) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ، ص 85 / والاشباه والنظائر للسيوطي (ت 911هـ) ج 1 - ط 1 . تاريخ 1405 / 1984 دار الكتب العلمية .
- (8) انظر باب المبنى والمعرب من كتب النحاة وخاصة المتأخرين ، وكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق شوقي ضيف ط 2 بتاريخ 1982 دار المعارف ، ص 78 / - ومجلة الرسالة التربوية ، السنة 8 العدد 16 بتاريخ 1404 هـ 1984 م المملكة المغربية ، وزارة التربية الوطنية ، مقال تحت عنوان : « نظرة في قرينة الاعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة » لصالح الدين بكر / . وفي إصلاح النحو العربي ، دراسة نقدية ، تأليف عبد الوارث مبروك سعيد ط 1 بتاريخ 1406 هـ / 1985 م دار العلم للنشر والتوزيع وما بالخصوص 99 ...
- (9) انظر الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 83 .

- (10) المصدر السابق نفسه ص 85 / وشرح المفصل لابن يعيش (ت 643 هـ) المجلد الاول ج 1 ص 72 . عالم الكتب بدون طبعة وبدون تاريخ . والخصائص لابن جنسي (ت 302 هـ) ج 1 ص 35 ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- (11) هذا هو التعريف الشائع عند جل المتأخرين ، انظر على سبيل المثال حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك ج 1 / أوضح المسالك لابن هشام الانصاري / همع الهوامع للسيوطي ...)
- (12) انظر نظام الاصل والفرع ومستويات التحليل النحوي في كتاب المقتضب للمبرد . رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في اللغويات عبد الرحمان بودراع . بجامعة سيدي محمد بن عبد الله / تحت إشراف الدكتور أحمد العلوي ، لسنة 1986 - 1987 (ص 23) .
- اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ...
- (13) بلاغة فقه اللغة .
- (14) انظر كتاب الجمل في النحو للخليل .
- (15) انظر كتاب الجمل في النحو للزجاجي .
- (16) انظر الكتاب ج 1 ص 13 .
- (17) انظر كتاب الجمل في النحو للزجاجي ص 2 .
- (18) انظر المقتضب للمبرد (ت 285 هـ) ج 2 ص 153 ، 154 ، 155 . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة بتاريخ 1382 هـ / 1963 م (بدون ط) . عالم الكتب . / انظر الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين للانباري النحوي (ت 577 هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد . ج 1 ص 38 دار الفكر ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (19) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 81 .
- (20) شرح المفصل لابن يعيش المجلد الاول ج 1 ص 17 .
- (21) اللغة العربية معناها ومبناها : تمام حسان .
- (22) نظام الاصل والفرع ومستويات التحليل النحوي في كتاب المقتضب للمبرد ، عبد الرحمان بودراع ...
- (23) انظر وظيفة المطابقة الاعرابية في النحو العربي (كنوان مرقون .
- (24) هذا عند الزجاجي في كتاب الايضاح ص 81 .
- (25) هذا هو التعريف السائد عند المتأخرين من اللغويين العرب .
- (26) هذا لو قارنا تعريف النحاة بأنواع الاعراب الثلاثة : لفظي ، محلي ، تقديري .

(27) كالحروف المنسجمة مع الحركات مرة وغير المنسجمة مع أخرى . وكالحركات النائية عنها فتكون وظيفتها صوتية كما في الاسماء الستة ومالا ينصرف ، وضرفية كما في المثنى وجمع المذكر السالم T. S.V.P. .

(28) انظر مناقشة من يقول بذلك عند صاحب المقال (وظيفة المطابقة) مرقون .

(29) لأن الذي ينسجم مع الحد لغة واصطلاحاً هو اللفظي فقط .

(30) باعتبارها مميّزا نحويًا أو صرفيًا ، أو ذات وظيفة صوتية .

(31) لأجل هذا نتفاهم وإن أخطأنا في الاعراب الذي يقول به النحاة .

(32) الحركة ، الموقع ، السبق إلى الذهن ، سمات الكلمة ، المقام ، وقرينة الحال .

(33) مثل قصد المتكلم (إن الله بريء ...)

(34) ثلاثة أوجه في بعض الاسماء وخمس إعرابات للمتنى

(35) كالعلامات النائية ، حروفا كانت أو حركات ، والعلامات المقدرة والمنوية .

(36) الخصائص ج 1 ص 35 تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي بدون ط . وبدون ت .

(37) الايضاح في علل النحو ص 81 (91) هذا الرقم الأخير غير معتبر لأن النسخة التي اعتمدتها فيها بعض الخل من حيث الترقيم .

(38) شرح الفصل المجلد الأول ج 1 ص 72 / انظر أيضا حاشية الصبان ج 1 ص 47 ط عيسى البابي / مع الهوامع للسيوطي ص 14 ج 2 . دار المعرفة .

(39) لأن الحروف مبيّنة أيضا في الاصطلاح النحوي ، انظر حاشية الصبان ج 1 ص 48 .

(40) انظر شرح المفصل لابن يعيش المجلد 1 ص 52 .

(41) لأنه وظف علامات الاعراب الفرعية (في الاسماء الستة : أباه ، أبوه ...)

(42) للمثنى في حالة الرفع وفي غيرها حالات إعرابية كثيرة نسبة حظ الالف منها 1/5 بالاضافة الى انعدام حتى التمييز الشكلي في حالتي الجر والنصب . وكذلك اعرابات الاسماء الستة فيها أوجه مختلفة .

(*) المقصود هو إعراب الاسماء الست .

(43) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص 81 (91) .

44) وبين العلامات الأصلية والفرعية تباين كبير من حيث الوصف والوظيفة .

1 - الحركات الأصلية تمثل حركات أعضاء نطق المتكلم بخلاف غالبية العلامات الفرعية . (مثلا مثنى مرفوع بالالف) منصوب بالكسرة) أو (مجرور بالفتحة) .

2 - الأصلية تصبح في المعرب فيها مقولتا : حرف الاعراب وعلامة الاعراب بعكس أغلبية الفرعية .

3 - تقدر وتنوى في بعض الحالات ، بعكس كل الفرعية .

4 - المعرب بها لا تتعدى أوجه إعرابه بغيرها بعكس بعض من الفرعية .

5 - عند إسقاطها من الكلمة لا تتغير البنية الصرفية بعكس بعض الفرعية في (المثنى والجمع المذكر) .

6 - تتحقق بها عملية التصنيف كلية ، بخلاف بعض الفرعية مثل الياء في الجمع والمثنى في حالتي الجر والنصب (وجمع المؤنث السالم في حالتي الجر والنصب) .

45) يقول الزجاجي : «فأما الاعراب فيه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلا لو قال : ما أحسن زيد . أو ضرب عمر زيد غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال ما أحسن زيدا (وهو متعجب) وما أحسن زيد (ينفي) وما أحسن زيد (يستفهم) أبان بالاعراب عن المعنى الذي أراده ، ويبطل مفعول علامة الاعراب في غير هذا المستوى من التركيب بمفهوم تظافر العلامات مثل الرتبة والسبق الى الذهن ، وسمات الكلمات ...

المصادر والمراجع

- ابن جني ، أبو الفتح - الخصائص - ت : محمد علي النجار - دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- ابن يعيش ، يعيش بن علي - شرح المفصل للزمخشري - عالم الكتب - بيروت .
- الأنباري ، عبد الرحمن - الانصاف في مسائل الخلاف - ت : محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر .
- تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - الهيئة المصرية

- العامة للكتاب - ط 2 - 1979 .
- الخليل ، أبو عبد الرحمان بن احمد - كتاب الجمل في النحو -
ت : فخرالدين قباوة - ط 1 - 1985 - مؤسسة الرسالة .
 - الزجاجي ، أبو القاسم - كتاب الجمل في النحو - تحقيق وتقديم :
علي توفيق الحمد - ط 2 - 1986 .
 - الزجاجي ، أبو القاسم - الإيضاح في علل النحو - ت مازن
المبارك - ط 4 - 1982 .
 - سيبويه ، أبو بشر - الكتاب - ت : عبد السلام محمد هارون -
ط 2 - 1983 - عالم الكتب - بيروت .
 - السيوطي ، جلال الدين - الأشباه والنظائر - ط 1 - 1984 -
دار الكتب العلمية - لبنان - بيروت .
 - السيوطي ، جلال الدين - همع الهوامع - تصحيح : محمد بدر
الدين النعساني ، دار المعرفة - بيروت .
 - عبد الرحمان بودراع - نظام الأصل والفرع ومستويات التحليل
النحوي في كتاب المقتضب للمبرد - رسالة جامعية - كلية الآداب
بفاس - 1986 - 1987 .
 - المبرد ، أبو العباس المقتضب - ت : محمد عبد الخالق عزيمة -
عالم الكتب - بيروت - 1963 .

فهرس الموضوعات

3	التقديم
5	كلمات الافتتاح
9	المجاز : مقارنة دلالية تركيبية عبدالعزیز العماري
17	مفهوم النص في الفكر اللغوي المعاصر عبدالناصر لقا
29	نظرية الحواجز و اللغة العربية أحمد مخوخ
39	الجملة في النموذج الوظيفي البنيوي أمينة فنان
53	من تداوليات "المعنى المضمرة" بنعيسى أزايط
67	مفهوم الجملة في النحو العربي و نظرية الكليات اللغوية أحمد الفوحي
77	تحليل نماذج تركيبية في اللغة العربية في ضوء نظرية الربط العاملي : تحليل نقل الرأس محمد أمقران
91	مفهوم النموذج اللساني و شروط بنائه عزالدين البوشخي
99	الإعراب بين الحد و الوظيفة الحسين كنوان

منشورات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

مجلة الكلية:

1986	- مكناسة 1
1987	- مكناسة 2
1989	- مكناسة 3
1991	- مكناسة 4 / 5

الأعداد الخاصة:

1987	<i>Littérature Maghrébine d' expression Française: de l' écrit à l' image</i>
1988	بيبلوغرافية مكناس

أعمال الندوات:

1988	- أعمال ندوة الحاضرة الإسماعيلية الكبرى
	- جوانب من التاريخ الاجتماعي للبلدان
1991	المتوسطة خلال العصر الوسيط
	- الدور التربوي والتعليمي للصورة:
1992	"الحكاية المصورة نموذجا"